

الأكاديمية العربية الدولية



الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

الأكاديمية العربية الدولية المقررات الجامعية

عبد السلام محمد هارون

الأساليب الإنشائية في النحو العربي

[الطبعة الخامسة]

تمتاز بإضافات جديدة وتنقيحات

١٤٢١ هـ = ٢٠٠١ م

الناشر مكتبة النخاس بالفاخرة

مقدمة الطبعة الثانية

هذه هي الطبعة الثانية من « الأساليب الإنشائية في النحو العربي »
أقدمها للدارسين محققة منقحة ، مع كثير من الإضافات والتوضيحات .
وقد كان طلبة الدراسات العليا بكلية دار العلوم يدرسون معي أبواب
هذا الكتاب فيما بين سنتي ١٣٧٨ و ١٣٨٤ الهجريّتين (١٩٦٠-١٩٦٦
الميلادتين) . وظهر لي في أثناء الدرس ما يحتاج إلى توضيح أو تصحيح
طباعي أو فني ، فأصدرت هذه النشرة الجديدة مستدركا بها ما بدا
في النشرة الأولى من هنات ، وإني لآمل أن يكون هذا الكتاب في ثوبه
الجديد أقرب ما يكون إلى كمال النفع ، ودقة الوضع .

والحمد لله الذي هدانا لهذا . وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

مصر الجديدة في : أول صفر سنة ١٣٩٩

١٠ من يناير سنة ١٩٧٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الأولى

هذا بحث جديد في النحو العربي ، حملني على كتابته ما كنت ألمحه دائماً من تسرُّب الاصطلاحات والتفسيرات البلاغية في أثناء هذا النحو ، الذي أجي على تناول العصور أن يتخلَّص من هذه الاصطلاحات ، كما أجي أن يتخلَّص من بعض مقتضيات التصريف ، لما بين تلك وبينه من رابطة وثيقة لاتنقسم ، وإن زعم قوم أنه من الممكن فصل هذه من تلك ؛ وهو زعم ضالٌّ واهم .

ولقد دفعت هذه الاصطلاحات ، منذ القدم ، علماء النحو أن يروؤوا معاملة العرب لتلك الأساليب الإنشائية ، وتدرَّج هذا الاعتبار عندهم من أبواب محدودة في النحو إلى أن تناولوا معظم الأبواب ، وهم في ذلك يسوقون القول صريحاً في بعضها ، ويجمعون في البعض الآخر .

وقد استطعت بما وفق الله أن أنفذ إلى استخلاص ما يخص أساليب الإنشاء في الجمهور الأعظم من أبواب النحو ، متتبِعاً ذلك في المراجع الكبرى قديمها والحديث ، متقصياً لنوادير النصوص النحوية في زوايا تلك المراجع وتضاعيفها ، مبيناً خلاف النحاة وعلمهم لذلك الخلاف ، معقِّباً على ذلك بما تقتضي الموازنة بين الآراء ، وما أراه من فصل في هذا النزاع ، الذي اشترك فيه المفسرون من النحاة والنحاة من المفسرين ، فبدت لهم في ذلك أوهامٌ مردُّها إلى تحميل النحو ما لا يطيقه من تزمت هؤلاء المفسرين المتوزعين ، أو التعصُّب لبعض ما وضع النحاة من

قواعد وأصول منطقية أبواً إلا أن تنساق في الطريق التي رسموا . ولم يعلم هؤلاء ولا أولئك أن أساليب العرب وغير العرب لا تجري مع المنطق جرياً مطّرداً ، وأن أساليب العرب وغير العرب لم تُخلَق ومعها اعتبارات دينية حدثت بعد سيرورة اللغة .

ومسائل النحو وثيقة الصلة بمسائل اللغة وبروايات النصوص الأدبية والدينية . وأرى أن معظم النحويين لم يُوغلوا في اللغة والروايات بالقدر الذي يستوجبه الحكم النحوى .

لذلك يجد المحقق اللغوى في ثنایا الأحكام النحوية شيئاً من المجازفة ، أو هنات من التقصير تظهر له هو حين يُوغل في النحو . كما أن الدراسة النحوية في مختلف المراجع النحوية يُعوّزها ضرورة تتبع المسائل النحوية وكيف تُصوّر في كلّ مرجع ، ويعوّزها كذلك التتبع التاريخي والتدرّج الحُكمي لكلّ مسألة من تلك المسائل . على ضوء هذه الاعتبارات المختلفة سرت في دراستي هذه الحديثة لِشِقٍّ من أحد شِقِّ الكلام ، وهو الأسلوب الإنشائي بالمعنى الذى يفهمه علماء البلاغة ، وكيف يُعامل هذا الأسلوب في هذه اللغة الكريمة .

وهي دراسة آمل أن تلقى صدًى عند المشتغلين بهذا النحو العملاق ، وأن تُنشأ دراسات مماثلة لها متحررة من إسار التأليف القديم ، لتجولو هذا النحو في إطار من جلاله وقوّته ، ولتنفى عنه أوضاراً علقت به كما تعلق الأوضار بالثوب البارع النفيس .

وقد كتبت كتابي هذا لأبعث شيئاً من الحياة ونَبْضُها في أطلال الدراسات النحوية المعاصرة ، التي تأبى إلا أن تقضى على تراثنا الصالح قضاءً ، وأن تهدمه هدماً ، لتقيم على أشلائه أشباحاً هزيلة تنتزع الرثاء والسخرية .

وَأَنْ جَدُّ وَاثِقٌ أَنِّي سَأَجِدُ لِهَذَا الْكِتَابِ أَصْدِقَاءَ يَلْقَوْنَهُ مَلَاقَةَ الصَّدِيقِ يَفِيدُونَ مِنْهُ وَيَفِيدُ مِنْهُمْ ، وَيَرْحَبُ بِهِمْ وَيَرْحَبُونَ بِهِ ، وَوَاثِقٌ كَذَلِكَ بِأَنَّهُ سِيرُدٌ كَثِيرٌ مِنْ ضَعْفِ النُّفُوسِ عَمَّا يَبْغُونَهُ لِهَذَا الْعِلْمِ الْجَلِيلِ مِنْ شَرٍّ ، وَمَا يَدُسُّونَهُ لَه مِنْ كَيْدٍ ، يَلْبَسُونَ لَهُ ثِيَابَ الصَّدِيقِ ، وَهُمْ - عَلِيمٌ اللَّهُ - أَعْدَى أَعْدَائِهِ ، وَيَلْقَوْنَهُ بِالْبِشْرِ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ ، وَقَدِيمًا قَالُوا : «الْمَرْءُ عَدُوٌّ مَا جَهِلَ» . فَهَذَا لِأَغْيَرِهِ مَا دَفَعَ هَؤُلَاءِ إِلَى تِلْكَ الْعَدَاوَةِ الْمُسْتَتِرَةِ ، وَسَاقَهُمْ إِلَى مَا يَسَاقُ إِلَيْهِ ضَالٌّ فَقَدْ الْهَادِيَةَ ، وَلَمْ يَنْظُرْ إِلَى مَا بَيْنَ اللَّهِ لَهُ مِنْ نُورٍ ، وَأَوْضَحَ مِنْ رِشَادٍ .

وإليك بيان ما اشتمل عليه الكتاب من أبواب وفصول :

تمهيد

الأساليب الخبرية والأساليب الإنشائية - الإنشاء الطلبي
والإنشاء غير الطلبي - أقسام الإنشاء الطلبي .

١ - باب الكلام

تعريفه - تأليفه - قول من قال إن الكلام خبر وإنشاء
وطلب - الكلام الإنشائي والجملة الإنشائية .

٢ - المعرب والمبني

علة البناء - شبه المعنوي - علة بناء أسماء الاستفهام -
علة بناء فعل الأمر .

٣ - باب الموصول

تقسيمه إلى موصول حرفي وموصول اسمي - صلة الموصول
الحرفي - صلة الموصول الاسمي - الوصل بالجملة القسمية
الوصل بجملة التعجب - الوصل بجملة الدعاء .

٤ - باب المبتدأ والخبر

الخبر وأنواعه وروابطه - الخلاف في الإخبار بالجملة
الإنشائية - مناقشة ابن الأنباري - الإخبار بالجملة القسمية
الكلام على الخبر إذا كان المبتدأ من ألفاظ القسم .

٥ - باب كان وأخواتها

عددها وشروطها وأقسامها - دام وليس - زال وبرح
وانفك وفتئ - ما يتصرف تصرفاً تاماً - مدخول هذه
الأفعال - ما يشترط في أخبارها .

٦ - باب أفعال المقاربة.

عددها ودلالة كل منهما - أفعال الرجاء - حرى - عسى

٧ - باب إنَّ وأخواتها

الخلاف في معانيها من زاوية الإنشاء - اشتراكها في أمرين -
خبر إن ولكن - خبر أن وكأن - ليت ولعل .

٨ - لا النافية للجنس

دخول الهمزة على لا ومذاهب النحاة في معناها ومعاملتها
الإعرابية .

٩ - الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

أنواعها - الإلغاء والتعليق - صيغها الإنشائية - معمولها -
لهزمة الواقعة بعد علم لمجرد الاستفهام .

١٠ - باب الاشتغال

أسلوب الاشتغال - أحكامه - الأساليب الإنشائية في
بعض أحواله .

١١ - المفعول المطلق

أنواعه - مظاهر الإنشاء فيه - ما يراد به الأمر أو النهى أو الدعاء أو القسم .

١٢ - المفعول معه

تعريفه وأقسامه - ما يقع بعد الاستفهام .

١٣ - الحال

تعريفه - ما يتعلق بعامل الحال - ما يتعلق بالحال نفسها - وقوع الحال جملة إنشائية .

١٤ - الإضافة

كلمات ملازمة للإضافة - الجمل التي يضاف إليها - كلمتان من الإنشاء ملازمتان للإضافة إلى المفرد .

١٥ - التعجب

صيغ التعجب السماعية - الأحكام العامة - صيغة ما أفعل - صيغة أفعل به .

١٦ - نعم وبئس

الخلاف فيهما - توضيح إفادتهما لمعنى الإنشاء - ملحقات نعم وبئس .

١٧ - النعت

وقوع النعت جملة - النعت بالجملة الإنشائية .

١٨ - التوكيد

أقسامه - التوكيد اللفظي في الاسم ، في الفعل ، في الحرف ، في الجمل .

١٩ - عطف النسق

العامل - عطف الإنشائي على الإنشائي - عطف الخبري على الإنشائي أو العكس - بعض حروف العطف يغلب أن يتقدمها أسلوب إنشائي : أم ، لكن ، بل ، أو ، لا .

٢٠ - البدل

أقسامه - بدل الخبري من الإنشائي والإنشائي من الخبري .

٢١ - النداء

هو من الإنشاء - استعمال حروف النداء - ما لا يصح نداؤه - ما لا يكون إلا في أسلوب النداء - الأسلوب الناقص .

٢٢ - الاستغاثة والتعجب

هما ضربان من ضروب النداء - أحكامهما .

٢٣ - النُدبة

أسلوب الندبة - ما لا يندب .

٢٤ - الاختصاص

الخلاف في خبريته وإنشائيته .

٢٥ - التحذير والإغراء

أساليب كل منهما .

٢٦ - اسم الفعل والصوت

اسم فعل الأمر وأقسامه - القول في : رويد ، بله ، حييل ، هلم ، ما جاء على وزن فعال - ما ألحق من أسماء الأصوات باسم الفعل .

٢٧ - الرّدع

معناه - تأصيل كلمة كلا - اختلاف النحاة في معناها .

٢٨ - القسم

معناه - أدواته : الباء ، الواو ، التاء ، اللام ، من ،
 الميم - التعويض عن حرف القسم - أنواع القسم - الجملة
 القسمية - حذف المقسم به - جواب القسم - الجواب
 بالجملة الاسمية - الجواب بالجملة الفعلية - اجتماع الشرط
 والقسم - حذف النافي الوارد في جواب القسم - حذف
 جواب القسم .

٢٩ - نون التوكيد

كثرة لحاقها بالأفعال الإنشائية أو التي لها علاقة بالإنشاء .

٣٠ - نواصب الفعل

فاء السببية وواو المعية وسبقهما ببعض أنواع الطلب ،
 والقول الفصل في ذلك .

٣١ - الجوازم

الجزم في جواب الطلب - الجزم بلام الأمر ولا الناهية -
 اقتران جملة جواب الشرط الإنشائية بالفاء - حذف فاء
 الجواب - جواب القسم الاستعطافي مجتمع مع الشرط .

٣٢ - الوقف

طرقه - الوقف بهاء السكت في الأفعال الإنشائية التي أعلن
 آخرها بالحذف - في المنادى المندوب الذي لحقته الألف -
 في ما الاستفهامية .

تمهيد

الأساليب الإنشائية

هذه الأساليب التي نزاوها إنما تنحصر في قسمين اثنين : أساليب خبرية ، وأساليب إنشائية.

ووجه الحصر في ذلك : أَنَّ الكلام إن احتمل الصدق والكذب لذاته ، بحيث يصح أن يقال لقائله إنه صادق أو كاذب ، سُمي كلاماً خبرياً . والمراد بالصادق ما طابقت نسبة الكلام فيه الواقع ، وبالكاذب ما لم تطابق نسبة الكلام فيه الواقع.

وإن كان الكلام بخلاف ذلك ، أي لا يحتمل الصدق والكذب لذاته ، ولا يصح أن يقال لقائله إنه صادق أو كاذب ، لعدم تحقق مدلوله في الخارج وتوقفه على النطق به ، سُمي كلاماً إنشائياً.

وسنقصر كلامنا على هذا القسم الإنشائي ، لأنه هو المقصود في هذا البحث ، محاولين أن نوجز ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً.

الأسلوب الإنشائي ينقسم إلى قسمين : إنشاءً طلبياً ، وإنشاءً غير طلبياً . ويعني البلاغيون بالإنشاء الطلبي ما يستلزم مطلوباً ليس حاصلًا وقت الطلب . وبالإنياء غير الطلبي ما لا يستلزم مطلوباً ليس حاصلًا وقت الطلب . ومن هذا القسم الثاني : أفعال المقاربة ، وأفعال التعجب والمدح والذم ، وصيغ العقود ، والقسم ، ورُبَّ ، وكم الخبرية ونحو ذلك . والبلاغيون لا يكادون يُلقون بالآ إلى هذا القسم الثاني ، لقلة المباحث المتعلقة به ، ولأن أكثره في الأصل أخباراً نقلت إلى معنى الإنشاء.

وأما النحويون فيوجهون عنايةً خاصةً إلى معظم أنواع هذا القسم في مختلف أبواب النحو ، بل عقدوا لبعضه أبواباً خاصة .

وأما القسم الأول - وهو الإنشاء الطبّي - فقد قسموه إلى تسعة أقسام : أمر ، ونهى ، واستفهام ، ودعاء ، وعرض ، وتحضيض ، وتمنٍّ ، وترجٍّ ، ونداء .

١ - فالأمر هو طلب الفعل من الأعلى إلى الأدنى ، حقيقةً أو أدعاءً ، أى سواء أكان الطالب أعلى في واقع الأمر ، أم مدّعيًا لذلك . وللأمر صيغ أربع :

(أ) فعل الأمر ، كقوله تعالى : « فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ (١) » .

(ب) المضارع المقرون بلام الطلب ، وهى التى تسمى بلام الأمر ، كقوله تعالى : « فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدَهُ مَا يَغِيظُ (٢) » .

(ج) اسم فعل الأمر ، كقوله تعالى : « عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ (٣) » ، وقولك : نزال يا زيد .

(د) المصدر النائب عن فعل الأمر نحو قوله تعالى : « فَضَرْبَ الرِّقَابِ (٤) » .

والأصل فى الأمر أن يكون لطلب الفعل على سبيل الإيجاب ، وقد يأتى لمعان آخر على سبيل المجاز ، تفهم من المقام ، ومنها :
الالتماس ، كقولك لمساويك : افعل كذا .

(٢) الآية ١٥ من سورة الحج .

(١) الآية ٦ من سورة المائدة .

(٤) الآية ٤ من سورة محمد .

(٣) الآية ١٠٥ من سورة المائدة .

والدعاء ، نحو : ربنا اغفر لنا ذنوبنا .

والتمني ، كما أنشدوا من قوله :

يا ليل طُلْ يا نوم زُلْ يا صبحُ قف لا تَطْلُعْ

والتعجيز ، نحو : «فأتوا بسورة من مثله (١)» .

والتهديد ، نحو : «اعملوا ما شئتم (٢)» .

والتحقير ، نحو : «كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً (٣)» .

والتسوية ، نحو : «اصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا (٤)» .

والإباحة ، نحو : «وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا (٥)» .

والامتنان ، نحو : «فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ (٦)» ، وما إلى ذلك مما هو مستوفى في مطولات علم البلاغة .

٢- النهي ، وهو طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء ، وصيغته واحدة ، وهي المضارع المقرون بلا الناهية ، كقوله تعالى : «وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَى (٧)» .

والأصل في النهي أن يكون لطلب الكف على سبيل التحريم ، كما في الآية المتقدمة ، وقد يأتى لمعانٍ آخر تفهم من المقام ، ومنها :
الدعاء ، كقوله تعالى : «رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا (٨)» .
والإلتباس ، كقولك للمساوى : لا تفعل .

والتمني ، نحو قوله : «لا تطلع» في نهاية البيت السابق .

- | | |
|--------------------------------|--------------------------------|
| (١) الآية ٢٣ من سورة البقرة . | (٢) الآية ٤٠ من سورة فصلت . |
| (٣) الآية ٥٠ من سورة الإسراء . | (٤) الآية ١٦ من سورة الطور . |
| (٥) الآية ٢ من سورة المائدة . | (٦) الآية ١١٤ من سورة النحل . |
| (٧) الآية ٣٢ من سورة الإسراء . | (٨) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة . |

والتيئيس ، نحو : «لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ»^(١) .
 والتهديد ، كقولك لخادمك : لا تمتثل أَمْرِي !
 والتحقيق ، نحو : «وَلَا تَمْدَنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ»^(٢) .
 والإرشاد نحو : «وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ»^(٣) ، ونحو ذلك من
 المعاني .

٣- الدعاء ، وهو طلب الفعل أو الكف من الأدنى للأعلى ، وله ثلاث صيغ :
 (أ) صيغة الأمر . كقوله تعالى : «رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا
 فِي أَمْرِنَا»^(٤) .

(ب) صيغة النهي ، كقوله عز وجل : «رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ
 هَدَيْتَنَا»^(٥) .

(ج) صيغة الخبر ، كقولك : أَنْتَ الْمَنْصُورُ ، قاصداً للدعاء ،
 ونحو : «رَجِمَ اللَّهُ امْرَأً عَرَفَ قَدْرَ نَفْسِهِ» ، أى ليرحمه الله !
 ومنه في الدعاء على شخص : تَرَبَّتْ يَدَاكَ ! وقولهم : ثَكَلَتْهُ أُمُّهُ !
 ٤- العَرَضُ ، وهو الطلب بـلين ورفق ، وأداته «أَلَا» كقولك :
 أَلَا تَنْزِلُ ضَيْفًا عِنْدَنَا . وقول الشاعر :

يَا ابْنَ الْكَرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا^(٦)
 ٥- التحضيض ، وهو الطلب في حث وإزعاج . وأدواته «هَلَّا»
 و«أَلَّا» ، و«أَلَا» ، و«لوما» ، و«لولا» . ومنه قول القائل :

لَوْلَا تَعُوجِينَ يَا سَلْمَى عَلَى دَنْفٍ فَتُخَمِدِي نَارَ وَجْدٍ كَادَ يَفْنِيهِ^(٧)

(١) الآية ٧ من سورة التحريم .
 (٢) الآية ١٣١ من سورة طه .
 (٣) الآية ٣٦ من سورة الإسراء .
 (٤) الآية ١٤٧ من سورة آل عمران .
 (٥) الآية ٨ من سورة من آل عمران .
 (٦) أورده البني في شرح الشواهد ٤ : ٣٨٩ ولم يعرف قائله .
 (٧) من شواهد الأشعري ٣ : ٣٠٣ والجمع ٢ : ١٢ .

وقوله تعالى : « لو ما تأتينا بالملائكة (١) » . قال ابن هشام في لوما : وزعم المألقي أنها لم تأت إلا للتخصيض .

٦- التمني ، وهو طلب حصول أمر محبوب مستحيل الوقوع أو بعينه ، أو امتناع أمر مكروه كذلك . والأصل فيه أن يكون بلفظ « ليت » وقد يأتى بلو ، وهل ، ولعل ، وهلا ، وألا ، ولولا ، ولوما . قال تعالى : « ياليتنى اتخذت مع الرسول سبيلا (٢) » ، وقال : « فهل لنا لنا من شفعاء فيشفعوا لنا (٣) » ، وقال : « ودوا لو تدهن فيدهنون (٤) » وقال : « لعل أبلغ الأسباب . أسباب السموات (٥) » .

٧- الترجى ، وهو طلب أمر قريب الوقوع ، فإذا كان الأمر مكروهاً حُمِّلَ الترجى معنى الإشفاق . والأصل في الترجى أن يكون بلعل وعسى ، وقد يأتى بغيرهما كلياً . فمثال الترجى قولك : لعل زيدا تصلح حاله . ومثال الإشفاق : لعل المكروه يباغتنا الساعة . ومثال الترجى بليت :

فيا ليت ما بينى وبين أحببى من البعد ما بينى وبين المصائب (٦)

٨- النداء ، وهو المناذى بحرف نائب عن أدعو . والأصل في مُناداة القريب أن تكون بالهمزة أو أئى ، وفي نداء البعيد أن تكون

(١) الآية ٧ من الحجر .

(٢) الآية ٢٧ من سورة الفرقان .

(٣) الآية ٥٣ من سورة الأعراف .

(٤) الآية ٩ من سورة القلم .

(٥) الآية ٣٦ ، ٣٧ من سورة غافر .

(٦) البيت للمتنبى في ديوانه ١ : ٩٦ بشرح العكبرى . يقول : ليت أحبائى واصلونى

مواصلة المصائب ، وليت المصائب بعدت عنى بعدهم عنى فانهم شديدو البعد عنى .

(٢- الأساليب الإنشائية)

بغيرهما . وقد يُعكس الأمر فيُدعى القريب بدعاء البعيد لغرض بلاغى كعلو المدعو نحو : يا الله ، أولسهوه ، أو نومه ، أو لانهطاط درجته عن درجة الداعى نحو : يا هذا تَأَدَّبْ . وقد ينزل البعيد منزلة القريب فتستعمل له أدواته ، إشارة إلى أنه قريب المكانة وأنه نُضِبُ العَيْن ، كقوله (١) :

أَسْكَنَ نَعْمَانَ الْأَرَكَ تَيَقَّنُوا بِأَنَّكُمْ فِي رُبْعٍ قَلْبِي سَكَّانُ

والنداء قد يأتى لغير طلب الإقبال .

كالإغراء ، نحو : يا مظلوم أَقْبِلْ ، قصداً إلى إغرائه وحثه على زيادة التظلم .

والاختصاص ، نحو : أنا أفعل كذا أيها الرجل .

والندبة ، نحو : « يا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ (٢) » .

والاستغاثة ، نحو : يا الله من أَلَمِ الْفِرَاقِ (٣) !

والتعجب ، نحو : يا للعشب ويا للماء (٤) !

والتوجع ، كما فى نداء الأطلال والمنازل والمطايا ، ونحو ذلك .

٩- الاستفهام ، وهو طلب الفهم ، أى طلب العلم بشئ لم يكن معلوما ، بواسطة أداة من أدواته ، وهى : الهمزة ، وهل ، ومَنْ ، وما ، ومتى ، وأين ، وأَيَّانَ ، وأنى ، وكيف ، وكم ، وأى .

وتنقسم هذه الأدوات من حيث ما يُطلب بها إلى ثلاثة أقسام :

(١) هو إسماعيل بن باجة الشيرازى ؛ كما فى جامع الشواهد لملا محمد باقر ص ٣٧ .

(٢) الآية ٥٦ من سورة الزمر .

(٣) اللام فى الاستغاثة زائدة ، وأصلية متعلقة بفعل تقديره : ألتجى ، أو بحرف النداء فى مذهب ابن جنى . وذنب الكوفيين إلى أنها بقية « آل » ، فإذا قلت يا لزيد ، كان أصلها يا آل زيد .

(٤) قال النحويون فى لام التعجب ما قالوه فى لام الاستغاثة . الصبان ٣ : ١٦٦ .

ما يُطلب به التَّصوُّر ، أو التصديق ، وما يطلب به التصديق فقط ، وما يطلب به التَّصوُّر فقط .

١- فالذى يطلب به التَّصوُّر أو التصديق هو الهمزة خاصة :

(أ) فتأني للتصور ، أى طلب تعيين المفرد ، إذا كان المستفهم عالماً بالنسبة التى تضمَّنْها الكلام ، بَيِّدَ أنه متردّد بين شيئين ، فيطلب تعيين أحدهما . ولا يلى الهمزة فى تلك الحالة إلا المفردُ المسئول عنه . ويغلب أن يكون لهذا المستفهم عنه معادل يذكر بعد أم ، وقد يحذف هذا المعادل على قلة . وجواب الاستفهام فى هذه الحالة يكون بالتعيين ، كقولك : أدبُسُ فى الإناء أم عسل ؟ وأفى الخابيةِ دِيسُك أم فى الزَّق ؟ وأرا كبا جاء زيد أم راجلا ؟ فتقول : عسل ، أوفى الزَّق ، أورا كبا .

(ب) وتكون الهمزة أيضاً لطلب التصديق ، أى لطلب تعيين النسبة ، وذلك إذا كان المستفهم السائل متردداً فى ثبوت النسبة أو نفيها . وتليها جملة فعلية فى الغالب ، ولا يؤتى بمعادل بعدها ، لما يترتب على ذلك من التناقض ، ومن الالتباس بالهمزة التى يطلب بها التصوُّر . وجواب الاستفهام فى هذه الحالة يكون بنعم إن أُريد الإثبات ، وبلا إن أُريد النفى . وهذا فى الاستفهام المثبت ، أما المنفى فيجاب فيه ببلى إن أُريد الإثبات ، وبنعم إن أُريد النفى . ويرادف نعم فى جميع ما ذكر : أَجَلٌ ، وَجَيْرٌ ، وإى قبل القسم ، نحو : «وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلٌ إِي وَرَبِّي» (١) ، وإنَّ ، كقول ابن قيس الرقيات :

ويقلن : شيبٌ قد عَلَا ك وقد كبرت ، فقلت : إنه

٢- والذى يطلب به التصديق فقط هو «هل» خاصة ، كقولك : هل

حان وقت السفر ؟ ويكون الجواب معها مماثلاً للجواب مع الهمزة التي للتصديق . ولا يؤتى بعدها بمعادل ، فإن جاء بعدها ما صورته أنه معادلٌ قدّرت «أم» منقطعة بمعنى بل . فقله صلى الله عليه وسلم لجابر : «هل تزوّجت بكراً أم ثيباً ؟» ، أم فيه منقطعة للإضراب مع استفهام آخر مقدّر ، والمعنى ، بل هل تزوّجت ثيباً ؟

والأرجح في استعمال هل أن توصل بفعلٍ لفظاً أو تقديرًا ، ولاتأتى بعدها جملة اسمية إلا لغرض بلاغى ، كجعل ماسيحصّلُ كأنه حاصل بالفعل . ومنه قوله تعالى : «فهل أنتم شاكرُونَ» (١) .

٣- والذي يُطلب به التصوّر فقط هو بقية الأدوات . فمنها ما يُطلب به تعيين العاقل وهو «من» ، وما يطلب به شرح الاسم أو حقيقة الشيء وهو «ما» ، وما يطلب به تعيين الزمن ماضياً أو غيره وهو «متى» ، أو تعيين الزمن المستقبل وهو «أَيَّان» ، وما يطلب به تعيين المكان وهو «أَيْن» ، وما يسأل به عن الحال وهو «كيف» ، وما يسأل به عن العدد وهو «كم» ، وما يستعمل تارة بمعنى كيف وأخرى بمعنى من أين وهو «أَنَّى» ، وما يسأل به عما يميّز أحد المتشاركين في أمرٍ يعمهما وهو «أَيَّ» .

ثم الاستفهام قد يخرج عن معناه الحقيقي إلى معانٍ أخر تفهم ن المقام .

كالتعجب ، نحو : «مالى لا أرى الهدُّهُدُ» (٢) .

والاستبطاء ، نحو : منذ كم دعوتك ؟

(٢) الآية ٢٠ من سورة النمل .

(١) الآية ٨٠ من سورة الأنبياء .

والتنبيه على الضلال ، نحو : «فأين تذهبون^(١)» .
والوعيد ، نحو : ألم أنكل بفلان ؟ تقوله مخاطباً لمن جنى مثل
جنايته .

والتقرير ، نحو : أفعلت هذا ؟ وأأنت فعلت هذا ؟ تقصد حمل
المخاطب على الإقرار بأنه فعل ، أو بأنه الفاعل . ومن التقرير ما يأتي
بمعنى التثبيت أى جعل الشيء ثابتاً ، كقوله تعالى : «أفي قلوبهم
مرض^(٢)» ، ذكره الصبان نقلاً عن الدماميني^(٣)

والإنكار ، نحو : «أهم يقسمون رحمة ربك^(٤)» ، «أغير الله
أأخذ ولياً^(٥)»

والتوبيخ ، نحو : «أعجلتم أمر ربكم^(٦)» .
والتهكم ، نحو : «أصلاتك تأمرُك أن تترك ما يعبد آباؤنا^(٧)» .
والتحقير ، نحو : «ولقد نجينا بنى إسرائيل من العذاب المهين .
من فرعون^(٨)» ؟ بلفظ الاستفهام^(٩) ، أى هل تعرفون من هو في فرط
عتوه وشدة شكيمة ؟

والاستبعاد ، نحو : «أأنت لهم الذكري وقد جاءهم رسول مبين^(١٠)» .
وغير ذلك مما يقتضيه مقام الكلام .

-
- | | |
|---|------------------------------------|
| (١) الآية ٢٦ من سورة التكوين . | (٢) الآية ٥٠ من سورة النور . |
| (٣) الصبان على الأشئوفى ٣ : ١٠٤ . | (٤) الآية ٣٢ من سورة الزخرف . |
| (٥) الآية ١٤ من سورة الأنعام . | (٦) الآية ١٥٠ من سورة الأعراف . |
| (٧) الآية ٨٧ من سورة هود . | (٨) الآية ٣٠ ، ٣١ من سورة الدخان . |
| (٩) هذه قراءة ابن عباس ، كما في تفسير أبي حيان ٨ : ٣٧ . | |
| (١٠) الآية ١٣ من سورة الدخان . | |

المراجع :

- مختصر السعد على التلخيص ٢ : ٣ - ٣٨ مفتاح العلوم للسكاكي ٨٦ - ٨٨ ،
 ١٦٤ - ١٧٦ الطراز للعلوى اليمنى ١ : ٦١ - ٦٣ الاقصى القريب لزين الدين
 التنوخي ص ٤٨ ، ٨٧ الصاحبى ١٥١ - ١٥٨ شذور الذهب ٣١ - ٣٣ .

الأساليب الإنشائية

في أبواب النحو

١

بَابُ الْكَلَامِ

يذكر النحويون تعاريف مختلفة للكلام في اصطلاحهم ، ومن أجمعها أنه « اللفظ المركب ، المفيد بالوضع ، المقصود لذاته » . ولكل قيد من هذه القيود محترزاته التي تكفلت بها مطولات النحو . والكلام الاصطلاحي له ثمانى صور يظهر فيها . فهو إما أن يتألف :

- ١- من اسمين .
 - ٢- أو من فعل واسم .
 - ٣- أو من فعل واسمين .
 - ٤- أو من فعل وثلاثة أسماء .
 - ٥- أو من فعل وأربعة أسماء .
 - ٦- أو من اسم وجملة .
 - ٧- أو من حرف واسم .
 - ٨- أو من جملة الشرط وجوابه ، أو من جملة القسم وجوابه .
- وهذه الصور كما تكون خبرية تكون أيضاً إنشائية ، وإليك المثل للإنشائية .

- ١- من اسمين : أنت حرٌ ، قاصداً به الإنشاء . أنت موفق ، قاصداً للدعاء .
- ٢- من فعل واسم : قم .

- ٣- من فعل واسمين : كن صابراً .
- ٤- من فعل وثلاثة أسماء : اتَّخَذَ إبراهيم خليلاً .
- ٥- من فعل وأربعة أسماء : أَعْلِمَ محمدًا الفوزَ محققًا .
- ٦- من اسم وجملة : زَيْدٌ غَفَرَ اللهُ لَهُ ، قاصداً للدعاء .
- ٧- من حرف واسم : يا زَيْدُ ، أَلَمَاءُ . وذلك باعتبار ظاهر اللفظ .
- ٨- من جملة الشرط وجوابه : إِنْ جَاءَ محمدٌ فَأَكْرَمَهُ . إِذْ أَنَّ خبرية الجملة الشرطية وإنشائيتهما معتبرةٌ بجوابها ، وما الشرط إلا قيدٌ فيها .
- فقد بان لك بهذا أَنَّ تأليف الكلام في صورهِ الإنشائية معادلٌ لتأليفهِ في صورهِ الخبرية .

ولاعبرة بقول من جعل الكلام منقسماً إلى أقسام ثلاثة : خبر ، وإنشاء ، وطلب ، وبَيَّنَّ تقسيمه على أَنَّ الكلام إن احتمل الصدق والكذب فهو خبر ، وإن لم يحتمل الصدق والكذب فإن تأخر وجود معناه عن وجود لفظه فهو الطلب ، نحو قولك : ضَعُ كتابك . وإن قارن وجود معناه وجود لفظه فهو الإنشاء نحو : بعث لك . فهذا التقسيم ، وإن كان ظاهر السلامة ، يمكن إرجاعه إلى التقسيم الأول ، وذلك بإدماج الطلب في الإنشاء . وتفسير ذلك أَنَّ : المثال السابق : ضَعُ كتابك ، لم يتأخَّر فيه وجود معناه عن وجود لفظه ، بل تقارنا في الوجود ، وذلك لأنك حين نطقك بهذا القول كان في ذهنك ما تضمَّنَه من طلب وضع الكتاب ، فلم يحدث تأخُّر في مدلول اللفظ عن وجود اللفظ ، وإنما الذي تأخر هو هذا التعبير ، وهو متعلِّق الطلب لا الطلب نفسه .

وسأقول في الكلام والجملة ، إذ يقال أحياناً : هذا كلامٌ إنشائي ، وهذه جملة إنشائية . والحقُّ أن الكلام أخصُّ من الجملة ، والجملة أعمُّ منه . وإنما كان الكلام أخصَّ من الجملة لأنَّه مزيد فيه قيد الإفادة ، ويقول المنطقة : «الأخصُّ ما زاداد قيداً ، والأعمُّ ما زاداد فرداً» . فالنسبة المنطقية بينهما هو العموم والخصوص المطلق ، يجتمعان في قولك : أدِّ واجبك ، وتنفرد الجملة في صلة الموصول ، وجملة الشرط وحدها ، وجملة الجواب وحدها ، وذلك لعدم القصد بالذات في جملة الصلة ، ولعدم الإفادة في جملة الشرط وحدها .

ويقابل هذا القولُ بالترادف ، وهو ظاهر قول الزمخشري (في المفصل) فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال : «ويسمى الجملة» .

وعلى ذلك فتعريف الجملة هو «القول المركب» أفاد أم لم يفد ، قصد لذاته أم لم يقصد . وسواءً أكانت مركبة من فعل وفاعل ، أم من مبتدأ وخبر ، أم مما نزل منزلتهما ، كالفعل ونائب الفاعل ، والوصف وفاعله الظاهر .

وأما الكلم فيطلق على كل قول مكوّن من ثلاث كلمات فصاعداً بصرف النظر عن الإفادة ، فبين الكلام والكلم عموم وخصوص من وجه . فالكلام أعم من جهة التركيب ، وأخصُّ من جهة الإفادة .

المراجع :

- سيبويه ٢ : ٢ ابن يعيش ١ : ٢٠ - ٢١ الرضى ١ : ٢ - ٤ الشذور ٢٥ - ٣٠
ابن عقيل ١ : ١٤ - ١٦ التصريح ١ : ١٧ - ٢٩ الأشموني والصبان ١ : ٢٠ - ٣٠
المصنع ١ : ١٢ - ١٣ الدسوقي على المغنى ٢ : ٣٣ - ٣٥ .

المعرب والمبني

الأصل في الاسم الإعراب ، وليس يبنى إلا إذا كان مشابها للحرف
شبهها وضعياً ، أو معنوياً ، أو افتقارياً ، أو استعمالياً (١) .

وليس يعينني من ذلك غير الشبه المعنوي ، لأنه الوجه الوحيد الذي
قد يكون له صلة بموضوعنا .

بيان ذلك : أن كل معنى جزئى فحقه أن يؤدى بالحرف ، فإذا
أدى ذلك المعنى بالاسم كان ذلك الاسم مشابها للحرف ، فتتحقق فيه
إحدى علل البناء فيبنى . والمعاني الجزئية كما تكون في الخبر مثل
الشرط والإشارة ونحو ذلك ، تكون أيضاً في الإنشاء كالاستفهام
والاستكثار والطلب وغير ذلك من ضروب الإنشاء ، لأنها كلها من
المعاني الجزئية التي حقها أن تؤدى بالحرف ، كأن يؤدى الاستفهام
بالهمزة ، والاستكثار برب ، والطلب بلام الطلب . فإذا عدل عن ذلك
الأصل وأديت تلك المعاني الجزئية بأسماء كانت تلك الأسماء مشابهة
للحرف في معناه ، فوجب بناؤها .

(١) الشبه الوضعي كما في التاء ونا في قولك : « جئنا » فالتاء كياء الجر ، ونا شبيهة بما ولا
في وضعها . والشبه المعنوي كما في متى الاستفهامية والشرطية فإنها متضمنة لمعنى همزة الاستفهام
وإن الشرطية ، وكما في أسماء الإشارة التي بنيت لتضمنها معنى حرف كان من حقهم أن يضعوه فافعلوا
لأن الإشارة معنى كان فحقه أن يؤدى بالحرف كالحطاب والتنبيه . والشبه الافتقاري كما في الأسماء
الموصولة المفتقرة إلى جملة أو شبهها تذكر بعدها لتوضيحها ، كما افتقرت الحروف إلى الجمل ،
لأنها وضعت لتأدية معاني الأفعال أو شبهها إلى الأسماء التي تذكر بعدها . والشبه الاستعمالي
موجود في أسماء الأفعال التي تعمل عمل الفعل ولا يعمل غيرها فيها ، فهي والفعل على حد سواء
في الاستعمال .

بعد هذا نستطيع أن نقول : إن العلة في بناء أسماء الاستفهام نحو من ، وما ، ومتى ، وأين ، وكيف ، وكم ، هو تضمنها معنى إنشائياً . وكم الاستفهامية على ذلك علة بنائها ظاهرة ، وهو مشابقتها لحرف الاستفهام . أما كم الخبرية فالقول في بنائها يحتاج إلى نظر . ويمكن تعليل بنائها بسببين :

الأول : أنها بنيت لمشابقتها الحرف شبيهاً وضعياً ، لأنها وُضعت على حرفين .

والثاني : أنها بنيت لمشابقتها الحرف شبيهاً معنوياً . وذلك لأن « كم » في حال خبريتها قد تضمنت معنى إنشائياً إلى جانب تضمنها للمعنى الخبري .

فقولك : كم عبيد لي ، يحتمل الخبر والإنشاء باعتبارين :

أما الإنشاء فمن حيث إنها تفيد التكثر ، والتكثير معنى إنشائي حقه أن يؤدي بربّ أو بحرف آخر مقدّر وضعه . وإنما كان التكثر معنى إنشائياً لأنه في نفس المتكلم وليس له وجود في الخارج حتى يحتمل الصدق والكذب .

وأما الخبر فبالنظر إلى الملكية ، فإن كونك تملك عبيداً ، له وجود في الخارج .

وكما يكون اللفظ المتضمن للمعنى الإنشائي حرفاً أو اسماً يكون فعلاً أيضاً ، وذلك كفعل الأمر ، فإنه لدلالته على الطلب بصيغته متضمن لمعنى جزئي يؤدي بالحرف ، ولذلك بني . وقد عرفت من قبل أن الحرف الموضوع للدلالة على الطلب هو لام الطلب ، التي تسمى أيضاً لام الأمر .

وقد يقال : إن هناك ألفاظاً أخرى دلت على الطلب ، وهي مع ذلك لم تُبَيَّنْ ، وذلك نحو ضرباً زيدا ، أى كلُّ مصدر نائب عن فعل الأمر ، ونحو قوله تعالى : «تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ»^(١) ، من كل فعل مضارع خبرى قُصِدَ به الطلب .

والجواب : أَنَّ هذه الكلمات وإن دَلَّتْ على الطلب فإنها لا تدلُّ عليه بحسب الوضع ، بل بوساطة فعل الأمر المحذوف الذى ناب عنه مصدره فى ذلك الضرب الأول ، وبوساطة لام الطلب المقدَّرة فى هذا الضرب الثانى .

لذلك جاءَ هذا ونحوه معرباً لعدم صحة علة البناء .

المراجع :

- سيبويه ٢ : ٣-٧ ابن يعيش ١ : ٤٩-٥٠ الرضى ١ : ١٤-١٦ / ٢ : ٢ - ٣ ، ١١٨ الشذور ٣٣-٣٧ و ٧٦-٧٧ ابن عقيل ١ : ٢٧-٧٧ التصريح ١ : ٤٦-٦٠ الاشموني والصبان ١ : ٥٠-٦٠ المجمع ١ : ١٥-١٨ .

(١) الآية ١١ من سورة الصف .

الموصول

والموصول ضربان : موصول حرفي ، وموصول اسمي . وكل منهما مفتقر إلى أن يوصل بصلة ، ولكن صلة الموصول الحرفي لا تحتاج إلى رابط يربطها بالموصول كاحتياج الموصول الاسمي .

والموصلات الحرفية هي : أَنَّ ، أَنَّ ، كى المسبوقة باللام لفظاً أو تقدير^(١) ، ما ، لو .

والموصلات الاسمية هي : الَّذِي ، وَالَّتِي ، وَالَّذَانِ ، وَالَّتَانِ ، وَالَّذِينَ ، وَاللَّائِي ، وَاللَّائِي ، وَمَنْ ، وَمَا ، وَذُو الطَّائِيَةِ ، وَذَاتِ ، وَذَا فِي ، مَاذَا ، وَأَيَّ .

وفي بعض تلك الأسماء لغاتٌ أسهب في إيرادها السيوطي في الهمع .

والكلام في صلة الموصول الحرفي الذي يقدر مع ما بعده بمصدر لا يعيننا إلا بمقدار يسير ، وهو أَنَّ الجمهور على اشتراط خبرية صلته ، إلا ما ذهب إليه سيبويه وأبو علي الفارسي من إجازة صلته بفعل الأمر . فأجازا أن تكون «أَنَّ» في قولك أمرتك أن قم ، مصدرية . ومع ذلك قد

(١) أما المختصرة من كيف ، في قوله :

كَي تَجْنَحُونَ إِلَى سَلَمٍ وَمَانْتَرَتْ قَتْلَكُمْ وَلَطَى الْهَيْجَاءُ يَضْطَرُّمُ فَهِيَ اسْمٌ كَأَصْلِهَا .

والتي بمنزلة لام التعليل معنى وعملا ، وهي الداخلة على ما الاستفهامية نحو «كَيْمَه» ؟ بمعنى له ؛ وعلى ما المصدرية في قوله :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضْرَ فَإِنَّمَا يَرْجِي الْفَتَى كَيْمَا يَضْرُو يَنْفَعُ

وكذلك الداخلة على أن المصدرية مضمرة في نحو قولك : جِئْتُكَ كَيْ تَكْرِمَنِي ؟ فإنها في هذه الأحوال الثلاثة حرف تعليل وجز .

حقق العلامة الرضى أن المصدر المنسبك من فعل الأمر ، أى « قم » ، لا يفيد معنى الأمر والطلب ، لأن قولك بالقيام لا يفيد هذا المعنى .

وأما صلة الموصول الاسمى فقد اشترط النحاة لها شروطاً خاصة :

- ١ - أن تكون جملة ، أو شبه جملة من ظرف أو جار ومجرور .
- ٢ - أن تكون مشتملة على عائد ملفوظ به ، أو مقدّر ، أو ما ينوب عنه .
- ٣ - أن تكون معلومة للمخاطب فى اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول لأنّ القصد من الصلة تعريف الموصول بما يعلمه المخاطب من حاله ليصح الإخبار عنه . فأنت إذا قلت : رأيت الذى قام ، إنما تقوله لمن عُرِف قيامه وجَهِل رؤيتك إياه .

٤ - أن تكون خبرية لفظاً ومعنى . وهذا الشرط الأخير هو مجال القول فى هذا الباب ؛ فالتفق عليه بين جمهور النحاة أن يُلْتَزَم هذا الشرط .

(ا) وخالف الكسائى فأجاز الوصل بجملة الأمر ، وبجملة النهى ، وبالجملة المصدرة بليت .

(ب) وجوز هشام الوصل بجملة مصدرة بليت ، أو بلعل ، أو بعمسى كما فى الجمع .

(ج) وأجاز ابن خروف الوصل بجملة التعجب ، نحو جاء الذى ما أحسنه ، كما فى الجمع .

(د) كما ذكر الرضى أن الجملة القسمية قد تقع صلة ، كقوله تعالى : « وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْطِئَنَّ » ^(١) .

والذى أَرَجَّحه هو ما ذهب إليه الجمهور من اشتراط الخبرية فى

(١) الآية ٧٢ من سورة النساء .

الموصول. ويدخل في ذلك الوصل بجملة جواب القسم لأمر أذكره فيما بعد .
وإنما رجحت ذلك لأُمور :

١ - أنَّ اشتراط الخبرة في صلة الموصول هو الذى ينفي بالغرض الذى أتى بالصلة من أجله ، وهو تعريف الموصول وتبيينه ، وهذا يستدعى أن يتقدم الشعور بمعنى الصلة على الشعور بمعنى الموصول حتى يمكن تعريفه بها . ومن الظاهر أنه لا يتأتى هذا مع الوصل بالجملة الإنشائية ، سواء أكانت طلبية أم غير طلبية ، لأن الأولى لا يحصل مضمونها إلا بعد النطق بها . والثانية يقارن لفظها حصول مضمونها .

٢ - أنه لم يقع في القرآن الكريم صلة غير خبرية ، إلا ما كان من الصلة بجواب القسم .

٣ - أن المتتبع لكلام العرب لا يكاد يجد موصولاً صلته جملة إنشائية إلا قدراً ذاهباً في الندرة . وحسبك أنك تلقى جمهور كتب النحو عندما تذكر شاهداً لمجىء الصلة جملة إنشائية يقف بها الأمر عند شاهدين :
أما أحدهما فقول الفرزدق (١) :

وإني لراجٍ نظرةً قبلَ التي لعلِّي وإن شطتْ نواها أزورها (٢)
وقوله (٣) :

وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا سوى أن يقولوا إنني لك عاشقٌ
ولا تكاد تذكر غيرهما .

على أن (البيت الأول) منهما قابلٌ للتأويل بأحد وجهين :

(١) الخزاعة ٢ : ٤٨١ .

(٢) هذا ما غيره النحاة ، وصواب إنشاده :

وإني لرامٍ رميةً قبلَ التي لعلِّي وإن شقت على أناها

(٣) هو جميل ، أو هو المجنون ، كما في الخزاعة ٢ : ٥٥٨ - ٥٥٩ .

١ - أن صلة «التي» قول مقدّر ، وجملة «لعلّي» مقول لهذا القول ،
فحذف القول وبقي معموله . وهذا كثير شائع في كلام العرب ، والتقدير
«التي أقول فيها لعلّي أزورها» ، ونحوه ما قالوا في كلمة الراجز (١) :
* جاءوا بِمَذْقٍ هل رأيت الذئب قطّ *

أى بِمَذْقٍ مقول فيه : هل رأيت الذئب ؟

٢ - أن صلة الموصول إنما هي جملة «أزورها» في آخر البيت ،
وخبر لعلّ محذوفٌ دلت عليه جملة الصلة . والتقدير : التي أزورها لعلّي
أزورها . ثم اعترضت جملة لعلّ بين الموصول وصلته . على ما في هذا
التأويل من بعض التعسف .

وأما (البيت الثاني) فيحتمل كذلك أحد تأويلين :

١ - أن (ماذا) كلمة واحدة تفيد الاستفهام ، كقولك : لماذا
جئت ؟ وكقول جرير :

يا خُزَرَ تغلبَ ماذا بالُ نسوتِكمُ لا يستفغن إلى الدَّيرِينِ تحنانا
وبذلك يخرج البيت من نطاق الموصول وصلته .

٢ - أن (عسى) ليست من صيغ الإنشاء ، كما ذهب إليه بعض
المحقّقين ، وذلك لدخول الاستفهام عليها ، نحو : «فهل عسيتم (٢)» ؛
ولوقوعها خبراً لأنّ ، نحو :

* لا تكثرن إني عسيت صائماً (٣) *

(١) قيل : هو العجاج . الخزانة ١ : ٢٧٧ .

(٢) الآية ٢٢ من سورة محمد . قرأ نافع بكسر السين ، وغيره بالفتح . وإلى هاتين اللتين
يشير ابن مالك بقوله :

والفتح والكسر أجز في السين من نحو عسيت وانتفا الفتح زكن
(٣) من الشواهد المجهولة القائل . وقبلة :

* أكثرت في العذل ملحا دائماً *

وإذا ثبت كونها خبراً فينبغي أن يجوز وقوعها صلة بلا خلاف .
والتأويل الأول مما ذهب إليه رأي ، والآخر مما ساقه الصبان في
حاشيته .

وأما الوصل (بالجملة القسمية) فليس على ظاهره ، لأن المقصود
بالإفادة إنما هو جملة جواب القسم ، ولا شك أن جملة الجواب خبرية .
وقد ورد الوصل بالجملة التي يسمونها بالقسمية في آيتين من كتاب
الله : قال تعالى : « وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْطِئُ^(١) » ، وقال : « وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا
لَيُؤْفِقْنَهُمْ رَبُّكَ^(٢) » .

وأما الوصل (بجملة التعجب) فجملة التعجب مختلف في تقدير
إنشائها وخبريتها ، فمن قال بأنها إنشائية منع الوصل بها ، ومن قال
بأنها خبرية فريقان : فريق أجاز الوصل بها ، ومنهم ابن خروف كما
سبق القول . وفريق منع الوصل بها ، لأن التعجب إنما يكون من خفاء
السبب ، والصلة إنما تأتي موضحة مبينة ، فبين الأمرين تباين ظاهر .
وأما من أجاز الوصل (بجملة الدعاء) فقد اشترط أن تكون بلفظ
الخبر كما سبق القول .

(١) الآية ٧٢ من سورة النساء .

(٢) الآية ١١١ من سورة هود . وهذه قراءة الحرمين : نافع المدني ، وابن كثير المكي .
و« كلا » منصوبة لأنها اسم إن المخففة من الثقيلة .

وقرئ أيضاً « لما » بالتشديد مع تخفيف « إن » وتشديدها . انظر تفصيل ذلك في البحر
الحيط لأبي حيان ٥ : ٢٦٦ - ٢٦٧ .

وأورد صاحب التصريح ١ : ٢٣١ احتمال أن تكون « ما » في الآية نكرة موصوفة وجملة
القسم وجوابه سد مسد الصفة ، والتقدير : وإن كلا لخلق موفى عمله . كما أجازيس في الحاشية
أن تكون « ما » زائدة للفصل بين لام الابتداء المرحلة ولام جواب القسم .

(٣) - الأساليب الإنشائية

فجمهور أقوال النحاة على اشتراط الخبرة : الحقيقية أو الاعتبارية
في صلة الموصول الاسمي .

المراجع :

- ابن يعيش ٣ : ١٥٠ ، ١٥٤ الرضى ٢ : ٣٣ - ٣٥ ، ٢١٨ ، ٣٥٩ - ٣٦٠
الشنور ١٣٥ - ١٧٣ المفتى ٢ : ٥٩ - ٦١ ابن عقيل ١ : ١٣٢ - ١٣٤ التصريح
١ : ١٣٠ - ١٤٨ الأشموني والصبان ١ : ١٦٠ - ١٦٤ الجمع ١ : ٨٥ - ٨٦
الخزائن ٢ : ٤٨١ - ٤٨٢ .

المبتدأ والخبر

الخبر هو جزء الجملة الذى تتم به مع المبتدأ فائدة .

والأصل فى الخبر أن يكون اسماً مفرداً ، وقد يكون جملةً ، أو شبه جملة ، سواءً أكانت الجملة فعلية أم اسمية أم شرطية . ولا بد لجملة الخبر من رابط يربطها بالمبتدأ ، أى أن تشتمل على ضمير المبتدأ ظاهراً أو مقدراً ، أو على اسم إشارة عائد إلى المبتدأ ، أو يعاد فيها المبتدأ بلفظه أو معناه ، أو يكون فيها عموم يشمل المبتدأ ، أو تكون جملة الخبر عين المبتدأ فى المعنى .

فهل يشترط فى الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ أن تكون خبرية تحتل الصدق والكذب باعتبار ذاتها ؟

الذى عليه الجمهور أنه لا فرق فى جملة الخبر أن تكون خبرية أو إنشائية ، فكما يصح أن تقول : زيد أبوه قائم ، أو قام أبوه ، يصح أيضاً أن تقول : زيد أكرمه ، وزيد لا تُتهنه ، وزيد هل سافر ؟ وزيد ليته يفوز ، وزيد ما أعجبه ، وزيد والله لأكرمه ، ونحو ذلك . وهم يعنون أن الجملة الإنشائية فى هذه الأمثلة هى نفسها عين الخبر ، وليست مقولة لقول محذوف هو الخبر . ومع ذلك فلم يسوِّج الجمهور الإخبار بجملة النداء ، فلا يقال : زيد يا أخى ، استثنوا أسلوب النداء من بين أساليب الإنشاء ، كما فى الهمع .

والقول ما قال الجمهور ، لما فيه من يُسر وبعد عن التقدير .

وقد خالف ابنُ الأنباري وبعضُ الكوفيين فمنع الإخبار بالجملة الإنشائية إلا على تقدير القول . وحجته أن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب ، والجملة الإنشائية لا تحتمل ذلك . وهذا كما ترى اندفاعٌ وراء التفسيرات المنطقية التي أفسدت على النحاة بعضَ نحوهم .

وما احتج به ابنُ الأنباري مردود :

١ - بأنَّ الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب ليس هو خبر المبتدأ بل هو ما يقابل الإنشاء ، وأنت ترى أن الفرد يقع خبراً إجماعاً مع كونه غير محتمل للصدق والكذب ، لأنَّ احتمال ذلك إنما هو من خصائص الكلام لا الكلمة الواحدة . على أنَّ من الممكن أن يكون « أكرمه » من قولك : زيد أكرمه مؤولاً بما يحتمل الصدق والكذب ، فكأنك قلت : زيد مطلوب إكرامه ، أو مستحقٌّ لأنَّ يطلب إكرامه . وليست خبرية الجملة عن المبتدأ باعتبار نفس معناها الذي هو طلب الإكرام ، لأنَّ هذا الطلب قائم بالطالب والمنشئ لا بالمبتدأ ، بل الخبرية واردة باعتبار تعلق معناها بالمبتدأ ، فكأنك قلت : المبتدأ مطلوب فيه كذا وكذا . ولا ريب أن هذا الاعتبار الثاني اعتبار إخباري لا إنشائي .

٢ - اتفق النحويون جميعاً على جواز الرفع في نحو : أمّا زيد فاضربه . فبرفع زيد في هذا المثال يتعين أن يكون مبتدأً والجملة بعده خبر ، وهي إنشائية طلبية .

٣ - كذلك ورد السماع كثيراً بالإخبار بالجملة الإنشائية الطلبية . من ذلك قوله تعالى : « الحاقّةُ ما الحاقّةُ » ، و « القارعةُ ما القارعة » ، و « أصحابُ اليمين ما أصحابُ اليمين ^(١) » ، « بل أنتم لا مَرَجَبًا بكم ^(٢) »

(١) الآية ٢٧ من سورة الواقعة . (٢) الآية ٦٠ من سورة ص .

إِذْ وَقَعَتْ جَمَلُ الاسْتِفْهَامِ والدَّعَاءِ أَخْبَاراً .

ومن ذلك قوله :

قَلْبُ مَنْ عِيلَ صَبْرُهُ كَيْفَ يَسْلُو صَالِيَا نَارَ لَوْعَةٍ وَغَرَامِ
حيث أخبر في هذا البيت عن المبتدأ بجملة استفهامية .

ومنع ثعلبُ الإخبار بالجملة القسمية .

ويمكن الرَّدُّ عليه بما سبق بيانه في الباب السابق . وليت شعري ماذا يقول في مثل قوله تعالى : « والذين آمنوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ ^(١) » ، « والذين آمنوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا ^(٢) » ، « والذين جاهلُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ^(٣) » . وقد جاءت الأخبار في جميع هذه الآيات جملاً قسمية ، وكذلك في قول الشاعر ، أنشده ابن هشام في المعنى :

* جَشَّاتُ فَقُلْتُ اللَّذْ خَشِيتُ لِيَاثِينَ ^(٤) *

* * *

ومسألة أخرى تتعلق بخبر المبتدأ ، إذا كان المبتدأ لفظاً صريحاً من ألفاظ القسم ، بمعنى أنه لا يُستعمل إلا في القسم ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه ، نحو : لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ ^(٥) ، وَأَيُّمُنُ اللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ ^(٦) .

(١) الآية ٩ من سورة النكبات . (٢) الآية ٥٨ من سورة العنكبوت .

(٣) الآية ٦٩ من سورة النكبات .

(٤) جَشَّاتُ نفسهُ : ارتفعت وجاشت من حزن أو فزع . وعجزه كما في شرح شواهد المعنى

السيوطي ٢٨١ :

* وَلَئِنْ أَتَاكَ فَلَاتٍ حِينَ مَنَاصٍ *

(٥) أصله مصدر عمر بكسر الميم يعمر بفتحها ، أى عاش زمناً طويلاً ، ثم استعمل في القسم . وقد التزموا فتح عين المصدر في القسم ، وإن صح في غيره الفتح والضم .

(٦) أَمِنَ : جمع بمن بالضم بمعنى البركة ، أو هو جمع أمين . قال الجوهري : « وألفه ألف وصل عند أكثر النحويين ، ولم يجر في الأسماء ألف وصل مفتوحة غيرها » .

فهذا الضرب من المبتدأ في الجملة القسمية الإنشائية نصّ النحاة على وجوب حذف خبره ، لا يُنطَق به ، اكتفى العرب فيه بسدّ جواب القسم مسدّه ، فجملة «لأفعلن» وهي جواب القسم سدّت مسد الخبر ، أمّا هو فمحذوف ، قدّروه بكلمة «قسمي» ، أو «يميني» ، أو «ما أقسم به» ، كما نصّ الرضّى .

وهناك ألفاظ تدل على القسم وليست صريحة فيه ، بمعنى أنها لا يتبادر إلى الذهن أنها خاصة بالقسم ، بل هي للقسم وغيره ، كقولك : عهد الله لأفعلن ! وعهد الله على لأفعلن ! فكلمة «عهد الله» ليست ملازمة للقسم ، إذ يصح أن يقال في غير هذا : «عهد الله يجب الوفاء به» .

فهذا الضرب من القسم يجوز فيه حذف الخبر وإثباته ، وفي حالة الحذف يكون جواب القسم ساداً مسد الخبر .

وزعم ابن عصفور أنه يجوز في لعمرك لأفعلن ، أن يقدر المحذوف مبتدأ ، أي أن يكون الكلام على حذف المبتدأ ، والتقدير : لقسمي عمرك وتكون اللام داخلة على عمرك لفظاً ، وعلى المبتدأ المحذوف تقديرأ .

وقد اعترض على ذلك باعتراضين :

١ - بأنّه إذا دارّ الحذف بين أن يكون من الصدور والأوائل ، أو من الأعجاز والأواخر ، فالحمل على الأواخر أولى ، لأنها محل التغيير غالباً .

٢ - وبأنّ دخول اللام على شيء واحد لفظاً وتقديراً أولى من جعلها داخلة في اللفظ على شيء ، وفي التقدير على شيء آخر .

المراجع :

- سيبويه ١ : ١٦٤ ، ٢٧٨ - ٢٧٩ ابن يعيش ١ : ٨٨ - ٩٢ الرضى ١ : ٨١ -
٨٢ الشذور ٢١٣ - ٢١٨ ابن عقيل ١ : ١٦٩ - ٢٣٣ التصريح ١ : ١٧٠ -
١٧٥ الأشمونى والصبان ١ : ١٨٨ - ٢٢٥ الممع ١ : ٩٦ الدسوق على المغنى
٢ : ٦١ - ٦٣ .

كان وأخواتها

الذى اتفق عليه النحاة المتأخرون أَنَّ كان وأخواتها ثلاثة عشر فعلاً^(١) ، كُلُّها يرفع الاسم وينصب الخبر . وهى : كان ، أصبح ، أَضحى ، ظل ، أمسى ، بات ، صار ، ليس ، ما زال ، ما برح ، ما انفك ما فتى ، ما دام .

ولا يشترط فى الثمانية الأفعال الأولى أَنْ يتقدمها شئٌ معين ، وأما الخمسة بعدها فضربان : أحدهما يشترط أَنْ يتقدمه نفيٌّ أو شبهه ، وشبه النفي هو النهى ، والاستفهام الإنكارى ، والدعاء . وهو : زال ، برح ، انفك ، فتى . والآخر : يشترط فيه أَنْ تتقدم عليه ما المصدرية الظرفية وهو دام خاصة .

وما تصرف من هذه الأفعال فإنه يعمل فى حال مضية كما يعمل فى سائر أحواله . وتنقسم من حيث التصرف إلى ثلاثة أقسام :

١ - قسم جامد لا يتصرف ، وهو (ليس) بالاتفاق ، و(دام) على القول الصحيح .

٢ - قسم يتصرف تصرفاً ناقصاً ، فلا يكون منه المصدر ولا الأمر ، وهو أفعال الاستمرار : ما زال ، ما برح ، ما فتى ، ما انفك .

(١) قال الرضى فى ٢ : ٢٧ : « لم يذكر سيبويه منها سوى كان ، وصار ، ومادام ، وليس ، ثم قال : وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر » . قال الرضى : « والظاهر أنها غير محصورة ، وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة » . ثم سرد الرضى أفعالا كثيرة حملها على أخوات كان . فانظره .

٣ - قسم يتصرف تصرفاً تاماً ، وهو باقى الباب .

وسأتكلم على مظاهر الإنشاء فى أفعال هذا الباب من حيث ذاتها ، ثم من حيث مدخولها .

١ - أما الكلام على مظاهر الإنشاء فى أفعال هذا الباب من حيث ذاتها فهو وثيق العلاقة بالكلام على تصرفها وعدم تصرفها .

١ - فأنما ما لا يتصرف مطلقاً ، وهو : دام وليس ، فالكلام فى الواحدة منهما يختلف عن الأخرى . أما دام فلا تعمل عملها إلا إذا كانت مسبقة بما المصدرية الظرفية . فهى بذلك تتناهى مع مظهر الإنشاء ، إذ الظرف والمصدر غير النائب عن فعل الأمر لا يوصفان بالإنشاء .

وأما ليس فهى وإن لم يأت منها فعل الأمر أو النهى أو الدعاء لعدم تصرفها ، قابلة أن تجيء فى سياق الاستفهام ، فيسرى إليها ما فيه من معنى الإنشاء ، لأن العلماء قد نصوا على أن أداة الاستفهام إذا دخلت على جملة عم معنى الاستفهام الجملة بأسرها . وقد وقعت ليس بعد الاستفهام كثيراً . قال تعالى : « أليس الله بكاف عبده ^(١) » ، « أليس الله بأعلم بالشاكرين ^(٢) » ، « أليس منكم رجل رشيد ^(٣) » ، « أليس الله بغزير ذى انتقام ^(٤) » .

وقال الشاعر ^(٥) :

أليس الليل يجمع أم عمرو وإيانا فذاك بنا تدانى ^(٦)

(١) الآية ٣٦ من سورة الزمر .

(٢) الآية ٥٣ من سورة الأنعام .

(٣) الآية ٧٨ من سورة هود .

(٤) الآية ٣٧ من سورة الزمر .

(٥) هو جحدر بن مالك الحنفى اللص ، كما فى الخزائن ٤ : ٤٨٣ عن كتاب الصوص للسكرى . ذكر البغدادى أنه أبرد ما قيل فى باب القناعة من لقاء الأحباب . وذكر ابن قتيبة فى الشعراء ١٠٤ : أن الشعر المملوط .

(٦) يروى : « بنا تلاقى » ، وهو تحريف . وبعده :

نعم وترى الهلال كما أراه ويعلوها النهار كما غلاف

٢ - وأما ما يتصرف تصرفاً ناقصاً ، وهو : زال ، وبرح ، وانفك ، وفتى ، فإنها كما ترد بأسلوب خبري ترد كذلك بأسلوب إنشائي ، بيد أنها لا ترد في أسلوب الأمر ، لأن من شرط نقصانها أن يتقدم عليها نفي أو شبهه ، ملفوظ به أو مقدر ، ولا ريب أن النفي لا يصلح مع الأمر . وهي كذلك بصيغتها الذاتية الماضية أو المضارعية لا تكون منها صيغة أمرية لنقص تصرفها

فالأحوال التي يمكن تصور الأسلوب الإنشائي فيها هي أحوال تقدم شبه النفي عليها ، وشبه النفي هو النهي والدعاء والاستفهام . فمثالها مع النهي قول الشاعر :

صاح شمرٌ ولا تنزل ذاكرَ المو تِ فَنسيانه ضلالٌ مبين^(١)
ومع الدعاء قول ذي الرمة :

ألا يا اسلمي يا دارَ مَيَّ عَلَى البلى ولا زال مُنهلاً بجرعائك القطرُ
ومثله الدعاء بلى ، بناءً على القول بحجيئها للدعاء ، ومنه قول الأعشى :
لن يزالوا كذلكم ثم لا زل تَ لهم خالداً خلودَ الجبالِ
ومثالها مع الاستفهام الإنكاري قولك : ألم تزل مصراً على الضلال .

٣ - ما يتصرف تصرفاً تاماً ، وهي باقى أفعال الباب ، فتلك الأفعال صالحة بطبيعتها لأن يأتي منها الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام .

وَأَلَيْكَ أمثلة لهذا التصرف الإنشائي من الفعل « كان » الذي يسمى أمَّ الباب . فمثال الأمر منه قولك : كن ثابت القدم . وقد عرفت أن الأمر قد يخرج إلى معانٍ مجازية كالتعجيز في قوله تعالى : « قل كونوا حجارة أو حديداً^(٢) » ، والتبعيد كقولك : كن مصارعاً لهذا الأسد .

(١) البيت من الأبيات المجهولة القائل . (٢) الآية ٥٠ من سورة الإسراء .

والإرشاد كقوله (١) :

وكنْ على حذرٍ للنَّاسِ تكتمه ولا يَغُرَّنْكَ مِنْهُمْ تَغْرٌ مبتسم
ومثال النهي قوله تعالى : «ولا تكونوا كالذين خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ
بَطْرًا وَرِثَاءَ النَّاسِ» (٢) .

ومثال الدعاء في الماضي قولك : كان الله عوناً لك . وفي المضارع :
لا يكون الله غاضباً عليك .

ب - وأما من حيث مدخولها فالكلام فيه من ناحيتين :
الأولى : اسمها ، وقد اشترط النحاة في اسمها ألا يكون مما له
الصدارة ، وبذلك لا يجوز أن تكون أسماء هذه الأفعال متضمنة معنى
إنشائياً كإسماء الاستفهام ، لأنَّ الاسم إذا تضمن معنى إنشائياً لزم الصدارة .
والقاعدة أن أسماء هذه الأفعال لا تتقدَّم عليها .

الثانية : خبرها . وخبرها إما أن يكون مفرداً ، وإما أن يكون جملة .
أما خبرها (المفرد) فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ اسْمَ استفهام متقدماً عليها .
تقول : أَيْنَ كَانَ مُحَمَّدٌ ؟ وكيف صَارَ عَلِيٌّ ؟ وَمَتَى يَكُونُ السَّفَرُ ؟
وإنَّما جازَ الإخبار بِأَسْمَاءِ الاستفهام في هذا لأنها واجبة التقديم ،
وبتقدُّمها عَلَى الجملة أحدثت معنى الاستفهام ، فلم يبق في الفعل بعدها
إخبار حتى يتناقض الكلام .

بيد أنه يستثنى من هذه الأفعال ليس ودام وأفعال الاستمرار ، فهذه
الأفعال لا يصحُّ أن يكون خبرها مما لزم الصدر ، لأنَّه لو كان كذلك
لتقدَّم عليها ، وهي لا تتقدَّم عليها أخبارها كما تتقدَّم في سائر أفعال

(١) هو المتنبي . ديوانه ٢ : ٣٨٥ برواية : «تستره ولا يفرك» .

(٢) الآية ٤٧ من سورة الأنفال .

الباب ، فلا يجوز أن تقول : عند من ليس زيد ؟ ولا أين ما يزال زيد ؟
لما ذكرناه .

أمّا إذا كان خبر هذه الأفعال (جملة) فقد منع النحاة أن تكون جملة طلبية ، لم يختلفوا في ذلك كما اختلفوا في خبر المبتدأ .

وإنّما منعوا ذلك لأنّ الأفعال الناقصة ، أي كان وأخواتها ، صفات لمصادر أخبارها . فمعنى قولك : كان زيد قائماً : لزيد قيام حصل في الزمن الماضي . ومعنى قولك : أصبح زيد قائماً : لزيد قيام في الزمن الماضي وقت الصباح . وكذا سائر الباب ، إذ أنّ سائر هذه الأفعال الناقصة فيها معنى الكون مع قيد آخر .

فلو أنّت أخبارها جملاً طلبية فليس يخلو أمرها هي - أي الأفعال - من أن تكون بصيغة الخبر أو بصيغة الطلب .

فإن كانت الأفعال بصيغة الخبر وخبرها بصيغة الطلب ، تناقض الكلام . ووجه تناقضه أن هذه الأفعال لما كانت صفةً لمصدر خبرها دلّت على أن المصدر مخبر عنه بالحصول في أحد الأزمنة ، والطلب في الخبر يدلّ على أنّه غير محكوم عليه بالحصول في أحدها ، فمن هنا جاء التناقض . فلو قلّت : كان زيد هل ضرب غلامه ، كان ضربه لغلامه مخبراً عنه بكان ثابتاً عند المتكلم ، مسئولاً عنه بهل غير ثابت عنده . وهذا تناقض .

وإن كانت هذه الأفعال الناقصة بصيغة الطلب فإنّه يكتفى حينئذ بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في أخبارها (إن كان الطلبان متساويين) ، إذ الطلب فيها طلب في أخبارها . تقول : كن قائماً ، أي قم ، وهل يكون قائماً ؟ أي هل يقوم ؟ فلا داعي إلى تكرار الطلب . ومما

ورد شاذاً قول بعض بني نهشل (١) :

وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكْرِي
وَدَلِّي دَلَّ مَاجِدَةَ صَنَاعِ
وقد أولوه بتقدير القول ، أى مَن أقول له ذكرى .

وأما إذا لم يتساو الطلبان اللذان في الفعل الناسخ وفي الخبر ، وذلك إذا اختلفا ، بأن يكون الطلب الذي في الناسخ أمراً والطلب الذي في الخبر استفهاماً ، نحو : كونوا هل فهمتم ؟ فإنه ممنوع أيضاً ، لما يترتب عليه من اجتماع طلبين مختلفين على مصدر الخبر - وهو الفهم - في حالة واحدة ، وهو محال .

المراجع :

سيبويه ١ : ٢١ - ٣٧ الإنصاف ٩٩ - ١٠٦ ابن يعيش ٧ : ٨٩ - ١١٥ الشذور
٢١٨ - ٢٢٢ ، ٣٢١ ابن عقيل ١ : ٢٣٥ - ٢٦٨ التصريح ١ : ١٨٣ - ١٩٥
الأشموني والصبان ١ : ٢٢٥ - ٢٤٦ المجمع ١ : ١١١ - ١١٧ الخزانة ٤ : ٥٧

(١) الخزانة ٤ : ٥٧ ونوادر أبي زيد ٣٠ . والشاعر جاهلي كما نص أبو زيد . وانظر شواهد

أفعال المقاربة

تعقَّب السُّيُوطِيُّ أفعال هذا الباب فعدها أربعين فعلاً ، وإنما سميت أفعال المقاربة على وجه التغليب ، لأنَّ منها ما يدلُّ على قرب حُصُول الخبر ، ومنه : كاد ، وكرب ، وأوشك . ومنها ما يدلُّ على الشُّرُوع في الفعل ، ومنه : أخذ ، وجعل ، وطفق . ومنها ما هو لترجُّي الفعل ، وهو لفظان : عسى ، واخْلُوتِ ، وزاد ابن مالك حَرَى ، وسبقه إلى ذلك ابن طريف والسَّرْقُطِيُّ . وأنشدوا في ذلك قولَ الأَعَشَى :

إِنْ يُقَلِّ هُنَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ فَحَرَى أَنْ يَكُونَ ذَاكَ وَكَانَا
وهذا القسم الأخير هو الذي نَخُصُّه بالقول ، لدلالته على معنى الرجاء ؛
والرجاء قسم من أقسام الإنشاء .

١ - وهذه الأفعال الثلاثة كلُّها جامدة بلفظ الماضي ، لكنَّ حكي عبد القاهر الجرجاني المضارع واسمَ الفاعل من عسى .

٢ - ويجب في خبرها أن يكون فعلاً مضارعاً مقترباً وجوباً بأن المصدرية مع حرى واخْلُوتِ ، وغالباً مع عسى ، ومن القليل قوله :

عسى الكربُ الذي أمسيتَ فيه يكونُ وراءَهُ فرجٌ قريبٌ^(١)
وتدَر كذلك مجيء خبر عسى اسماً مفرداً ، كما في قوله :

* لَا تَلْحَنِي إِلَّا نِيَّ عَسَيْتُ صَائِماً^(٢) *

(١) البيت لمدينة بن الخشرم من قصيدة في الخزانة ٤ : ٨٢ - ٨٤ .

(٢) نسب إلى رؤبة في الخزانة ٤ : ٧٩ .

وقد تُسند عَسَى واخلولق إِلَى أَنْ يَفْعَلَ فَيُغْنِي عن الخبر ، وتكون أَنْ والفعل ساذةً مسدَّةً الجزأَيْنِ ، كما سدَّتْ أَنْ المُشدَّدة ومعمولاها مسدَّةً مفعولى حسب . وقيل : بل هي حينئذٍ تامةٌ مكتفية بالمرفوع ، كقوله تعالى : «وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا^(١)» . وتقول أيضاً : اخلولق أَنْ تمطر السماء .

٣ - كما تستعمل حَرَى بلفظ الماضي تستعمل بلفظ المصدر و بلفظ الوصف . فإذا استعملت بلفظ المصدر لزمّت الإفراد والتذكير ، تقول : زيد حَرَى أَنْ يقوم ، والزَّيْدُونَ حَرَى أَنْ يقوموا ، والهندات حَرَى أَنْ يقمن ؛ ومعناها : جدير بذلك وخليق .

وإذا استعملت بلفظ الوصف كانت بهذا المعنى أيضاً وصُرِّفَت بالتثنية والجمع ، والتذكير والتانيث . ولها لفظان : حَرَى كَفْنَى ، وَحَرَى كَعْمٍ . تقول من ذلك : زيدٌ حَرَى وَحَرٍ أَنْ يقوم ، والزيدون حَرِيُونَ وَحَرُونَ أَنْ يقوموا ، والهندات حَرِيَّاتٌ وَحَرِيَّاتٌ أَنْ يقمن .

والرَّاجح عندي أَنَّ هذين الاستعمالين الأخيرين ، أغنى المصدر والوصف ، ليسا مشتقَّين من فعلٍ حَرَى الجامد ، وإنَّما هما مشتقان من فعل آخر هو حَرَى ، بمعنى أصبح جديراً بالشئ حقيقةً به^(٢) .

٤ - القول بأنَّ عَسَى ترفع الاسم وتَنْصِبُ الخبر - وهو جملة المضارع حين يجرد من أَنْ ، ومصدره حين يقترن بها - هو مذهب البصريين الذى ارتضاه جمهور النحويين . ولعل حجتهم فى ذلك ماورد فى هذا النصِّ النَّادر :

أَكثَرَتْ فِي اللَّوْمِ مَلْحًا دَائِمًا لَا تَلْحَنِي إِلَّا نِيَّ عَسَيْتِ صَائِمًا^(٣)

(٢) انظر الرضى ٢ : ٢٨٣ .

(١) الآية ٢١٦ من سورة البقرة .

(٣) انظر ما سبق فى ص ٤٦ .

من ورود «صائماً» في موضع الخبر لعسى . وكذلك قول الزبّاء :
«عسى الغوير أبوساً»^(١) . والتأدر لا يقاس عليه .

ويردّ على البصريين مذهبهم أيضاً أنه يلزم على قولهم أن يُخبر
بالمعنى عن الذات في نحو قولك : عسى زيد أن يقوم ؛ لأنّ قولك
عسى زيد أن يقوم بمنزلة قولك : عسى زيد قياماً ، حين يؤوّل المصدر .
والإخبار بالمعنى عن الذات لايجوز إلا بتقدير مضاف محذوف ، أى ذا
قيام ونحوه . واعتذار البصريين بهذا فيه تكلف ، وقد يعتذرون بأنّ
(أنّ) زائدة والخبر هو جملة الفعل . وفي هذا أيضاً نظر ، لأنّ
الحرف الزائد لايلزم إلّا مع بعض الكلم ، كزيادة(ما) في قولهم :
افعل هذا آثراً ما^(٢) . ولزومه مطرداً مع أى كلمة كانت بعيداً .

والذى أرتضيه في ذلك هو مذهب الكوفيين القائلين بتمامها ، وهم
يوجهون إعراب صورتها في الاستعمال على هذا النحو :

١- عسى زيد أن يقوم : عسى زيد قيامه ، والمصدر بدل اشتمال من
زيد ، فُصِدَ بهذا التعبير الإجمال ثم التفصيل كما هو شأن بدل
الاشتمال ، وفي إبهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس ،
وعسى فيه بمعنى يُتَوَقَّع ، أى يُتَوَقَّع ويرجى قيام زيد .

٢- عسى زيد يقوم : عسى زيد قيامه ، أيضاً ، وإعرابه ومعناه
كسابقه . وجاز حذف أن مع الفعل مع كونه حرفاً مصدرياً لقوة
الدلالة ؛ وذلك لكثرة وقوع أن بعد مرفوع عسى كثرة غالبية ، فهو
كقولهم : «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» ، لقوة الدلالة على حذف

(١) انظر أمثال الميداني ١ : ٤٢٤ وحواشي الاشتقاق ص ١٨ بتحقيق المؤلف .

(٢) أى أول كل شيء . ويقال أيضاً في قلة : آثراً ؛ بدون أن تتلوها ما . كما يقال آثر
ذات يدين وذى يدين ، وآثر ذى آثر .

أَنْ ، لضرورة أَنْ يكون المبتدأ فيه مصدراً منسبكا من أَنْ والفعل ؛
لأنَّ «خيرٌ» خبر مفتقر إلى اسم في أول الكلام يكون مبتدأ له .
ومذهب الكوفيين كما رأيتَ خالٍ من التكلُّف ، كما أنه يمكن
طرده في جميع صور استعمال عسى ؛ التي يحار البصريون في تخريجها .
ففي قولك : عسى أن يقوم زيد ، وزيد عسى أن يقوم ، والزيدون
عسى أن يقوموا ، تجد من اليسر أن تعرب المصدر فيهما فاعلاً لعسى
التي هي تامة في قول الكوفيين .

أما البصريون فيترددون بين إعرابين : أحدهما بتقدير عسى
تامة ، والآخر بتقديرها ناقصة ، في كلام طويلٍ ساقه صاحب
التصريح .

هذا . ومما يجدر ذكره أن بعض المحققين يرى أن «عسى» ليست
من صيغ الإنشاء ، وذلك لدخول الاستفهام عليها «فهل عَسَيْتُمْ (١)» ؛
ولوقوعها خبراً لأنَّ ، كقوله :

* إني عَسَيْتُ صائماً (٢) *

المراجع :

سيبويه ١ : ٤٧٧ - ٤٧٩ ابن يعيش ٧ : ١١٥ - ١١٧ الرضى ١ : ٢٨٠ - ٢٨٥
الشذور ٢٢٤ - ٢٢٨ ، ٣٢١ - ٣٣٤ ابن عقيل ١ : ٢٦٨ - ٣٠٦ التصريح
١ : ٢٠٣ - ٢١٠ الأشموني والصبان ١ : ١٦٣ ، ٢٥٨ - ٢٦٨ المجمع ١ :
١٢٨ - ١٣١ .

(١) الآية ٢٢ من سورة محمد . وانظر ما سبق في ص ٢٦ .

(٢) انظر أيضاً ما سبق في حواشي صفحة ٤٧ .

إن وأخواتها

وفي هذا الباب ستُ أدواتٍ تعمل عكس عملِ كان وأخواتها ،
فتنصب الاسم وترفع الخبر ، وهى : **إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَلَكِنَّ ، وليت ، ولعلَّ .**
والذى يدلُّ منها على معنى إنشائي هو : **ليت ، ولعلَّ .**

١- أما **ليت** فمعناها التَّمنَّى ، وهو طلب المستحيل أو الممكن غير
المطموع فى حصوله . فالمستحيل كما قال القائل (١) :

ليت الكواكب تدنو لى فأنظّمها عُقودَ مدحٍ فما أَرْضى لكم كلى
والممكن غير المطموع فى حصوله نحو : ليت لى خبرةً كاملةً بفنّ الطب .
وقد تأتى ليت للترجى ، وهو طلب الممكن المطموع فى حصوله ،
كما فى قوله :

فيا ليتَ ما بينى وبينَ أحبّى من البُعد ما بينى وبين المصائب (٢)

فليس فى هذا الطلب استحالة ولا عسر شديد ، بل هو أمرٌ قريب المنال .
٢- وأما **لعلَّ** فمعناها التَّوقُّع والتَّوقُّع ، وهو فى الممكنات . فتوقُّع
المحسوب يسمّى ترجياً ، نحو قولك : **لعلَّ الحبيبَ قادم .** وتوقع
المكروه يسمّى إشفاقاً ، كقول الأمّ : **لعلَّ ولدى يمرض .**

وقد تأتى **لعلَّ** للتعليل فيما ذكر الأَخفش والكسائى ، وتبعهما
ابن الأنبارى (٣) نحو : **اعمل عملك لعلك تنال أجرك .**

(١) هو عمارة اليمنى ، من قصيدة طويلة فى وفيات الأعيان ، عند ترجمته .

(٢) انظر ما سبق فى ص ١٧ . (٣) الصبان ١ : ٢٧١ .

ورده الزمخشري بأن عدم صلوحها لمجرد معنى العلية يأباه . ألا تراك تقول : دخلت على المريض كي أعوده . ولا يصح لعل ؟ !
وللتمني ، كما في قوله تعالى حكاية عن فرعون : « لعلِّي أبلغ
الأسباب . أسباب السموات فأطلع^(١) » ، طلباً للممكن العسير فيما يرى .
وللاستفهام . قال الرضى : وقيل إنَّ لعلَّ تجيء للاستفهام ، تقول
لعلَّ زيدا قائم ؟ أى هل هو كذلك ؟

وقد نظر بعض النحويين في معنى التوقع والترقب الذى تفيد
« لعل » . والمتوقع بلا ريب غير موثوق بحصوله ، فقد يقع أولاً يقع .
ومن هنا حملهم الورع على أن يؤولوا « لعلَّ » الواقعة في كلامه سبحانه
بتأويلات تسائر هذا الورع ، لأنَّه يستحيل عليه تعالى أن يترقب
أمراً غير موثوق بحصوله .

١- فقال قطرب وأبو عليّ الفارسيّ : معناها التعليل . فمعنى قوله
تعالى : « وافعلوا الخير لعلكم تفلحون^(٢) » أى لتفعلوا . ولا يستقيم هذا
في قوله تعالى : « وما يُدريك لعلَّ الساعة قريب^(٣) » ، إذ لا معنى فيه
للتعليل .

٢- وقال المناوى في شرحه للجامع الصغير^(٤) : إنَّ لعلَّ في كلام
الله تعالى وكلام رسوله للوقوع . ونحوه كلام الرضى : « وقال بعضهم :
هى لتحقيق مضمون الجملة التى بعدها » .

وليس يطرّد هذا في مثل قوله تعالى : « لعله يتذكّر أو يخشى^(٥) » ، إذ لم

(١) الآية ٣٦ ، ٣٧ من سورة غافر .

(٢) الآية ٧٧ من سورة الحج . ووقعت الآية عند الرضى ٢ : ٣٢٢ : « لعلكم ترحمون »
وفسرها بقوله : « أى لرحموا » وهو تحريف قرآن . انظر ما كتبت في كتاب تحقيق النصوص
ونشرها ص ٣٨ - ٣٩ .

(٣) الآية ١٧ من سورة الشورى .

(٥) الآية ٤٤ من سورة طه .

(٤) انظر الصبان ١ : ٢٧١ .

يحصل من فرعون التَّدْكُر . وأما قوله : «آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بنو إسرائيل^(١)» ، فهي توبةٌ يَأْسٍ لاطائلَ تحتها ، ولو كانت تذكُّراً . حقيقياً لقبل منه ذلك .

ولارِيبَ أَنَّ الألفاظ والأساليب الواردة في قوله تعالى ، في الأقوال التي يحكيها سبحانه عن البشر ، يجب أن تفسَّر في ضوء الاعتبار الدينية المتَّفَق عليها ، لأنَّ كلامَ الله كلامٌ دينيٌّ له خصائصه ودلائله وإشاراته . ولارِيب كذلك أَنَّ معنى لعلَّ المألوف لا ينطبق مع تلك الاعتبارات ، فوجب أن يفسَّر تفسيراً مناسباً مطرداً . وقد رأيت أن قطرباً ومَن نحا نحوه أخفقوا في هذا التفسير .

والذي أرتضيه كما ارتضاه شارح الكافية من قبل ، هو ما قال سيبويه : أن الرجاء والإشفاق يتعلَّق بالمخاطبين ، فقوله تعالى : «لعلَّ» أو «عسى» إنما هو حمل لنا على أن نَرْجُو في موضع الرجاء ، وأن نُشفق في موضع الإشفاق . وبهذا التأويل نحفظ للكلمتين معناهما اللغويَّ المطَّرد ، ونبتعد عن الزلل الديني الذي يواجها . فقوله تعالى : «فلعلَّك باخِعٌ نَفْسَكَ^(٢)» معناه أَشْفَقُ على نفسك أن تقتلها حسرةً على ما فاتك من إسلام قومك ، وليس معناه إشفاق الله سبحانه على رسوله أن يقتل نفسه حسرةً ، لأنَّه يعلم سبحانه — أن الرسول لن يقتل نفسه حسرة . ولهذا التأويل نظيرٌ واجب في كلِّ قولٍ إلهيٍّ وردت فيه «أو» إلى تفيد التشكُّك الذي لا يليق به سبحانه ، فإنَّها يجب أن تؤوَّل على أنَّها التشكُّك المتصوَّر في المخاطبين بحسب ما تقتضيه عقولهم ، كما ورد في قوله تعالى : «وإنا أوَّ إياكم لعلی هُدًى أو في ضلالٍ مبين^(٣)» مع

(٢) الآية ٦ من سورة الكهف .

(١) الآية ٩٠ من سورة يونس .

(٣) الآية ٢٤ من سورة سبأ .

علمه تعالى بآن من وحد الله تعالى وعبدَه فهو على هدى ، وأن من عبد غيره فهو فى ضلالٍ مبين .

* * *

ونستطيع بعد هذا كله أن نقول : إن جميع معانى هذين الحرفين : ليت ولعل ، معانٍ إنشائية ، إلا ما ذكرُوا من معنى التعليل فى «لعل» ، فهو معنى خبرى .

* * *

وقبل أن أتناول الكلام فى تفصيل على هذه الأدوات الست ، فيما يخص الأساليب الإنشائية ، أحبُّ أن أشير إلى أنها جميعاً تشترك فى أمرين :

١- أن اسمها لا يصح أن يكون متضمناً معنى إنشائياً ، كإسماء الاستفهام ، وذلك لتعارض طبيعى الصدارة فى كلٍّ منهما ، فإسماء الاستفهام لها الصدارة وتلك الحروف الناسخة لها الصدارة ، فلا يُتصور أن يأتى اسمها اسماً استفهامياً .

٢- وكذلك خبر تلك الحروف ، يمتنع أن يكون مفرداً متضمناً للمعنى الإنشائى . والعلة فى هذا الأصل هى العلة فى سابقه . فلم يبقَ أمامنا إلا أن ننظر فى خبر هذه الحروف حينما يكون جملةً ، ومتى يجوز أن تكون إنشائية ومتى لا يجوز . ولنفسر ذلك على ضوء التآلف والتخالف فى تلك الحروف ، دون مراعاة لترتيبها الذى درج عليه النحويون .

١- (إن ، ولكن) : هاتان الأداتان تتفقان فى أنه يجوز فى خبرهما أن يكون جملةً إنشائية ، طلبية أو غير طلبية ، بدون حاجة إلى تقدير القول . قال الرضى : «وأما الجملة الطلبية كالأمر والنهى والدعاء والجملة

المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمنى ونحو ذلك ، فلا أرى منعاً من وقوعها خبراً لهما - يعنى إنَّ ولكنَّ - كما فى خبر المبتدأ وإنَّ كان قليلاً ، نحو : إنَّ زيداً لاتضربه ، وإنَّك لامرجباً بك ، وإنَّ زيدا هل ضربته ؟ .

١ - فتقول مع (إن) : إنَّ زيداً لائْتُهُنَّه ، وإنَّ عمراً ما أجمله . وقال تعالى فى إنشاء المدح : « إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعْظِيكُم بِهِ ^(١) » وفى إنشاء الذم : « إِنَّهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ^(٢) » . وردت الأخيرة فى ختام ثلاث آيات من الكتاب الكريم . وقال الشاعر فى الإخبار عن إنَّ بجملة النهى :

إنَّ الذين قتلتم أمسى سيدهم لاتحسبوا ليْلهم عن ليْلکم ناما ^(٣)
وقال الجميعُ الأسدى من شعراء المفضليات :

ولو أصابت لقالتْ وهى صادقةُ إنَّ الرياضة لاتنصّبك للشيب
وهذا كله فى إنَّ الثقيلة .

وأما المخففة فهى ضربان : مُلغاة ، وهى الأكثر فى الاستعمال ، وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية . وعاملة ، وهى الأقلُّ فى الاستعمال ، وذلك استصحاباً للأصل . فمثال إلغائها : « وإنَّ كلَّ لَمَّا جميعٌ لدينا مُحَضَّرُونَ ^(٤) » ، ومثال إعمالها : « وإنَّ كُلاًّ لَمَّا ليوفينهم ربك أعمالهم ^(٥) » .

وخبر هذه المخففة يصحُّ فيه ماصحٌّ فى أختها المثقلة . ومن ذلك

(١) الآية ٥٨ من سورة النساء .

(٢) الآية ٩ من سورة التوبة ، و١٥ من سورة المجادلة ، والثانية من سورة المنافقين .

(٣) فى الخزانة ٤ : ٢٩٧ أن قاله أبو مكرم .

(٤) الآية ٣٢ من سورة يس . وهذه قراءة جمهور القراء . وقرأ عاصم وحمزة

وابن عامر بتثنية « لَمَّا » فتكون « إن » فى أول الآية نافية ، و« لَمَّا » بمعنى « إلا » .

(٥) الآية ١١١ من سورة هود . وانظر ما سبق فى ص ٣٣ .

قولهم : أَمَا إِنَّ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا ^(١) ! في مقام الدعاء . فخبيرها كما رأيت جملة دعائية .

وفي هذا الأسلوب لاندخل اللام الفارقة التي تلازم إن المخففة فرقاً بينها وبين إن النافية ، وذلك لأنَّ الفرق غير محتاج إليه ، لأنَّ الأسلوب متعين للدعاء ، والدعاء لاندخل عليه إن النافية .

ب - وتقول مع (لكن) مثقلة : لاتصاحب الأحمق لكنَّ العاقل صاحبه ، أكرم الأجواد لكنَّ البخال لاتكرمهم ، إنَّ زيدا ليس بكريم لكنَّ محمداً ما أكرمه !

هذا كله إذا كانت (لكن) مثقلة ، وإما إذا خففت فإنها لاتعمل حينئذ ، لعدم اختصاصها بالجملة الاسمية إذ ذاك .

٢ - (أن ، وكان) . وهاتان الأداتان وإن اختلفتا في المعنى متفقتان في أنه لا يكون في خبرهما معنى الطلب ، سواء أكان الخبر مفرداً أم جملة .
١ - أما وجه المنع في « أن » فلاَّنها وُضعت لتكون مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر ، والمصدر المؤول لاطلب فيه . فلايجوز أن تقول : يعجبني أنك قَم .

وهذا إنما هو في أن المثقلة . وأما المخففة - وهي عاملة بلاريب - فقد اشترط النحاة أن يكون خبرها جملة ، وأن يكون اسمها ضمير الشأن مستتراً ^(٢) . وظاهر كلام الرضى وابن هشام في المعنى عدم جواز

(١) الرضى ٢ : ٣٣٣ .

(٢) وأما ورود ضمير بارزاً لغير الشأن كقوله :
فلو أنك في غير الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق
وقوله :

بأنك ربيع وغيث مربع وأنك ربيع تكون النثالا
فقد عده النحاة من الضرورة .

الإخبار عنها بالجملة الإنشائية ، وذلك للحجج التي ساقوها للمنع في حال الثقيل . ولكن يفهم من صنيع ابن مالك وغيره من النحويين جواز الإخبار بجملة الدعاء ، وبالتالي فعلها جامد ، حيث استثنوا هذه الجمل من وجوب الفصل بينهما وبين أن المخففة بالفواصل التي ذكروها ، وهي قد ، أو النفي بلا أولم ، أو حرف التنفيس ، أو لو ، بخلاف غيرها من الجمل التي اشترطوا فيها الفصل .

وعلى ذلك صح أن يكون خبرها :

١- جملة دعائية ، بدون فاصل ، كقوله تعالى : « والخامسة أن غَضِبَ اللهُ عليها (١) » في إحدى القراءات (٢) .

٢- أوجملة مصدرية بعسى الدالة على الرجاء ، كما في قوله تعالى : « وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم (٣) » .

فهذا ما أمكن استثنائه من منع الإخبار مع أن بالجملة الإنشائية .
ب- وأما وجه المنع مع (كأن) ، فلأن خبرها - بناءً على أنها تأتي دائماً للتشبيه - لا يكون إلا مفرداً ملفوظاً به أو مقدرأ ، وهو إما ذات مذكورة كما في قولك : كأن زيدا أسد ، أو مقدرأ كما في قولك : كأن زيدا يحارب ، أو في الدار ، أو عندك . فالخبر في الحقيقة مقدر نابت عنه صفته . والتقدير : كأن زيدا رجل يحارب ، أو رجل في الدار أو عندك . فإذا قد عرفت أن خبر كأن لا يكون إلا مفرداً ، ولا يكون إلا ذاتاً ملفوظاً بها أو مقدرأ قامت الصفة مقامها - علمت أنه لا يصح أن يكون خبرها جملة إنشائية ، لأنها لو وقعت لكانت

(١) الآية ٩ من سورة النور .

(٢) هي قراءة نافع . تفسير أبي حيان ٦ : ٤٣٤ ، وإتحاف فضلاء البشر ٣٢٢ . كما أن رقع « الخامسة » هي قراءة الجمهور ما عدا حفصاً .

(٣) الآية ١٨٥ من سورة الأعراف .

صفة للذات المشبهة بها المحذوقة قد نابت هي منها . والصفة لا تكون جملة إنشائية ، كما سيأتى القول فى باب النعت .

وكذلك القول فى (كأن) المخففة .

٣- (ليت ولعل) . وتتفق هاتان الأداتان فى أنهما لا تدخلان على مبتدأ فى خبره معنى الطلب ، حذراً من التقاء طلبين على مطلوب واحد . وذلك لأن هاتين الأداتين موضوعتان لطلب مضمون الخبر ، فلا يصح أن يتوجه إلى ذلك الطلب طلب آخر ، لما يلزم عليه من تحصيل الحاصل إذا اتفقا ، والتناقض إذا اختلفا . وشبهه بهذا ماسبق قوله فى الإخبار عن الأفعال الناسخة الواردة بصورة الطلب بأخبار طلبية (١) .

وبعد توضيح هذا القدر المشترك بين هاتين الأداتين ، نخص كلاً منهما بشئ من الدرس والتفصيل ، لِمَا أَنَّهما مختصتان بالدلالة على معنى إنشائى .

١ - أَمَا لَيْتَ فالأصل فى معناها أن تكون للتمنى ، وقد تكون للترجى إذا كان خبرها ممكن الحصول كما سبق القول فى صدر هذا الباب . ولا تقع سوف فى خبرها ، فلا تقول : ليت الشباب سوف يعود .

ولعل السر فى هذا المنع خشية التناقض أو الخلاف ، لأن لَيْتَ موضوعة للمُحال ، وللممكن فى عُسْر ، وسوف تدل على الممكن فى يُسْر وإن تراخت به مدته .

ثم إنها كما تعمل مجردة من ما الزائدة ، وهو الأصل ، تعمل أيضاً مع اتصالها بها ، وذلك لبقاء اختصاصها بالجمال الاسمية . غير أنها فى

(١) انظر نهاية الباب السابق ص ٣٦ س ٣٤ - ٤٥ .

حال اتصال «ما» بها لا يجب إعمالها ، بل إعمالها جوازي . وَرَوَى قول النابغة :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد ينصب الحمام على الأعمال ، وبالرفع على الإهمال .

ومن خصائصها أَنَّ المفتوحة تقع بعدها فتسُدُّ هي ومعمولاها مسدَّ اسمها وخبرها . تقول : ليت أَنَّك تزورنا . وقاس الأَخفش لعلَّ على ليت فجَوَزَ : لعلَّ أَنَّ زيدا قائم .

ومن خصائصها أَنَّ يحذف خبرها إذا كان اسمُها كلمة «شعري» ، أى عِلْمِي ، إذا وليها أداة استفهام . تقول ليت شعري كيف صنعت هذا ؟ وقال :

ليت شعري هلْ ثم هلْ آتَيْنَهُمْ أمْ يحولنَّ دون ذاك حِمَامٌ^(١) وقال :

* ألا ليت شعري كيف جادت بوصلها (٢) *

فشعري مصدرُ اسم ليت ، وجملة الاستفهام بعده في محل نصب معمولةٌ له ، أمَّا الخبر فمحذوف وجوباً ، والتقدير : ليت عِلْمِي كذا ثابت ، أو موجود ، أو واقع . وإنما لم تُجْعَل جملة الاستفهام هي الخبر لما يلزم عليه من الإخبار بالجملة الطلبية .

لكن قال المبرد والزجاج : إِنَّ جملة الاستفهام في محل رفع خبراً لليت ، والتقدير : ليت عِلْمِي واقع بكيف جادت بوصلها ، ثم حذف

(١) للكثير بن معروف ، كما في شرح شواهد المغنى للسيوطي ٢٦١ .

(٢) هم الهوامع ١ : ١٣٦ . والبيت لامرئ القيس في ديوانه ٤٢ . وعجزه :

* وكيف تراعى وصلة المتغيب *

وأضاف اتساعاً . وردَّ بآنَّه يودى إلى الإخبار في هذا الباب بالجملة الطلبية ، وإلى خلو الجملة المخبر بها عن الرّابط .

ب - وأما لعلّ فقد أفضت القول في معناها في أوائل هذا الباب ، وأعيد هنا أنّ دلالتها على الاستفهام في بعض استعمالها يوجب تعليق الفعل ، كما في قوله تعالى : « وما يدريك لعلّه يزكّي ^(١) » .

وأزيد هنا بعض خصائصها ذكرها ابن هشام :

١ - أنّ خبرها يقترب بأنّ كثيراً ، حملاً على عسى ، كقول متمم ابن نيرة :

لعلّك يوماً أن تلمّ ملامةً عليك من اللّائي يدعّئك أجدا
٢ - أنّ خبرها يقترب بحرف التنفيس قليلاً ، كقوله :

فَقُولَا لَهَا قَوْلًا رَفِيقًا لَعَلَّهَا سترحمّني من زفرةٍ وعويلٍ ^(٢)

٣ - ولا يمتنع كون خبرها فعلاً ماضياً ، خلافاً للحريرى . وفي الحديث : « وما يُدريك ، لعلّ الله اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » . وقال امرؤ القيس :

وبَدَلْتُ قَرَحاً دَامِياً بعد صحّة لعلّ منايانا تحوّلن أبوسا
ومّا يُؤيّد بطلان قول الحريرى ثبوت ذلك في خبر ليت ، وهي بمنزلة لعلّ ، نحو : « يا ليتني كنت معهم ^(٣) » ، « يا ليتني متّ قبل هذا ^(٤) » ، « يا ليتني كنت تراباً ^(٥) » ، « يا ليتني قدّمتُ لحياتي ^(٦) » .

(١) الآية ٣ من سورة عبس .

(٢) من شواهد المعنى . وانظر السيوطي في شرح الشواهد ٢٣٧ .

(٣) الآية ٧٣ من سورة النساء . (٤) الآية ٢٣ من سورة مريم .

(٥) الآية ٤٠ من سورة النبا . (٦) الآية ٢٤ من سورة الفجر .

المراجع :

سيويه ١ : ٢٧٩ - ٢٩١ ابن يعينش ١ : ١٠١ - ١٠٥ الرضى ٢ : ٣٢٠ ، ٣٢٣
 الشذور ٢٤١ - ٢٤٣ ، ٣٣٥ ، ٣٤٥ ابن عقيل ١ : ٣٠٦ - ٣٤٨ التصريح
 ١ : ٢١٠ - ٢٣٥ الأشموني والصبان ١ : ٢٦٩ - ٢٧٣ الجمع ١ : ١٣٤ - ١٤٤
 الصاحبى ١٤١ .

لا النافية للجنس

الذي أريد أن أتناوله في هذا الباب قضية واحدة لها تعلق بموضوعنا تلك هي : دخول الهمزة على « لا » ، لأنها تصير بذلك أسلوباً إنشائياً .
وحينما تدخل عليها الهمزة لا يتغير عملها ، وإن تغير أسلوبها في اعتباره وفي معناه .

ولهذه الهمزة الداخلة على « لا » أربعة أحوال :
١ - الحال الأولى : أن تكون للاستفهام الصريح ، ومنه قول قيس ابن الملوّح :

ألا اصطبارَ لسلمي أم لها جلدٌ إذا تُلاقي الذي لاقاه أمثالي
وخالف في ذلك الشّلوّيين ، إذ زعم أنها لا تقع للاستفهام المحض دون إنكارٍ أو توبيخ .

قال أبو حيان : والصحيح وجود ذلك في كلام العرب لكنه قليل .
واستشهد على ذلك بالبيت السابق .

٢ - الحال الثانية : أن تكون للتوبيخ والإنكار . ومنه قوله :
ألا ارعواء لمن ولّت شبيبته وأذنت بمشيب بعده هرمٌ (١)
الحال الثالثة : أن تكون للتمني ، وهي في هذه الحال - على ما ذهب إليه المبرد والمازني - يجوز أن تعمل وأن تُلغى ، وإذا أعملت يجوز أن تعمل عمل إن أو عمل ليس . ولا بد أن يكون لها خبر ملفوظ به أو مقدر . ويجوز إتباع اسمها باعتبار لفظه أو باعتبار محلّه .

(١) لم أجد له نسبة . وهو في شرح شواهد المغني ٧٦ والعيني ٢ : ٣٦٠

فتقول عَلَى أَعْمَالِهَا عملٌ إِنَّ : أَلَا مَاءٌ لِي ، بذكر الخبر ، وَأَلَا مَاءٌ ، بحذف الخبر مع تقديره ، وَأَلَا مَاءٌ بارداً لِي ، عَلَى إِتِّبَاعِ اسمِهَا باعتبار اللَّفْظِ . وَأَلَا مَاءٌ بارداً لِي عَلَى الإِتِّبَاعِ باعتبارِ المحل . وهكذا مع حذف الخبر فيهما .

وذهب الخليل وسيبويه والجزمي إِلَى أَنَّ «أَلَا» في هذه الحالة بمعنى أَتَمَّنَى فتعمل عملٌ إِنَّ فقط ويصير في اسمِهَا معنى المفعول ، فمعنى قولك : أَلَا خَلَاصٌ مِنَ الضِّيقِ : أَتَمَّنَى خَلَاصاً مِنَ الضِّيقِ . ثم هي عندهم في هذه الحالة لا تحتاج إِلَى خبرٍ ، لَا مَلْفُوظٌ بِهِ وَلَا مَقْدَرٌ ، وَلَا يَتَّبَعُ مَعْمُولُهَا إِلَّا عَلَى اللَّفْظِ فقط . أَى لَا يَجُوزُ فِي مَتَّبِعِ ذَلِكَ المَعْمُولِ إِلَّا النَّصْبُ ، فتقول أَلَا خَلَاصٌ مَرِيحاً !

هذا هو الفرق في المعاملة الإعرابية في هذين المذهبين .
وأما الفرق من جهة المعنى عَلَى هذين المذهبين ، فهو أَنَّ التَّمَنَّى واقع عَلَى الخبر في المذهب الأول ، وَعَلَى مَعْمُولٍ لَا فِي المذهب الثاني .
٤ - الحال الرَّابِعَةُ : أَنَّ تكونَ لِلْعَرَضِ ، ذكره السَّيرافي ، وتبعه الجزولي^(١) وابن مالك ، ومذهبهم أَنَّ حالَ أَلَا فِي العَرَضِ كحالِهِ قَبْلَ دخولِ الهمزة ، أَى تعمل عملٌ إِنَّ .

وَرَدَ الأندلسي^(٢) ذلك ، وقال : هذا خطأ ، لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ عَرَضاً ، كَانَتْ مِنْ حُرُوفِ الأَفْعَالِ كَيَانٌ ، وَلَوْ ، وَحُرُوفِ التَّحْضِيضِ ، فَيَجِبُ

(١) هو عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت الجزولي ، نسبة إلى جزولة بضم الجيم ، قبيلة من البربر ، كما في تاج العروس . وهو من نخاة المغرب والأندلس . توفي سنة ٦٠٧ . بقية الوعاة ٢٦٩ .

(٢) هو علم الدين قاسم بن أحمد اللورقي ٥٧٥ - ٦٦١ . بقية الوعاة ٣٧٥ والأشباه والنظائر ٧٦:٢ . شرح المفصل في أربعة مجلدات ، وسعى شرحه (الموصول في شرح المفصل) كما في كشف الظنون .

انتصاب الاسم بعدها في نحو : أَلَا زِيداً تَكْرُمُهُ . ونحوه قول الشاعر^(١) :

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تُبَيِّنُ

المراجع :

- سيبويه ١ : ٢٧٩ - ٢٩١ ابن يعيش ١ : ١٠١ - ١٠٥ الرضى ١ : ٢٤١ -
٢ : ٣٢٠ ، ٣٢٣ الشذور ٩٣ - ١٠١ ابن عقيل ١ : ٣٤٨ - ٣٦٧ التصريح
١ : ٢٣٥ - ٢٤٥ الأشثوني والصبان ٢ : ١٤ - ١٦ المجمع ١ : ١٤٧ .

(١) هو عمرو بن قعاس المرادي . الخزانة ١ : ٤٥٩ وسيبويه ١ : ٣٥٩ .

الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

تلك الأفعال تنقسم بحسب مدلولها إلى خمسة أقسام :

١ - ما يدل على يقين في الخبر ، وهو أربعة : وَجَدَ ، أَلْفَى ، دَرَى ، تَعَلَّمَ .

٢ - ما يدل على الرجحان ، وهو خمسة : جَعَلَ ، حَبَا ، عَدَّ ،

زَعَمَ ، هَبَّ .

٣ - ما يرد بالوجهين السابقين ويغلب كونه لليقين ، وهو اثنان :

رَأَى ، وَعَلِمَ .

٤ - ما يرد بالوجهين السابقين ويغلب كونه للرجحان ، وهو ثلاثة :

ظَنَّ ، حَسِبَ ، خَالَ .

وتسمى هذه الأقسام الأربعة أفعال القلوب .

٥ - ما يدل على التصيير والتحويل ، وله سبعة أفعال : صَيَّرَ ،

جَعَلَ ، رَدَّ ، تَرَكَ ، تَخَذَ ، اتَّخَذَ ، وَهَبَ . حكى هذا الأخير ابن الأعرابي

في قولهم : وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاءَكَ ، أَيْ صَيَّرَنِي . وَوَهَبَ هذا ملازم للمضى ،

لأنَّهُ إِنَّمَا سُمِعَ فِي مَثَلٍ (١) ، والأمثال لا يتصرف فيها .

وهذه الأفعال الواردة في القسم الخامس عارضٌ بعضُ النحاة في أنها

داخلةٌ على مبتدأ وخبر . فقولك : صَيَّرْتُ الْفَقِيرَ غَنِيًّا ، إذا رددته إلى

أصله كانت صورته : الْفَقِيرُ غَنِيٌّ ، وهذا ما لا يكون .

(١) هذه هي عبارة صاحب التصريح ١ : ٢٥٢ . وعقب عليه يس بقوله : « قال

الدنوشري : قد يتوقف في كون وهبني الله فذاك ، مثلاً » .

قلت : لا توقف ، فإنهم كانوا يعنون بالمثل ما هو أهم من الأمثال التي لها مضرب ، أي يدخلون في ذلك بعض العبارات والأساليب النvozجية كقولهم : لله دره ، ولعمرك ، وحبذا ، ونحوها .

ورَدَ عليهم بأن نحو: الفقير غنيٌّ ، معناه : الفقير فيما مضى تجدد له الغنى . وهكذا تقول في نظائره .

وَيُرَدُّ عليهم أيضاً بأنَّ أفعال التصيير يماثلها سائر أفعال الباب ، تكون تارةً داخِلةً على مبتدأ وخبر ، وهو الغالب ، وتارةً داخِلةً على غير مبتدأ وخبر ، كقولك : ظننت زيداً عمراً .

وجميع أفعال الباب تنصب المبتدأ والخبر على أنَّهما مفعولان . والذي يعيننا من ذلك هو أفعال القلوب المتصرِّفة ، وهي ما عدا هب وتعلم ؛ فهذه الأفعال تعترها حالتان من حيث مظهر إعمالها ، وهما الإلغاء والتعليق . أمَّا الإلغاء فيكون متأخراً تلك الأفعال عن معموليها أو توسطها بينهما . وأمَّا التعليق فيكون بتقدمها على ما له الصدارة .

وهي في حالة الإلغاء يبطل عملها في اللفظ وفي المحل ، وفي حالة التعليق يبطل عملها في اللفظ ويبقى في المحل . والإلغاء حكمه جائزٌ لا واجب ، وأمَّا التعليق فإنه واجبٌ عند وجود مقتضيه .

وبعد ذكر هذه الخلاصة الموجزة في أفعال هذا الباب نتَّجه إلى الغرض فنبيِّن ما في أفعاله من مظاهر الإنشاء . ويمكن أن نحصر النظر في ذلك في ناحيتين :

الناحية الأولى : النظر في الصيغ الإنشائية التي تردُّ بها :

هذه الأفعال كما تعمل وهي في أسلوب خبري كقولك : ظننت زيداً صالحاً ، في الماضي . وزيد يظنُّ عمراً صالحاً ، في المضارع ، تعمل أيضاً وهي في أسلوب إنشائي ؛ بل إنَّ منها ما لا يعمل إلا إذا كان هو بصيغة إنشائية . وذلك هب بمعنى ظنَّ ، وتعلم بمعنى اعلم . فهذان الفعلان لا يعملان إلا إذا كانا بلفظ الأمر .

فتقول في أسلوب الأمر من هذه الأفعال : ظَنَّ بالناس خيراً .
وفي النهي : لا تظنَّ بالصديق سوءاً . وقال تعالى : « فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ » (١) .

وفي الاستفهام مع الماضي : أَظُنَّتَ زيداً قائماً ، ومع المضارع : أَتُظُنُّ زيداً قائماً ، وقال تعالى : « أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً » (٢) .

وفي الدعاء : لَا ظَنَّ النَّاسَ بِكَ سُوءاً !

وهكذا تقول في بقية ضروب الإنشاء .

٢ - الناحية الثانية : النظر في معموليها .

أما معمولها الأول الذي هو مبتدأ في الأصل ، فكما يكون مفرداً لَا مَعْنَى للإنشاء فيه ، تكون كذلك اسم استفهام فتقول : أَىَّ الطريقين ظننتَ أسلكُ ؟
وأما معمولها الثاني الذي هو خبر في الأصل ، فإنه كما يكون مفرداً يكون جملة ، سواء أكانت الجملة خبرية أم إنشائية ، كما تقدم في باب الخبر . وقد يسدُّ مسدَّ معموليها - إذا كانت من أفعال القلوب - جملةً اشتملت على معلق من المعلقات ، ومن بين تلك المعلقات الاستفهام سواء أكان بالحرف أم بالاسم .

تقول والاستفهام بالحرف : علمت أزيد قائم ، أو هل زيد قائم .
وقال تعالى : « وَإِنْ أَدْرِى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ » (٣) . وحرف الاستفهام المعلق هو الهمزة باتفاق النحويين ، وكذا (هل) ، على خلاف فيها كما ذكر الرضى .

وأما إذا كان التعليق باسم الاستفهام فإنه لَا يخلو حال اسم الاستفهام من أن يكون مبتدأً أو خبراً في الأصل ، أو مضافاً إليه المبتدأ أو مضافاً

(١) الآية ٤٧ من سورة إبراهيم .

(٢) الآية ١١٥ من سورة المؤمنين .

(٣) الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء .

إليه الخبر ، أو يكون فضلة : حالاً ، أو مفعولاً مطلقاً ، أو مفعولاً به ، أو مفعولاً فيه ، أو غير ذلك من أنواع القَصَلات .

وإليك أمثلة هذا على الترتيب :

١ - قال تعالى : «لنَعْلَمَ أَيُّ الْجِزْبَيْنِ أَحْصَى^(١)» . علّق الفعل لأنّ مفعوله الأول اسم استفهام .

٢ - علمت أبو من زيد . علّق الفعل لأنّ مفعوله الأول مضاف إلى اسم استفهام .

٣ - علمت متى السّفر . علّق الفعل لأنّ مفعوله الثاني اسم استفهام .

٤ - علمت صبيحة أيّ يوم السّفر . علّق الفعل لأنّ مفعوله الثاني مضاف إلى اسم استفهام .

٥ - علمت كيف أقبل عليّ . علّق الفعل لأنّ الجملة بعده اشتملت على حال واجبه التصدير .

٦ - قال تعالى : «وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ^(٢)» .

علّق الفعل لأنّ الجملة بعده اشتملت على مفعول مطلق واجب التصدير .

٧ - علمت أيّ الغلامين ضربت . علّق الفعل لأنّ الجملة بعده اشتملت على مفعول به واجب التصدير .

٨ - علمت أين تذهبون . علّق الفعل لأنّ الجملة بعده اشتملت

على ظرّف واجب التصدير .

هذا كله إذا كان التعليق عن المفعولين معاً . وقد يكون التعليق عن

المفعول الثاني فقط ، وذلك إذا وقعت أداة التعليق بعد استيفاء هذه الأفعال

مفعولها الأول ونَصْبِهِ ، مثاله قولك : علمت زيدا أبو من هو . ففي هذا

يجوز نصب زيد ، وهو الأجود لأنّه غير مستفهم به ولا مضاف إلى

(١) الآية ١٢ من سورة الكهف . (٢) الآية ٢٢٧ من سورة الشّراء .

مستفهم به ؛ ويجوز رفعه لأنَّه المستفهم عنه في المعنى .

وهذا شبيهه بقولهم : إِنَّ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَلِكَ ؛ فَإِنْ « أَحَدًا » لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا بَعْدَ نَفْيٍ ، وَهَذَا وَقَعَ قَبْلَ النَّفْيِ ، بَلْ وَرَدَ بَعْدَ إِثْبَاتٍ مُؤَكَّدٍ ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ هُوَ وَالضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ بِالْقَوْلِ شَيْئًا وَاحِدًا فِي الْمَعْنَى نُزِلَ مَنْزِلَةُ الْوَاقِعِ بَعْدَ النَّفْيِ (١) .

وليس من قبيل هذا : أَرَأَيْتَ زَيْدًا أَبُو مِنْ هُوَ ؟ فَإِنْ هَذَا بِمَعْنَى أَخْبِرْنِي عَنْ زَيْدٍ ، فزَيْدٌ فِيهِ مَنْصُوبٌ بِنَزْعِ الْخَافِضِ وَجُوبًا وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ مُسْتَأْنَفَةٌ (٢) لَا تَعْلِقُ فِيهَا ، أَوْ هِيَ بَدَلُ كُلِّ بَتَقْدِيرٍ مُضَافٌ إِلَى شَأْنِ زَيْدٍ ، أَوْ هِيَ بَدَلُ اشْتِمَالٍ بِدُونِ تَقْدِيرٍ . فَإِنْ وَقَعَ فِي نَحْوِ هَذَا التَّعْبِيرِ الْكَافُ أَوْ مُتَصَرِّفَاتُهَا بَعْدَ النَّاءِ كَانَتْ حُرُوفُ خَطَابٍ ، نَحْوُ أَرَأَيْتَكَ ، أَرَأَيْتُكَ ، أَرَأَيْتَكُمَا ، أَرَأَيْتَكُنَّ .

قال الشهاب في حواشي البيضاوي : استعمال أَرَأَيْتَ بِمَعْنَى أَخْبِرْنِي مُجَازٌ ، وَوَجْهُ الْمَجَازِ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْعِلْمُ بِالشَّيْءِ وَإِبْصَارُهُ سَبَبًا لِلْإِخْبَارِ عَنْهُ اسْتَعْمِلَ رَأَى بِمَعْنَى عِلْمٍ وَأَبْصَرَ فِي الْإِخْبَارِ ، وَالْهَمْزَةُ الَّتِي لِلْاسْتِفْهَامِ عَنِ الرَّؤْيَةِ فِي طَلَبِ الْإِخْبَارِ لاشْتِرَاكِهِمَا فِي مَطْلَقِ الطَّلَبِ . ففِيهِ مَجَازَانِ .

* * *

وهنا أمران متعلقان بما سبق من القول :

١ - نَبَّهَ الرَّضَى عَلَى أَنَّ أَدَاةَ الْاسْتِفْهَامِ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ عِلْمٍ لَيْسَتْ دَالَّةً عَلَى اسْتِفْهَامِ الْمُتَكَلِّمِ ، بَلْ هِيَ لِمَجْرَدِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَذَلِكَ لَمَّا يَتَرْتَبُ عَلَى إِفَادَتِهَا لِاسْتِفْهَامِ الْمُتَكَلِّمِ مِنَ التَّنَاقُضِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : عَلِمْتُ أَيُّهُمْ قَامَ ، إِذْ يَقْتَضِي أَنَّ تَكُونَ عَلَمًا بِنِسْبَةِ الْقِيَامِ إِلَى الْقَائِمِ الْمَعْيَّنِ بِمَقْتَضَى قَوْلِكَ

(١) يس على التصريح ١ : ٢٥٥ .

(٢) الصبان ٢ : ٣٢ .

« علمت » ، وغير عالم بها بمقتضى استفهامك عنها .

والذى يدفع التناقض فى هذا التركيب ونحوه ، هو جعل أداة الاستفهام لمجرد الاستفهام . وعليه فكأنك قلت فى المثال السابق : علمت المشكوك فيه المستفهم عنه .

والتكلم كثيراً ما يعيد إلى إيهام الشيء على المخاطب مع علمه بذلك المبهم لغرض له فى ذلك . ولعل أظهر مثال لذلك قوله تعالى : « وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ^(١) » .

٢ - وأمر آخر يخص التعليق .

ذهب بعض النحاة إلى أن التعليق لا يكون إلا فيما كان بمعنى العلم ، أما الظن ونحوه فلا يعلق . وهو مذهب ثعلب والمبرد وابن كيسان . ورجحه الشلوبين .

وقد وجه إدريس ذلك بأن أداة التعليق فى الأصل : حرف الاستفهام وحرف التأكيد . فأما التحقيق - يعنى التأكيد - فلا يكون بعد الظن لأنه لا يقتضيه . وأما الاستفهام فتردد ، والظن أيضاً تردد ، فلا يدخل على مثله .

المراجع :

- سيبويه ٢ : ٦١ - ٦٤ ابن يعيش ٧ : ٧٧ - ٨٧ الرضى ٢ : ٢٥٧ - ٢٦٤
الذوق ٤٤١ - ٤٤٤ ابن عقيل ١ : ٣٦٧ - ٤٠٨ التصريح ١ : ٢٤٦ - ٢٦٤
يس على التصريح ١ : ٢٥٥ الأشموني والصبان ٢ : ١٨ - ٣٣ المص ١ :
١٤٨ - ١٥٥ .

(١) الآية : ٢٤ من سورة سبأ . وانظر ما سبق فى ص ٥٢ .

باب الاشتغال

الصورة الكاملة لأسلوب الاشتغال : أن يتقدّم اسم ويتأخّر عنه فعل أو شبهه ، اشتغل ذلك الفعلُ أو شبهه بضمير الاسم السابق أو بسببيه ، بحيث لو تفرّغ ذلك الفعل أو مناسبه له لنصبه لفظاً أو محلاً . نحو : زيداً أكرّمته أو أكرمت أخاه ، وهذا علمته أو علمت فحواه .

ولهذا الاسم المشغول عنه أحكام خمسة :

١ - وجوب النصب . ٢ - وجوب الرفع .

٣ - رجحان النصب . ٤ - رجحان الرفع .

٥ - جواز الوجهين على حدّ سواء .

فأمّا الحالتان الرابعة والخامسة : فلم أجد فيهما شيئاً يتعلّق بالإنشاء ، فلسنا بحاجة إلى الخوض فيهما . لذلك سأقصر الكلام على الأحوال الثلاثة الأولى ، لأجل ما فيها من مظاهر الإنشاء .

(الحالة الأولى) : وهي حالة وجوب النصب .

من الأمور التي يجب فيها نصب المشغول عنه أن يأتي بعدما يختص بالأفعال كأدوات التحضيض ، وأدوات الاستفهام غير الهمزة ، وذلك لأنّ أدوات الاستفهام ما عدا الهمزة تختص بالفعل إذا كان في حيّزها . وأمّا الهمزة فلا تختص به ولو كان في حيّزها ، وذلك لأنّها أمّ الباب كما يقولون ، وهم يتوسّعون في الأمّهات كما توسّعوا في (أن) من النواصب فأعملوها ظاهرة ومضمرة ، وذلك لأنّها أمّ الباب . وكما توسّعوا في (كان) من النواصب ، فأعملوها ظاهرة ومقدّرة ، وذلك لأنّها أمّ الباب .

وإنما كانت الهمزة أمّ الباب لدلالاتها على الاستفهام بذاتها ، ودلالة غيرها عليه إنما هو بالتضمين أو التطفّل .

وإنما لم تجعل (هل) أمّ الباب لأنها لا تكون إلا لطلب التصديق ، وأما الهمزة فإنها تكون للتصديق والتصور ، كما أنّ بقية الأدوات لا تكون إلا لطلب التصور .

ومثال ورود المشغول عنه بعد أدوات التحضيض : هلاً زيداً أكرمه أو ألا ، أو لولا ، أو لوما .

ومثال وروده بعد أدوات الاستفهام : هل زيداً أكرمه ، أو مررت به ، أو رأيت غلامه ؟ متى زيداً رأيته ؟ أين زيداً لقينته ؟ كيف هذا الشرّ حسمته ؟

فهذه الأمثلة جميعها لا يجوز فيها رفع المشغول عنه على الابتداء على القول المعتمد ، الذي يمنع وقوع المبتدأ بعد أدوات التحضيض والاستفهام . وهذا لا ينافي رفعه على أنّه فاعلٌ أو نائب فاعلٍ لفعل محذوف . وعلى هذا الوجه حملوا قول النمر بن تولب :

لا تجزعى إنْ منفسٌ أهلكته وإذا هلكْتُ فعند ذلكِ فاجزعى
في رواية رفع «منفس» ، أى إنْ هلك منفسٌ .

(الحالة الثانية) : وهى حالة وجوب الرفع . وما يتعلّق بالأساليب الإنشائية منها صورتان :

الصورة الأولى : أن يقع الاسم المشغول عنه بعد (ليتما) المفيدة للتمنى نحو قولك : ليتما بشرُ زرتي . فلا يجوز نصب «بشر» على أنّه مفعول لفعل محذوف يفسّره المذكور ، لأنّ ليتما لا يليها فعل ، كما سبق القول في باب إنْ وأخواتها .

وهذا لا ينافي أنه يجوز نصبه على أنه اسمٌ لليَمَّا ، لأنَّ اتِّصال ما الزائدة بليت لا يمنعها من العمل ، كما تقدم ^(١) .

والصورة الثانية : أن يقع المشغول بعد شيء لا يعمل ما بعده فيما قبله ومن ذلك أدوات الاستفهام ، وليت ، وألّا التي للتمنى ، وأدوات العرض والتخصيص ، للزومها جميعاً للصدارة ، كقولك : زيد أضربته ؟ أو هل ضربته ؟ أو أين لقيته ؟ أو متى لقيته ؟ وزيد ألاً رجل يعينه ؟ فزيد في جميع هذه الأمثلة ونحوها واجب رفعه على الابتداء ، ولا يجوز نصبه بفعل يفسره المذكور ، لأنَّ الفعل المشغول جاء بعد أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فلا يفسر محذوفاً .

ومن ذلك أيضاً الاسمُ الذي بعده فعلُ التعجب . لأنَّه لا يُتَصَرَّفُ في معموله بالتقديم عليه ، نحو : زيد ما أحسنه ، أو أحسن به .

(الحالة الثالثة) : حالة رجحان النصب : وما يتعلق بالأساليب الإنشائية

منها صورتان :

الصورة الأولى : أن يقع المشغول عنه بعد همزة الاستفهام نحو : أزيداً أكرمته ؟

فإنَّ همزة الاستفهام ، وإنَّ جاز دخولها على الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، دخولها على الفعلية أكثر .

الصورة الثانية : أن يقع المشغول عنه قبل فعلٍ طلب : كالأمر والنهي والدعاء ونحو ذلك ، كقولك : زيداً أكرمه ، أو لا تُهِنه ، أو يرحمه الله .

وإنَّما رجح نصب المشغول عنه في هذه الصورة لأننا أو رفعناه على

الابتداء كان خبره فعل الطلب ، ووقوع الجملة الطلبية خبراً مختلفاً فيه ، وعلى جوازه فهو قليل .

المراجع :

- سيبويه ١ : ٤١ - ٤٣ ، ٤٦ ، ٥٥ ، ٦٠ ، ٦٤ - ٧٥ ابن يعيش ٢ : ٣٠ - ٣٩ الرضى ١ : ١٤٨ - ١٦١ الشذور ٢٥٥ - ٢٥٧ ، ٥١٦ - ٥٢٠ ابن عقيل ١ : ٤٥٦ - ٤٦٩ التصريح ١ : ٢٦٩ - ٣٠٨ الأشموني والصبان ٢ : ٧٢ - ٧٤ الجمع ٢ : ١١١ - ١١٥ .

المفعول المطلق

حذف المفعول المطلق أنَّه الاسم الذى يؤكِّد عامله ، أو يبيِّن نوعه أو عدده ، وليس خبراً ولا حالاً . وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدراً .
والمصدر : اسمٌ للحدث الذى يُحدثه الفاعل . وهو نوعان : مبهم ، ومختص .

فالمبهم : ما لا يدلُّ على معنى زائد على معنى فعله ، نحو قولك : ضربت ضرباً . وهذا المبهم هو الذى يسمَّى فى باب المفعول المطلق مصدراً مؤكِّداً . ولهذا النوع أحكامٌ كثيرة : منها أنَّه لا يجوز حذف عامله ، لأنَّه لا يحذف المؤكِّد ويبقى مؤكِّده . ولا يعترض بمثل قولهم : ضرباً زيداً ، دالاً على الطلب ؛ لأنَّ المصدر فيه ليس من قبيل المؤكِّد ، بل من قبيل النائب عن فعله ، بدليل أنَّه لا يجوز الجمع بينه وبين فعله ، ولو كان مؤكِّداً لجاز الجمع بينه وبينه ، بل لوجب . ومنها : أنَّه لا يثنى ولا يجمع .

وقد ينوب عنه مرادفه كفرحت جذلاً ، أو اسمٌ مشارك له فى مادته وحروفه ، وهو ثلاثة : اسم مصدر نحو : اغتسل غُسلاً ، واسم عَيْنٍ نحو : « والله أنبتكم من الأرض نباتاً^(١) » ، ومصدر لفعلٍ آخر نحو : « وتَبَتَّلْ إليه تَبْتِيلاً^(٢) » .

والمختص : ما دل على معنى زائد على فعله ، وهو نوعان : مبين للنوع ، ومبين للعدد .

(٢) الآية ٨ من سورة المزمل .

(١) الآية ١٧ من سورة نوح .

فالأول نحو قولك : أكرمت زيدا إكراماً جميلاً ؛ والثاني نحو قولك : ضربته ضربة أو ضربتين ، أو ضَرْبَاتٍ .

وقد ينوب عن النوع الأول غيره مما له علاقة به : كالألة نحو : اضرب المذنّب سوطاً أو عصا ، وككلٍ وبعضِ المضافين إلى المصدر ، نحو : « فلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ^(١) » ، « ولو تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ ^(٢) » أو لفظٍ دالٍّ على نوع منه كَمَقْعَدِ الْقُرْفُصَاءِ ، ورجع القَهْقَرَى ، أو صفة المصدر نحو : « اعملُوا صالحاً ^(٣) » .

وقد عدّ الأشموني أربعة عشر شيئاً ينوب كلُّها عن هذا المصدر المبين للنوع .

وتقول في المبين للعدد : اضربه مرةً أو مرتين ، أو مرّات .
وننتقل بعد هذا التمهيد إلى الغرض الخاصّ بنا ، وهو بيان مظاهر الإنشاء في المفعول المطلق .

والمنفذ الذي ننفّذ منه إلى المقصود ، هو أنّ عامل المفعول المطلق غير المؤكّد يُحذف إمّا جوازاً ، وإمّا وجوباً . وفي كلتا الحالتين لا بدّ من قرينة لفظية أو معنوية .

ومثال الحذف الجائز والقرينة لفظية قولك : سريعاً ، في جواب من قال : أيّ سير سرته ؟ ومثال الحذف الجائز والقرينة معنوية قولك للقدام من الحجّ : حجّاً مبروراً .

أمّا الحذف الواجب فضابطه أن يقع المصدر بدلاً من فعله ، سواءً أكان له فعلٌ مستعمل من لفظه أم لم يكن له فعل مستعمل . فمثال الأول : سقياً ، ورعيّاً ، وحمداً ، مقصوداً بها الدعاء . فهذه المصادر الثلاثة عاملها

(١) الآية من سورة النساء .

(٢) الآية ٤٤ من سورة الحاقة .

(٣) الآية ٥١ من سورة المؤمنين والآية ١١ من سورة سبأ .

محذوفٌ وجوباً ، ولها فعل من لفظها هو سَقَى ، ورعى ، وحَمَدَ . ومثال الثاني قولهم : ذَفَرَأ ، بمعنى نَتَنَأ ، وَبَلَّهَ بمعنى تركا (١) . ودَفَرَأ وَبَلَّهَ مصدرانِ حذف عاملهما وجوباً ولا فعل لهما من لفظهما ، بل لهما فعل من معناهما ، وهو نَتَنَ لِلأَوَّل ، وَاَتَرَكَ لِلثَّانِي .

وهذا النوع الأخير الآتي بدلاً من فعله ، أعني المحذوف عامله وجوباً ، تارة يُراد به الإخبار ، وتارة يُراد به الإنشاء :

١ - أَمَّا ما يُراد به الإخبار فهو عَلَى ضربين : سماعي يقتصر فيه عَلَى ما ورد ، نحو قولهم : لا أَفْعَلُ ذَلِكَ ولا كَرَامَةً ، وَأَفْعَلُ ذَلِكَ وكَرَامَةً . وقياسي وهو أنواع : منه ما ذكر لتفصيل عاقبة ما قَبْلَهُ ، نحو قوله تعالى : « فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءٌ » (٢) . ومنه المكرر والمحصور النائبان عن فعل مستند لاسم عين ، نحو : أَنْتَ سَيَرًا سَيَرًا ، وما أَنْتَ إِلَّا سَيَرًا .

ب - وَأَمَّا ما يُراد به الإنشاء - وهو ما يعيننا - فَإِنَّهُ يَأْتِي عَلَى خَمْسَةِ أَضْرَب :

١ - ما يُراد به الأمر ، نحو قولك : ضَرْبًا زَيْدًا ، بمعنى اضربه . ومنه قوله (٣) :

عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُ أُمُورِهِمْ فَتَنَدَّلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلَ الثَّعَالِبَ (٤)
و« نَدَّلًا » بمعنى اندل ، أَيْ اخْطَفَ .

(١) يشترط في « بله » المصدرية أن تكون مضافة . فإذا ورد ما بعدها منصوباً كانت اسم فعل أمر . ولها استعمال ثالث حين يرفع ما بعدها ، فتكون اسم استفهام بمنزلة كيف ، نحو قولك : بله زيد ؟ أى كيف زيد . وهى حينئذ خبر مقدم مبنى على الفتح . وما بعدها مبتدأ مؤخر . الصبان ٢ : ١٢١ (٢) الآية من سورة محمد .

(٣) هو أعشى همدان يهجو بعض اللصوص ، وقيل جرير ، وقيل الأحموس . العيني ٣ : ٤٦-٤٩ . (٤) زريق : قبيلة .

والمصدر في هذين المثالين منصوبٌ بفعلٍ حُذِفَ وجوباً لنيابة المصدر عنه في الدلالة .

٢ - ما يراد به أمر أو نهى ، نحو قولك : شكرًا لا كُفْرًا ، وقيامًا لا قعودًا . أى اشكر النعمة ولا تكفر بها ، وفمً ولا تقعد .

٣ - ما يراد به الدعاء ، وهو كثير . ومنه قولهم : سقياً لك ، أى سقاك الله . وكذا قولهم : سُحْقًا ، وَبُعْدًا ، وَتَبًا ، وَبُؤْسًا ، وَجَدْعًا ، فى الدعاء عَلَى بغيض . فهذه المصادر كلها منصوبة بفعلٍ محذوفٍ قصد به الدعاء . ومصادر هذا الضرب لا تُضَافُ إلا نادرًا فى قبيح الكلام ، ومما جاء منها مضافاً : بُعْدُكَ وَسُحْقُكَ . وأنشد الكسائى :

إذا ما المَهَارَى بَلَّغْتَنَا بِلَادَنَا فَبُعْدَ المَهَارَى من حَسِيرٍ وَمُتَعَبٍ
وقد جاء بعضها مرفوعاً فى الشعر عَلَى قلة ، قال أبو زُبَيْدٍ الطَّائِيُّ
يصف أسداً :

أَقَامَ وَأَقْوَى ذات يومَ وَخِيبةً لَأَوَّلَ مَنْ يَلْقَى وَشَرُّ مُبَسَّرٍ
هذا كله إذا كان لمصادر هذا الضرب الدعائى فعلٌ من لفظها .

وأما إذا لم يكن لها فعلٌ من لفظها نحو : وَيَحَا لَه ، بمعنى رحمة له ، وَوَيْلًا لَه ! وَوَيْبًا ! بمعنى عذاباً ، فَإِنَّهَا تُنْصَبُ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً بمقدَّرٍ من معنى المصدر . وَلَا يَقْوَى النَّصْبُ فى هذا النوع الذى لَا فَعْلَ لَه من لفظه قوَّة ما قبله ، أى ما لَه فعلٌ من لفظه ، لذلك كثر فيه الرفع ، تقول : وَيِلْ لَه ، وَوَيْبٌ ، وَوَيْحٌ .

أما إذا أَضِيْفَتْ هذه المصادر كَأَنَّ قُلْتَ : وَيَحَاكَ ، وَيَلِّكَ ، وَيَبِيكَ ، فَإِنَّهُ يَجِبُ نَصْبُهَا وَلَا يَجُوزُ رَفْعُهَا ، لِأَنَّهَا لَوْ رَفَعْتَ لَكَانَتْ مُبْتَدَأَاتٍ لِأَخْبَرُهَا . وأما المَعْرِفُ بِأَلْ فالرفع فيه أَحْسَنُ من النَّصْبِ ، لِأَنَّهُ صَارَ مَعْرِفَةً فَقَوَّى فِيهِ الْإِبْتِدَاءُ ، نَحْوُ : الْوَيْلُ لَه ، وَالْخِيبةُ لَه .

٤ - ما يراد به القسم ، كقولهم : عَمَرَكَ اللهُ ، وَقَعِدَكَ اللهُ^(١) ، وَقَعِيدَكَ اللهُ . وهو ضربان :

١ - الضرب الأول : القسم المقصود به السؤال ، وأكثر ما يستعملان فيه ، ويكون جوابهما حينئذٍ مافيه من الطلب ، كالأمر والنهي . ومنه قوله : قَعِيدَكَ أَنْ لَا تُسْمِعَنِي مَلَامَةً وَلَا تَبْكَنِي قَرْحَ الْفَوَادِ فَيُجِجَا^(٢) وَأَنْ فِي هَذَا الْبَيْتِ زَائِدَةٌ . وقال :

أَيُّهَا الْمُنْكَحُ الشُّرْبَاءُ سُهَيْلًا عَمَرَكَ اللهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ^(٣)

٢ - والضرب الثاني : القسم الذى لا سؤال فيه ، وهو ما ذكره الجوهري من قولهم : قَعِدَكَ لَا آتِيكَ ، وكذا قَعِيدَكَ ؛ وَقَعِدَكَ اللهُ لَا آتِيكَ وكذا قَعِيدَكَ ؛ وعمرَ اللهُ ما فعلتُ كذا ، وَعَمَرَكَ اللهُ ما فعلته .

ومعنى القسم فى قولهم : عَمَرَ اللهُ ، أَحْلَفَ ببقاءِ اللهِ ودوامه ، وفى قولهم عمرَكَ اللهُ : أَحْلَفَ بتعميرِكَ اللهُ ، أى بإقرارِكَ له بالبقاء .

ومعناه فى قولهم : قَعِدَكَ لَا آتِيكَ : أَحْلَفُ بصاحبِكَ الذى هو صاحبُ كُلِّ نَجْوَى . وفى قولهم : قَعِدَكَ اللهُ : أَقْسَمُ بمراقبتِكَ اللهُ . على أَنَّ الجوهري ذكر أيضاً أَنَّ عَمَرَكَ اللهُ ، يأتى فى غير القسم أيضاً . وحمل على ذلك قوله :

* عَمَرَكَ اللهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ *

وقال : المعنى سَأَلْتُ اللهُ أَنْ يَطِيلَ عَمْرُكَ . فحمله على معنى الدعاء لا على معنى القسم .

٥ - ما يراد به التوبيخ ، كقولك : أَتَوَانِيًا وَقَدْ جَدَّ قُرْنَاؤُكَ ؟ مِمَّا هو مسبوق بالهمزة . وقد يكون بدونها كقوله :

(١) هو بكسر القاف وفتحها ، كما فى الخزائنة ١ : ٢٣٥ .

(٢) لستم من نورية فى المفضيلات والخزائنة ١ : ٢٣٥ .

(٣) لمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ٤٩٥ والخزائنة ١ : ٢٣٩ .

اذلاً إذا شَبَّ العِدَى نارَ حربهم وَزَهُوا إذا ما يَجْنَحُونَ إلى السَّلَمِ
وقوله :

خُمُولاً وإِهْمَالاً وغيرُك مولعٌ بتثبيتِ أسبابِ السَّيادةِ والمجدِ
والأكثر في التَّوبيخ أن يكون للمخاطب ، وقد يكون للمتكلِّم ،
كتقول عامر بن الطُّفَيْل في توبيخ نفسه : « أَغْدَةً كغُدَّة البعير ، وموتاً في
بيتِ سَلُولِيَّة ! » .

المراجع :

- سيبويه ١ : ١٥٧ - ١٧١ ، ١٧٤ - ١٧٧ ابن يعيش ١ : ١٠٩ - ١٢٤ الرضى
١ : ١٠٢ - ١١١ الشذور ٢٦٩ - ٢٨١ ابن عقيل ١ : ٤٩٠ - ٥٠٣ التصريح
١ : ٣٢٣ - ٣٣٤ الأشموني ٢ : ١٠٩ - ١٢٢ الهمع ١ : ١٨٦ - ١٩٤ الصحاح
واللسان وتاج العروس في مادق (قعد ، عمر) .

المفعول معه

المفعول معه هو الاسم المنصوب التالى لواوٍ معية مسبوقه بفعل أو شبهه .
والاسم الواقع بعد الواو باعتبار العطف والنصب على المفعول معه
على خمسة أقسام :

- ١ - ما يجب نصبه على أنه مفعول معه .
 - ٢ - ما يجب عطفه ولا يجوز نصبه على أنه مفعول معه .
 - ٣ - ما يختار فيه النصب على أنه مفعول معه ، مع جواز العطف .
 - ٤ - ما يختار فيه العطف ، مع جواز النصب على أنه مفعول معه .
 - ٥ - ما يمتنع فيه الأمران ، لانتفاء المشاركة وانتفاء المعية .
- ولكل قسم من هذه الأقسام أحكامه وموجباته ، والذي نخصه
بالقول هنا هو القسم الأول والقسم الرابع ، حيث إن من أكثر أحوالهما
أن يقعا بعد استفهام ، وهو متعلق بموضوعنا .
- القسم الأول : وهو ما يجب نصبه على أنه مفعول معه ، وضابطه
أن يتقدم على الاسم التالى لواو المعية جملة فعلية أو اسمية متضمنة معنى
الفعل ، وقبل واو المعية ضمير متصل هو ضمير جرّ مسبوق بحرف جر
أو مضاف ، ولم يؤكد ضمير الرفع المتصل بضمير منفصل أو يُفصل
بفاصلٍ ما ، ولم يؤكد ضمير الجر بضمير منفصل أو يُعَدَّ بعده الجار .
- مثاله مع ضمير الرفع المتصل : ما صنعت وزيداً ، أو وإياه ؟

ومع ضمير الجر المسبوق بالحرف : مالك وزيداً ؟

ومع ضمير الجر المسبوق بالمضاف : كيف حالك وعمراً ؟

فالاسم التالى لواو المعية فى الأمثلة السابقة وفى كلِّ ما شاكلها ، يجب نصبه على أَنَّهُ مفعول معه ، وقد تقدّمه جملة تضمنت معنى الاستفهام . والناسب له فى المثال الأول الفعلُ قبله ، وفى الثانى والثالث فعل محذوف مدلول عليه بمالك ؟ وكيف محذوفة ، والتقدير : ما يكون لك وزيداً ؟ وكيف يكون حالك وزيداً ؟ أو بمصدرٍ لا بَس منوياً . فالتقدير : مالك وملايستك زيداً . وهذان التوجيهان أجازهما سيبويه ، لكن الثانى يخرج إلى كونه مفعولاً به .

وإنما وجب النصب فى هذا القسم جرياً على القاعدة النحوية المقررة التى تمنع العطف على ضمير الرفع المتصل إلا بعد الفاصل ، وعلى ضمير الجر المتصل إلا بعد إعادة الجار .

ويجب نصبه أيضاً إن امتنع العطف لمانع معنوى ، نحو : سرتُ والنَّيل ، ومشى اللصُّ والحائط . ولكن هذا الضرب لا يعيننا .

(القسم الرابع) : وهو ما يختار فيه العطف مع جواز النصب على أَنَّهُ مفعول معه .

وضابطه : أن يتقدّم على الاسم التالى لواو المعية جملة متضمنة معنى الفعل ، وقبل واو المصاحبة اسمٌ ظاهر أَوْ ضمير رفع منفصل ، نحو : ماشأَنُ عبدِ الله وزيد ؟ وما أَنتَ وزيدٌ ؟ كيف أَنتَ والهواء ؟ فالأحسن جرُّ زيد فى المثال الأول ، ورفعُ ما بعد الواو فى الثانى والثالث لإمكان العطف فيهما ؛ وهو الأصل . ويجوز فيه النصب مفعولاً معه ، ومنعه بعض المتأخرين كابن الحاجب ، وردُّ بالسماع ، ومنه قولهم : كيف أَنتَ وقصعةٌ من ثريد ؟ وقوله :

مائنتَ والسيرَ فى متلفٍ يبرِّحُ بالذكر الضَّابطُ^(١)

(١) لأسامة بن الحارث الهذلى . ديوان الهذليين ٢ : ١٩٥ . ويروى : « ما أنا والسير » .

(٦ - الأساليب الإنشائية)

قال سيبويه : أى كيف تكون وقصعةً من ثريد ، لأنّ كنت وكان يقعان هنا كثيراً .

قال الفارسي وغيره : وكان هذه المضمرّة تامّة ، لأنّ الناقصة لاتعمل هنا ، فكيف حالّ دون ما (١) . واختاره الشّاويين .

وقال أبو حيان : الصحيح أنّها الناقصة ، وأنّها تعمل هنا ، فكيف خبرها ، وكذا « ما » .

وعلى كلا التقديرين يكون الضمير « أنت » هو الضمير المستتر في الكون انفصل بعد حذف فعل الكون .

المراجع :

- سيبويه ١ : ١٥٠ - ١٥٦ ابن يعيش ٢ : ٤٨ - ٥٢ الرضى ١ : ١٧٧ - ١٨١
الإنصاف ١٥٥ - ١٥٨ الشذور ٢٨٣ - ٢٩١ ابن عقيل ١ : ٥١٩ - ٥٢٤
التصريح ١ : ٣٤٢ - ٣٤٦ الأشموني والصبان ٢ : ١٣٥ - ١٤١ الهمع ١ :
٢١٩ - ٢٢٢ .

(١) « ما » أى التى فى الشاهد « ما أنت » . وقال يس ١ : ٣٤٣ إنها مفعول مطلق .

الحال

الحال وصفٌ صريحٌ أو مؤوّل فضلة دالٌّ على هيئة صاحبه ، منصوب نصباً لازماً .

وما يخص الإنشاء في هذا الباب ذو شقين : شقٌّ يتعلق بعامل الحال ، وشقٌّ يتعلق بالحال نفسها .

١ - ما يتعلق بعامل الحال :

كما يكون عامل الحال خبرياً نحو قولك : أقبلَ زيد راكباً ، وعلى منطلقٍ مسرعاً ، يكون كذلك عاملاً إنشائياً ، سواء أكان الإنشاء طلبياً أم غير طلبى .

فالطلبى نحو قولك : سرّ متئداً ، لاتمش مسرعاً ، نزال مكافحاً ، ليت هنداً مقيمةً عندنا ، لعلك جالساً عندنا ، ياربنا منعماً . فما كان من هذه العوامل الطلبية مضمناً معنى الفعل دون حروفه لا يصح تقدّم الحال عليه ، ومنه : ليت ، ولعل ، والاستفهام المقصود به التعظيم ، كقول الأعشى :

بانت لتَحْزُنُنَا عَفَا رَهْ يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارُهُ

وغير الطلبى نحو قولك : ما أروع زيداً فارساً ، ونعم عمرو قائدأ ، وبعثك الضيعة مشمرة .

٢ - ما يتعلق بالحال نفسها :

تكون الحال مفردة ، وتكون جملةً أو شبه جملة .

والحال المفردة منها ما هو متضمن معنى إنشائياً ، نحو كيف خرج

زيد ؟ وما ليس متضمناً معنى إنشائياً ، وهو كثير .

أما الحال الجملة فهي موضع عنايتنا في هذا الباب .

ويشترط في الجملة الواقعة حالا شروط أربعة :

الأول : أن تكون مشتملةً على رابطٍ يربطها بصاحب الحال .
والرابط إما الواو ، وإما الضمير ، وإما هما معا ، على ما هو مفصّل في موضعه .
الثاني : ألا تكون مصدرّة بعلم استقبال ، كالسين ، وسوف ،
ولن ، وأدوات الشرط .

الثالث : ألا تكون جملةً تعجّبية ، حتى مع القول بخبريتها .

الرابع : ألا تكون جملةً إنشائية . وفي هذا نسوق البحث . فالحال
تشبه الخبر وتشبه النعت . تشبه الخبر في كونه محكوماً به . وتشبه
النعت في كونه قيداً مخصّصاً . لكن شبهها بالنعت أقوى ، ولذلك
منعوا أن تقع الحال جملةً إنشائية كما منعوا النعت بالجملة الإنشائية ،
كما سيأتى القول في بابيه .

أما وجه منع وقوع الجملة الإنشائية حالا ، فهو أن الغرض من
الحال هو تقييد وقوع مضمون عاملها بوقت مضمونها هي . والنحويون
يقولون : الحال قيدٌ في عاملها وصفٌ لصاحبها . فقولك : جاء زيد
راكبا ، يكون فيه المجرى الذى هو مضمون العامل ، واقعاً وقت الركوب
الذى هو مضمون الحال ، ومن ثم قيل : إن الحال يشبه الظرف معنى .
ولارب أن الجملة الإنشائية سواءً أكانت طلبية ، أم إيقاعية
كعبت واشترت ، لاننى بهذا الغرض إلا مع التأويل ، وذلك :

١- لأنّ المتكلم ، في الطلبية ، ليس على يقينٍ من حصول مضمونها ،
فكيف يمكنه أن يخصّص مضمون العامل بوقت حصول هذا المضمون
غير المتيقّن ، أى مضمون الجملة الحالية الطلبية ؛ إذ التخصيص
والتقييد لا يكونان إلا بما هو معلومٌ مضمونه . وأعنى بالمضمون

المجهول في الجملة الطلبية - المعنى المصدري لها ، وهو ما يدل عليه الفعل بجوهره ومادته ، وهو المنظور إليه ، وأما طلب الفعل فإنه مدلول للصيغة العارضة .

٢- ولأن المتكلم في الإيقاعية نحو: بعث ، وطلّقت ، مراداً بهما إنشاء البيع والطلاق ، لا ينظر إلى وقت يحصل فيه مضمونها ، بل مقصوده مجرد إيقاع مضمونها ، بقطع النظر عن الوقت الذي يقع فيه ، ولذلك لا يتأني التقييد بها .

وكون الجمل الإيقاعية لادلالة لها على الزمن منظور فيه إلى الدلالة اللفظية ، وهي المعتبرة في علم النحو . وهذا لا يعارض أنها تدل عليه عليه دلالة عقلية ، لأنه يُعلم بطريق العقل أن وقت التلفظ بوقت الإيقاع وقت لوقوع مضمونه .

وكون الحال لاتقع جملة إنشائية ، هو ما عليه جمهور النحاة .

١- وأجاز الفراء وقوع جملة الأمر حالا ، مستدلاً بقول أبي الدرداء: « وجدتُ الناسَ اخبرُ تَقْلَهُ » . ولا عبرة بهذا المذهب ؛ لأن الكلام فيه محمول على تقدير القول .

٢- وأجاز الأمين المحلى في كتابه المفتاح^(١) ، وقوع جملة النهي حالا ، مستدلاً بقول الشاعر^(٢) :

اطلبْ ولا تَضْجِرَ من مَطْلَبٍ فآفة الطالب أن يَضْجِرَ^(٣)
ولا عبرة به أيضاً . والصواب أن الواو عاطفة مفيدة للمعية ، عطف مصدر مؤثلاً على مصدر متوهم من الأمر السابق ، أي ليكن

(١) التصريح ١ : ٣٨٩ .

(٢) ذكر المعنى ٣ : ٢١٧ أنه بمض المحدثين ، وكذا ذكر صاحب التصريح ، كما سيأتي .

(٣) بعده كما في المعنى والتصريح :

أما ترى الحبل بشكراره في الصخرة الصماء قد أثرا

منك طلبٌ وعدمِ ضجر ، ففتحهُ الفعل فتحة إعراب . أو الواو عاطفةٌ لجملةٍ نهيٍ على جملة أمر ، والفعل مبنىٌ على الفتح بتقدير نون التوكيد الخفيفة بعده ، التي حذفت للضرورة .
على أن هذا الشاهد الذى ساقه ، ذكر صاحب التصريح أنه من أشعار المولدين .

٣- وذكر ابن الشجرى فى أماليه أنَّ جملة الدعاء وقعت حالا فى قوله تعالى : «والملائكةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بابٍ . سلامٌ عليكم بما صَبَرْتُمْ^(١)» . وهذا بتقدير القول ، أى يقولون : سلام عليكم .

المراجع :

- سبويه ١ : ١٨٦ - ٢٠١ ، ٢٤٧ - ٢٤٨ الإنصاف ١٦٠ - ١٦٤ ابن يعيش
٢ : ٥٥ - ٦٩ الرضى ١ : ١٨٣ الشذور ٢٩٥ - ٣٠٣ ابن عقيل ١ : ٥٤٩ -
٥٧٩ التصريح ١ : ٣٨١ - ٣٨٥ ، ٣٨٨ - ٣٩٣ الأشموني والصبان ٢ : ١٨٦ -
١٨٧ الجمع ١ : ٢٤٦ أمالى ابن الشجرى ٢ : ١٥٠ .

(١) الآية ٢٣ ، ٢٤ من سورة الرعد .

الإضافة

يرى الباحثُ بعضَ كلمات ملازمة للإضافة إلى الجمل ، وهى
ضربان :

- أ - ظروف معيّنة ، وهى : ١ - حيث ٢ - إذ ٣ - إذا .
- ب - كلمتان مشبّهتان بالظروف ، وهى : ١ - آية ٢ - ذو .
- ١ - الظروف الملازمة للإضافة إلى الجمل :
- ١ - حيث ، تأتى للزمان والمكان ، ويجب إضافتها إلى جملة سواءً
أكانت فعلية أم اسمية ، وإن كانت إضافتها إلى الفعلية أكثر .
فالاسمية نحو : جلست حيث زيدٌ جالس ، والفعلية نحو : جلستُ
حيث جلست ، « الله أعلم حيث يجعل رسالته ^(١) » .
وشدّ إضافتها إلى المصدر ، كقوله .
ونظعنهم تحتَ الحُبَا بعد ضربهم ببيض المواضى حيثُ لى العمائم ^(٢)
وإلى مفردٍ غيره كقوله :
* أما ترى حيثُ سهيلٌ طالعا ^(٣) *
- ٢ - إذ ، وهى ظرفٌ للزمان الماضى يجب إضافته إلى إحدى
الجمليتين ، غير أنه يشترط فى الاسمية ألا يكون عجزها فعلا ماضيا ،

(١) الآية ١٢٤ من الأنعام .

(٢) للفرزدق ، كما فى شرح شواهد المغنى للسيوطى ١٣٣ نقلا عن العينى ٣ : ٣٨٧ .

(٣) بعده كما فى العينى ٣ : ٣٨٤ والسيوطى ١٣٤ :

* نجما يضىء كالشهاب لامعا *

وفي الفعلية أن يكون فعلها ماضياً لفظاً ، نحو : «إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا»^(١) ،
أو معنى نحو : «وإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ»^(٢) .

٣- إذا ، وهي ظرفٌ للاستقبال غالباً ، وقد تجيء للماضي نحو
قوله تعالى : «وإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا»^(٣) ، أو للحال
كقوله تعالى : «وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى»^(٤) .

ثم هي لاتضاف إلا إلى الجملة الفعلية ، على نقيض إذا الفجائية^(٥)
ب - ثم ننتقل إلى الأسماء الشبيهة بالظروف :

١- الكلمة الأولى آية بمعنى علامة ، وقد التزم العرب إضافتها إلى
الجملة الفعلية ، مع ما المصدرية أو النافية ، أو بدلونها ، كقوله^(٦) :
* بآية تُقَدِّمون الخيلَ شُعْثًا^(٧) .
وقوله : * أَلَيْكُنِي إِلَى سَلَمَى بآيةٍ أومأت^(٨) .

ومثالها مع المصدرية :

أَلَا أَبْلُغُ لَدَيْكَ بَنِي تَمِيمٍ بآيةٍ ما يَحْبِبُونَ الطَّعَامَا^(٩)
ومع النافية :

(١) الآية ٨٦ من سورة الأعراف . (٢) الآية ١٢٧ من سورة البقرة .

(٣) الآية ١١ من سورة الجمعة . (٤) الآية الأولى من سورة الليل .

(٥) إذا الفجائية حرف عند الأخفش وابن مالك ، وظرف مكان عند المبرد وابن عصفور ،
وظرف زمان عند الزجاج والزمخشري . وهي على الطروقة عاملها ما في خبرها من معنى الفعل .

(٦) هو الأعرشى ، كما في الخزانة ٣ : ١٣٧ نقلاً عن سيبويه . ولم أجدها هذه النسبة في سيبويه
٤٦٠ : ١ .

(٧) عجزه :

* كَانَ عَلَى سَنَابِكِهَا مَدَامَا .

(٨) عجزه ، كما في الدرر اللوامع ٢ : ٦٣ :

* بِكَفٍ خَضِيبٍ تَحْتَ كَفَةِ مَدْرَعٍ .

المدرع : ثوب الجارية . والكفة بالضم : حاشية الثوب .

(٩) ليزيد بن عمرو بن الصمق ، كما في سيبويه ١ : ٤٦٠ والخزانة ٣ : ١٣٨ .

* بآية ما كانوا ضِعَافاً ولا عَزْلاً (١) *

وهي حين تضاف إلى الفعل المسبوق بما المصدرية تكون في الواقع مضافة إلى المصدر المؤول ، ولذلك ذهب بعضهم إلى أنها مضافة دائماً إلى مصدر مؤول سواء أكانت «ما» ملفوظاً بها ، أم مقدرة كما في الشاهدين الأولين . -

أما ابنُ جنِّي فيرى أنها مضافة إلى جملة فعلية ، وما وجدت فيه ما التي تُعدُّ عند بعضهم مصدرية فإنَّ «ما» هذه زائدة لامصدرية . ويؤيده عدم تصريحهم بالمصدر أصلاً ، وبأنها قد تضاف إلى الجملة الاسمية ، كما جاء في قوله :

* بآية أَلْخَالُ مِنْهَا عِنْدُ بُرْقَعِهَا (٢) *

٢- ذو في قولهم : اذهبْ بذي تَسْلَمِ (٣) ، أي بذي سلامتك ، والمعنى بوقتِ ذِي سلامتك . ويقال أيضاً : اذهبْ بذي تسلمان ، واذهبوا بذي تسلمون ، واذهبْ بذي تَسْلَمُنْ ، بمثل هذا التقدير . وقيل إن «بذي تسلم» خبر في معنى الدعاء ، أي والله يَسْلَمُك . فيكون هذا من الأساليب الإنشائية المنقولة عن الخبرية . وقيل : هي للقسم ، أي بحق سلامتك ، فتكون من الإنشاء غير الطلبي .

* * *

(١) لعمرو بن شأس الأسدي ، كما في السيوطي ٢٨٢ . وصدره :

* أَلَكْنِي إِلَى قَوَى السَّلَامِ رِسَالَةٌ *

(٢) مع المواضع ٢ : ٥١ والدرر ٢ : ٦٤ واللسان (قضض ٩) . والبيت لمزاعم بن عمرو السلولي . وعجزه :

* وَقَوْلَ رَكْبَتِهَا قَضِ حِينَ تَنْتَبِهَا *

(٣) هذا إذا اعتبرت «ذو» بمعنى صاحب . وقيل «ذو» هذه موصولة ، وأعربت على لغة فيها ، فلا تكون الجملة بعدها مضافة إليها ، بل هي صلتها . والتقدير : تسلم فيه ، ثم حذف الجار ثم الضمير .

والذى أرمى إليه من ذكر هذه الظروف والأسماء هو أنه يجب في الجملة التي تقع موقع المضاف إليه أن تكون جملة خبرية ، وذلك لأنَّ القصد من الإضافة هو التخصيص أو التعريف ، وكلاهما لا يكون إلا بأمر محقق الوقوع ، ومضمون الجملة الإنشائية غير محقق الوقوع ، فلا تصلح لذلك .

وهناك كلمتان إنشائيتان ملازمتان للإضافة إلى المفرد ، إحداهما من الإنشاء الطلبي ، وهى أى الاستفهامية ، والأخرى من الإنشاء غير الطلبي ، وهى كم الخبرية .

١- أما أى الاستفهامية فلها أحكام :

منها : أنها تضاف إلى النكرة مطلقاً ، كما تضاف إلى المعرفة الدالة على متعدد ، نحو أى الرجال أفضل ؟ أو المعرفة المفردة المقدر قبلها دال على متعدد ، نحو أى زيد أحسن ؟ أى أى أجزائه ؟ وأى الدينار دينارك ؟ أى أى أفراده ، أو المعرفة المفردة المعطوف عليها مثلها بالواو ، كقوله :
* أئى وأيك فارس الأحزاب (١) *

وقد تنقل من الاستفهام إلى إرادة الوصف دالة على الكمال ، فتقع نعتاً بعد النكرة ، نحو أعجبت برجل أى رجل . وحالاً بعد المعرفة كقوله :

فأومأت إيماءً خفياً لجبتٍ فله عينا حبتٍ أيتما فتى (٢)
ومن أحكامها : أنها لازمة للإضافة معنى ولفظاً كما في الأمثلة السابقة ، أو معنى لالفظاً كقولك : أى عندك ؟

(١) العيني ٣ : ٤٢٠٢ ولم يعرف قائله . وصدده : * فلئن لقيتك خالين لتعلمن *

(٢) للراعى النيرى . كما في الهامة ١٥٠٢ بشرح المرزوق ، والعيني ٣ : ٢٤٣ . وحبت :

ولد الراعى .

وأما كم الخبرية فهي لفظٌ يدلُّ على إنشاء التكثير ، وهو إنشاءٌ غير طلبى . ومميزها يكون جمعاً أو مفرداً مجروراً بالإضافة ، أو مجروراً بمن مسدرة في قول الفراء والكوفيين ، ومن الأول قوله :

كم ملوكٍ بادَ ملكهمُ ونعيمِ سوقٍ بادوا^(١)
ومن الثانى قوله :

وكم ليلةٍ قد بثُّها غيرَ آثمٍ بساجيةِ الحِجْلينِ مُفْعَمَةُ القُلُبِ^(٢)
وإفراد تمييزها المضاف أكثر وأفصح من جمعه ، وليس الجمع بشاذٍ كما زعم بعضهم .

ويشترط لجرِّ مميزها أن يكون متصلاً ؛ فإنَّ فُصل نصب حملاً على كم الاستفهامية ؛ فإنَّ ذلك جائزٌ فيها في السعة . وربما جاء مجروراً مع الفصل بظرف أوجار ومجرور ، كما في قوله :

كم ، دون مئة ، مومةٍ يُهالُ لها إذا تيمَّمَهَا الخَرِيتُ ذو الجَلَدِ^(٣)
وقوله :

كم ، بـجودٍ ، مقرفٍ نال العلا وكريمٍ بُخِلَه قد وُضِعَه^(٤)
وذهب الكوفيون إلى جوازه في الاختيار لافى ضرورة الشعر فحسب .
فإن كان الفصل بجملته ، أو بظرف وجارٍّ ومجرور معاً ، تعيَّن .
فمن الأول قول القُطامي :

كم نالنى منهم فضلاً على عُدُمٍ إذْ لَأَكَاد من الإِقْتَارِ أَجْتَمَلُ^(٥)
ومن الثانى قول زهير :

(١) العينى ٤ : ٤٩٥ ولم يعرف قائله .

(٢) العينى ٤ : ٤٩٦ ولم يعرف قائله . الساجية : الساكنة الصامتة . صت حجلها لامتلائها . مفعمة : مملوءة . والقلب بالضم : السوار .

(٣) نسب إلى ذى الرمة عند العينى ٤ : ٤٩٦ .

(٤) لأنس بن زعيم ، كما في الخزائنة ٣ : ١١٩ والعينى ٤ : ٤٩٣ .

(٥) العينى ٤ : ٤٩٤ والخزائنة ٣ : ١١٩ .

نَوْمٌ سَنَانًا وكم دونه من الأرض محدوباً غارها (١)
ومن أحكام كم الخبرية : أنه يجوز حذف مميزها إذا دل عليه دليل ،
نحو : كم ملكْتُ ! وكم صُمت !

ومن أحكامها : أنها تختص بالماضي ، كَرُبَّ ، فلا يجوز :
كم ضياعٍ لي سأشتريها ، كما لا يجوز : ربَّ ضياعٍ لي سأشتريها .
ومن أحكامها :

- ١- أنَّ الكلام معها لا يستدعى جواباً ، بخلافه مع الاستفهامية .
- ٢- وأنَّ الاسم المبدل منها لا يقترون بالهمزة ، بخلاف المبدل من
الاستفهامية . فيقال في الخبرية : كم عبيدٍ لي ، خمسون بل ستون !
وفي الاستفهامية : كم مالك ، أعشرون أم ثلاثون ؟

المراجع :

- سيويه ١ : ٢٩٧ - ٤٠١ ابن يعيش ٢ : ١٢٥ - ١٣٣ الرضى ٢ : ٩٦ - ٩٧
الشنور ٨٩ - ٩٢ ابن عقيل ٢ : ٣٦ - ٧٢ التصريح ١ : ١٣٥ - ١٣٦ /
٢ : ١٤ - ٤٢ الأشموني والصبان ١ : ١٦٧ / ٢ : ٢٥٣ - ٢٥٥ ، ٢٦١ - ٢٦٢
المصع ١ : ٩١ - ٩٣ ، ٢٠٤ - ٢٠٦ ، ٢١٢ / ٢ : ٥١ .

(١) الغار : المطمئن من الأرض .

التعجب

اشتدَّ الخلاف بين البلاغيين والنحاة ، وبين طوائف كل من الفريقين ، في فهم الجملة التعجبية ، أخبرية هي أم إنشائية ؟ ورتب النحويون على هذين الاعتبارين أحكاماً نحوية ، منساقين في تيار القياس المنطقي على القواعد التي رسموها لكل من الإنشاء والخبر.

صيغ التعجب السماعية :

والمتتبع لأساليب القول العربي ، يجد فيها ضروباً شتى سماعية تدلُّ على التعجب ، منها :

١- لله درّه ، لله درّه فارساً ، لله ثوباه ، لله أنت ، سبحان الله ، العظمة لله ، ونحو ذلك ، مما ورد فيه لفظ الجلالة وقُصِد به التعجب .

٢- ومنها : ماورد بصيغة الأمر ، كقولهم : اعجبوا لزيد فارساً ، انظروا إليه راميا .

٣- أو بصيغة اسم الفعل ، كما في قوله :

* واهأ لسلمى ثم واهأ واهأ ^(١) *

٤- أو بصيغة النداء ، كقولك : ياله من ظالم . وقول امرئ القيس :

فيا لك من ليلٍ كأنَّ نجومَه بكلِّ مُغارِ القتلِ شُدَّتْ بيزبلِ
وقول الآخر ^(٢) :

يادينَ قلبك منها لستَ ذاكرها إلا ترقرق ماء العين أو دمعا

(١) في الخزانة ٣ : ٣٣٨ : « قال العيني وتبعه السيوطي في شرح أبيات المغني : نسهما

الجوهري إلى أبي النجم » . وانظر العيني ٣ : ٣٣٦ .

(٢) هو الأحوص . ديوانه ١٣٢ والأغاني ٤ : ٧٣ .

وقولهم : يا شئىء مالى ، ويا فاء مالى ، ويا هىء مالى ، ويا شئىء ،
ويا فاء ويا هىء ، وشئىء هنا يهمز ولا يهمز . ومنه قوله (١) :

يا شئىء مالى من يعمّر يُفنه مَرُّ الزمان عليه والتقليبُ
٥- أو بصيغة الاستفهام ، نحو : « كيف تكفرون بالله (٢) » ،
« القارعة ما القارعة » ، وقول الأعشى (٣) :

* يا جارتا ما أنت جاره *

فى تقدير «ما» استفهامية.

٦- أو بصيغة النفي ، كما فى قول الأعشى :

* يا جارتا ما أنت جاره *

فى تقدير «ما» نافية. وكقولهم : مارأيت كاليوم رجلا ، وكالليلة قمراً .
فهذه الأساليب كلها سواءٌ أكانت بصيغة الخبر أم بصيغة الإنشاء ،
قد نُقلت من معناها الأصلى إلى إفادة معنى التعجب .

وهذه الأساليب كذلك لم يَبُوب لها فى كتب النحو ، لأنها سماعية ،
وإنما المبُوب له صيغتان : ماأفعله ، وأفعلُ به .

ولا يسعنا فى هذا البحث إلا أن نقصر كلامنا على هاتين الصيغتين
ونبدأ بذكر بعض الأحكام التى تتعلق بهما معاً ، ثم نعقب على ذلك بما
يخص كل واحدة منهما .

الأحكام العامة :

١- هاتان الصيغتان لاتصاغان إلا من فعلٍ مستوفٍ لثمانية شروط :

(١) هو نويفع بن نفع الفقعسى ، كما فى أمالى الزجاجى ٨١-٨٢ واللسان (مرط) .
ونسب أيضاً إلى الجميح بن الطاح ، أو نافع بن لقيط الأسدى ، فى اللسان (هيا) .

(٢) الآية ٢٨ من سورة البقرة .

(٣) صدره : * بانث لتحنزنا عفاره *

وانظر العينى ٣ : ٦٣٨ .

أن يكون ثلاثياً ، متصرفاً ، تاماً ، غير منفي ، قابلاً معناه للتفاوت ، ليس الوصف منه على أفعل فعلاء ، غير مبني للمفعول ، لم يُستغن عنه بالمصوغ من غيره ، نحو قال من القائلة ؛ فإنهم لا يقولون : ما أقيله ، استغناءً بما أكثر قائلته .

فإن كان الفعل غير مستوف لهذه الشروط فإنه يتوصل إلى التعجب منه بنحو ما أشد في الصيغة الأولى ، ونحو أشد في الصيغة الثانية . وذلك ماعدا الجامد وغير القابل للتفاوت ، فإنه لا يتعجب منهما البتة .

٢- لا يجوز تقديم المتعجب منه على صيغتي التعجب ، وذلك لعدم تصرفهما . فلا تقول : زيدا ما أحسن ، ولما زيدا أحسن ، ولا يزيد أحسن .

٣- لا يفصل بين فعلى التعجب وبين المتعجب منه بفواصل غير متعلّقة بهما . فإن تعلّق بهما جاز الفصل إن كان الفاصل ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، نحو : ما أحسن اليوم إنشادك ، ما أصبر على البلاء زيدا . قال عباس بن مرداس :

وقال نبي المسلمين تقدّموا وأحب إلينا أن تكون المقدّما^(١)

هذا كله إذا لم يتعلّق بالمعمول ضمير يعود على المجرور بالباء ،

فإن تعلق وجب تقديم المجرور على المعمول بلا خلاف ، كما يؤخذ من كلام السيوطي في الهمع ، فتقول : ما أحسن بالرجل أن يصدق . وأنشد :

خليلى ما أحرى بذى اللب أن يرى

صبوراً ولكن لا سبيل إلى الصبر^(٢)

(١) المعنى ٣ : ٦٥٦ .

(٢) لم ينسب إلى قائل معين ، وهو من شواهد شروح الألفية . انظر المعنى ٣ : ٦٦٢ .

وأجاز بعضهم الفصل بالحال (١) ، أو المصدر (٢) ، أو النداء (٣) ، أو لولا الامتناعية (٤) .

٤- يشترط في التعجب منه أن يكون مختصاً بالتعريف ، أو بأى نوع من أنواع التخصيص.

صفة ما أفعل :

إذا قيل : ما أحسن زيداً : اختلف النحويون في تخريج كلمة « ما » ، فقال بعضهم : إنها موصولة ، وقال آخرون : إنها استفهامية مشوبة بتعجب ، ومنهم من قال : إنها نكرة موصوفة وما بعدها صفة لها . وقال سيبويه : هي نكرة تامة بمعنى شئ .

والذى أرجحه من تلك الأقوال ما ذهب إليه الفراء وابن دُرستويه : أنها استفهامية مضمنة معنى التعجب ، وذلك لأمرين : أحدهما معنوى ، والآخر صناعى .

أما المعنوى فلأنَّ أبلغ أساليب التعجب ما كان منقولاً عن الاستفهام ، تقول : ما هذا الجمال ، وما ذاك الحسن ! وفى هذا الأسلوب يسأل المتعجب عن سبب الحسن ، إشارة إلى أن للحسن أسباباً كثيرة تستدعى السؤال . وأما الصناعى فلأنَّها وهى بمعنى الاستفهام لا تحتاج إلى تقدير محذوف ، وبمعنى الموصولة والنكرة الموصوفة تحتاج إلى تقدير الخبر ، أى شئ عظيم . ولا يخفى ما فى ذلك من التكلف .

(١) أجازة الجرمى من البصريين ، وهشام من الكوفيين ، نحو : ما أحسن مجردة هذا . الأشمونى ٣ : ٢٥ .

(٢) وذلك نحو قولك : ما أحسن إحساناً زيداً . وقد أجازة الجرمى . ومنعه الجمهور ، لمنهم أن يكون له مصدر .

(٣) ورد فى الكلام الفصيح ، نحو قول على كرم الله وجهه فى حق عمار بن ياسر حين رآه مقتولا : « أعزز على أبا اليقظان أن أراك صريحا مجدلاً » .

(٤) أجازة ابن كيسان فى نحو قولك : ما أحسن لولا بخله زيداً . ولا حجة له فى ذلك :

وأمر آخر يدغم هذا الرأى فيما أرى ، وهو مراعاة التناسق بين هذه الصيغة وأختها ، أى صيغة أَفْعَلْ به ، لتكون كلُّ منهما صيغةً إنشائية من جهة اللفظ والمعنى معاً ، أو من جهة اللفظ فحسب .

ثم ننتقل إلى (أَفْعَلْ) فنجد فيها أيضاً خلافاً بين البصريين والكوفيين من حيث اسميَّتها وفعليتها . فذهب الكوفيون إلى اسميتها ، مستدلّين بأدلةٍ منها :

١- أن هذه الكلمة جامدة لا تنصرف ، والجمود خاصّة من خواص الأسماء .

٢- أنّه يدخلها التّصغير ، والتّصغير من خواص الأسماء ، وأنشدوا :

ياما أميلح غزلاناً شدنّ لنا من هؤلئانكن الضّال والسّر (١)

٣- أنّها تصحّ عينها في نحو: ما أقومّه وما أبيعه ، وتصحيح عين مثل هذا من خصائص الأسماء ، تقول : هو أقوم وأبيع ، في التفضيل . وذهب البصريون إلى أنّها فعل ماضٍ ، ونقضوا كلّ ما أورده الكوفيون . وقد سجّل ابن الأنبارى في الإنصاف هذا النقض في إسهاب . ومن بين الأدلة التي استمسك بها البصريون :

١ - أنّه تلحق (أَفْعَلْ) نونُ الوقاية ، ونون الوقاية خاصّة من خواص الأفعال ، وأمّا لحاقها ببعض الحروف كيّاناً ، ولكنّ ، وليت ، فهو على خلاف الأصل .

٢ - أنّه لزم الفتح ، ولو كان اسماً لارتفع ، لأنّه خبرٌ لما .

٣ - أنّه يعمل النصب في المعارف كما يعمل في التكرات ، ولو

(١) البيت للمرجى ، أو المجنون ، أو ذى الرمة ، أو الحسين بن عبد الله ، أو كامل الثقفى .
الخرّانة ١ : ٤٧ .

كان اسماً لا يختص بنصب النكرات خاصة على التمييز ، نحو قولك :
زيد أكبر منك سنًا .

ومذهب البصريين في هذا أقوى حجةً ومسايرةً لقواعد النحو ، فقد استطاع البصريون أن ينقضوا كل ما استدل به الكوفيون ، أضف إلى ذلك ما يقتضيه اعتبار « ما » قبلها استفهامية من نصب المفعول بعد الفعل .

صيغة أفعِل به :

لا خلاف بين النحويين في فعلية (أفعل) في قولك : أحسن بزيد ، وإنما اختلفوا في هذا الفعل أهو فعل أمرٍ لفظاً ومعنى ، أم هو فعل أمر لفظاً فقط ؟

١ - فالذى عليه الفراء - وتبعه الزمخشري وابن كيسان وابن خروف - أن أفعل فعل أمرٍ حقيقةً لفظاً ومعنى . وعليه فإذا قال المتكلم : أحسن بزيد ، يكون قد أمر كل واحد بأن يجعل زيدا حسناً ، وإنما يجعله حسناً كذلك بأن يصفه بالحسن ، وكأنه قال : صف زيدا بالحسن كيف شئت ، فإن فيه منه كل ما يمكن أن يكون في شخص حسن ، كما قال أبو الطيب (١) :

وقد وجدت مكان القول ذا سعةٍ فإن وجدت لساناً قائلاً فقل
وقد فهم ابن كيسان وحده أن الضمير في الفعل راجع إلى المصدر
المفهوم من فعل التعجب ، فالتقدير في أحسن : أحسن يا حسن بزيد ،
أى دُم به والزمه .

وعلى مذهب الفراء ومن تبعه : تكون الهمزة للنقل ، أى نقل الفعل

من اللزوم إلى التعدّي - والباء زائدة في المفعول ، أو هي للتعدية .
ويحتمل أن تكون الهمزة للصيرورة ثم للتصيير ، والباء للتعدية لا زائدة
وأصل أكرم بزيد : أكرم زيد ، أى صار ذا كرم ، ثم غير الماضى
بالأمر وجىء بالباء المعدية التى تصير الفاعل مفعولاً ، وقيل أكرم بزيد ،
وصار المعنى : اجعل زيدا صائراً ذا كرم .

٢ - والذى ذهب إليه جمهور البصريين أن هذه الصيغة أمرٌ في
اللفظ لكنّها ماضٍ في المعنى أتى على صيغة الأمر مبالغةً . فأصل قولك :
أحسن بزيد ، قبل نقله إلى إفادة إنشاء التعجب : أحسن زيد : صار زيد
ذا حسن ، ثم غيرت الصيغة فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر ،
فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول ، كامرر بزيد . والتزمت
زيادتها لذلك ، بخلافها في نحو : كفى بالله شهيداً .

وتظهر ثمرة الخلاف بين المذهبين فيما إذا اضطرّ شاعرٌ إلى حذف الباء
من المتعجب منه - أى مع غير أن ، لأن ذلك جائز في الاختيار - فإنه
يجب رفع المتعجب منه على مذهب البصريين ، ونصبه على المذهب
الآخر ، كما ذكره الدماميني .

وأما بعد فالذى أميل إليه هو المذهب الأول ، وذلك لما فيه من بقاء
اللفظ على معناه ، وبعده عن التأوّل والتكلّف والخيال . كما أنه لم يُعهد
مجىء الأمر بمعنى الماضى ، وإنما المعهود العكس ، أى أن يجىء الماضى
بمعنى الأمر ، كقوله : « اتقى الله امرؤ فعل خيراً يُثب عليه » ؛ أى
ليتنق الله .

المراجع :

نعو وبئس

من بين كلمات العربية كلمتان وُضِعَا للمدح العام والذم العام ، وهما : نعم ، وبئس .

وقد اختلف النحاة في اسمية هاتين الكلمتين وفعليتيهما ، فذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان ، والبصريون إلى أنَّهما فعلان . وقد تكفَّلت كتب النحو ، ولا سيما كتاب الإنصاف لابن الأنباري ، ببيان أدلة الفريقين . والذي يظهر للباحث أنَّ أدلة البصريين أقوى وأشدُّ أسراً ، من نواحٍ شتى يضيق المقام بسردها .

على أنَّ الخلاف في اسميتهما ليس يعيننا هنا كما عاناا الخلاف من قبل في فعلية صيغتي التعجب ، فقد كان الخلاف هناك منصباً على إنشائية اللفظ وخبريته أيضاً . أما هنا فالإجماع على أنَّ هاتين الكلمتين تأتيان لإنشاء المدح أو الذم ، وأنَّ الإنشاء الذي يفيدانه من قبيل الإنشاء غير الطلبي .

ثم إنَّ هاتين الكلمتين في حالة إفادتهما لإنشاء المدح والذم جامدتان غير متصرفتين ، للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة ، والإنشاء من المعاني التي حقُّها أن تؤدَّى بالحروف ، والحروف لا تتصرف ، فهذا علَّة جمودهما .

وأما إذا لم يُردَّ بهما إنشاء المدح والذم فإنهما يكونان متصرفين ، تقول: نِعَمَ زيد وبئس عمرو ، من النعيم والبؤس على لغة بني تميم^(١) ،

(١) الرضى ٢ : ٢٩٠ واللسان (بأس ، نعم) .

فَيَأْتِيهِمْ يَقُولُونَ فِي كُلِّ فِعْلٍ عَلَى وَزْنِ فَعِلَ إِذَا كَانَتْ فَاوُهُ مَفْتُوحَةً وَعَيْنُهُ حَلْقِيَّةً أَرْبَعَ لُغَاتٍ : فَعِلَ عَلَى الْأَصْلِ ، وَفَعَلَ بِإِسْكَانِ الْعَيْنِ مَعَ فَتْحِ الْفَاءِ ، وَفَعَلَ بِإِسْكَانِ الْعَيْنِ مَعَ كَسْرِ الْفَاءِ ، وَفَعِلَ بِكَسْرِ الْفَاءِ إِتْبَاعاً لِلْعَيْنِ .

قال الرضی : والأكثر في هذين الفعلين خاصة كسر الفاء وإسكان العين إذا قُصِدَ بهما المدح والذمُّ عند بني تميم وغيرهم .

توضيح إفادة هاتين الصيغتين للإنشاء :

ووجه إفادة نعم وبئس للإنشاء - كما ذكر الرضی - أنك إذا قلت نعم الرجل زيد ، فإثماً تنشئُ المدح وتُحدِثه بهذا اللَّفْظ ، وليس المدح موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة مقصوداً مطابقة هذا الكلام إِيَّاه حتى يكون خبراً ، بل تُقْصِدُ بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجاً . ولو كان إخباراً صرفاً عن جودته خارجاً لدخله التصديق والتكذيب . فقول الأعرابي لمن بشره بمولودة وقال له : نعم المولودة ! : « والله ما هي بنعم المولودة ! » ، ليس تكذيباً له في المدح إذ لا يمكن تكذيبه فيه ، بل هو إخبارٌ بأنَّ الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة ، فهو إنشاءٌ جزؤه الخبر . وكذا الإنشاء التعجبي ، والإنشاء الذي في كم الخبرية ورب .

ثم قال الرضی : هذا غاية ما يمكن ذكره في تَمْشِيَةِ ما قالوا من كون هذه الأشياء للإنشاء . ومع هذا كله فلي فيه نظر ؛ إذ يطرَد ذلك في جميع الأخبار لأنَّك إذا قلت : زيد أفضل من عمرو - ولا ريب في كونه خبراً - لم يمكن أن تكذب في التفضيل ويقال لك : إنك لم تفضِّل ، بل التكذيب إثماً يتعلق بأفضلية زيد . وكذا إذا قلت : زيد

قائم - وهو خبرٌ بلا شك - لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الإخبار ، إذ لا يقال إنك أخبرت أو لم تخبر ، لأنك أوجدت بهذا اللفظ الإخبار ، بل يدخلان من حيث القيام ، فيقال إن القيام حاصل أو ليس بحاصل . فكذا قوله « ليست بنعم المولودة » بيان أن النعمية ، أى الجودة المحكوم بثبوتها خارجاً ليست ثابتة . وكذا فى فعل التعجب وفى كم ورُبَّ .

ويريد الرضى أن يقول : إن جميع العبارات الخبرية تشارك هذه العبارات الإنشائية غير الطلبية فى أن فيها جانباً لا يحتمل التصديق والتكذيب ، وهو التفضيل فى أفعال التفضيل ، والإخبار فى كل عبارة خبرية ؛ إذ لا يقال مطلقاً للمتكلم فعلاً : إنك أخبرت أو لم تخبر .

وقد أجاب السيد الشريف الجرجاني المتوفى سنة ٨١٦ على هذا الاعتراض الذى أورده الرضى وسكت عليه دون أن يكشف القناع عن الجواب عليه ، بقوله فى براعة ظاهرة (١) :

لا يخفى عليك أن التفضيل ها هنا ليس بمعنى جعلك إياه أفضل ، بل بمعنى الإخبار عن كونه أفضل . ثم الإخبار الذى هو فعل المتكلم ليس مدلولاً أصلياً للكلام الخبرى ولا مقصوداً منه ، بل مدلوله الأسمى المقصود منه هو الحكم بالنسبة بين طرفيه ، وذلك محل للصدق والكذب كقولك : زيد قائم ، فلا يكون إنشاءً أصلاً . وأما صيغة التعجب فالمقصود منها التعجب وإحداثه وذلك مما لا يتطرق إليه صدق ولا كذب وأما كون المتعجب منه كحُسن زيد مثلاً ، حاصلًا فى الواقع فهو لازم عرفي للمعنى المقصود ، وليس مقصوداً من الصيغة ، فلا يلزم كونها

(١) تعليقاته المثبتة فى حواشى شرح الرضى على الكافية ٢ : ٢٩٠ .

خبراً . وكذا الحال في صيغة المدح . وأما نحو قولك : كم رجلٍ عندي فمعناه : الحكم بحصول الرجال عنده ، واستكثاره لتلك الرجال ؛ والأول خبر ، والثاني إنشاء . وقس على ذلك مثل رب رجلٍ عندي .
وحينئذ فلا إشكال .

ملحقات نعم وبئس :

وهناك أفعال أخرى تلحق بنعم وبئس . وهي :

١ - ساء ، وهي فعلٌ ذمٌ . قال تعالى : «بئس الشرابُ وساءت مُرتَفَعاً»^(١) . وقال : «ساء مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا»^(٢) .

ويشترط في فاعل (ساء) ما اشترط في فاعل نعم وبئس ، من حيث وجوب كونه معرفاً بأل ، أو مضافاً لما فيه أل ، أو مضافاً لمضافٍ إلى ما فيه أل ، أو مضافاً لضمير ما فيه أل ، أو ضميراً مستتراً مفسراً بالتمييز ، على ما في هذا من اختلاف .

ثم إنَّ هذه الأفعال الثلاثة : نعم ، وبئس ، وساء ، قد يتصل بها (ما) كقولك : نعم ما صنعت ، وبئس ما فعل ، و «ساء ما كانوا يَعْمَلُونَ»^(٣) .

فللنحاة في معنى (ما) هذه أقوالٌ شتى ، أقربها وأقلها تكلفاً أن تكون (ما) موصولة والجملة بعدها صلة ، وهي مع صلتها فاعل لفعل المدح والذم ، استغنى بها وبصلتها عن المخصوص لتام المعنى به .

وبلى هذا في القوة - فيما أرى - أن تكون (ما) معرفة تامة هي فاعل

(١) الآية ٢٩ من سورة الكهف .

(٢) الآية ١٧٧ من سورة الأعراف .

(٣) الآية ٩ من سورة التوبة و ١٥ من سورة المجادلة و ٢ من سورة المنافقين .

نعم وبئس ، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف ، والتقدير في المثال
نعم الشيء شيء صنعتَه ، وفي الثاني : بئس الشيء شيء فعَلَه ، وفي الثالث :
ساء الشيء شيء كانوا يعملونه .

٢ - وكذا كلُّ فعل ثلاثي على وزن (فَعُل) بضم العين ، أصالةً نحو
ظُرِفَ ، وحسن ، وخُبْتُ ؛ أو بالتحويل عن صيغة أخرى ، نحو : ضَرُبَ ،
وفهُم ، ونَجَسَ ، بشرط تضمينه معنى التعجب .

ويشترط في فاعل هذه الأفعال ، إذا أُجريت هذا المجرى ما يشترط
في فاعل نعم وبئس ، تقول : ظُرِفَ الرجل زيد ، في المدح . وخُبْتُ غلامٌ
القوم عمرو ، في الذمِّ ، وهكذا .

٣ - وكذلك ألحقوا بهما حَبَّ وحُبَّ ، في المدح . ولا حَبَّ ولا
حُبَّ في الذم . وأكثر ما يستعمل هذان الفعلان مقرونين باسم إشارة
متصل بهما ، ملازم للإفراد والتذكير . تقول : حَبَّذا زيد ، وَحَبَّذا
الزيدان ، وَحَبَّذا الزيدون ، وَحَبَّذا الهندات ، وَلَا حَبَّذا زيد ، وَلَا حَبَّذا
الزيدان . وهكذا . وإِنَّمَا لم يتغير اسم الإشارة بحسب المشار إليه لجريانه
مجرى الأمثال ، والأمثال لا تُغَيَّرُ .

والجمهور عَلَى أَن (حَبَّ) و (لَا حَبَّ) إذا اتصلت بهما (ذا) فعلان
ماضيان ، وَأَن (ذا) بعدهما فاعل هو اسم إشارة ملازمٌ للإفراد والتذكير
كما سبق القول . والاسم الذي بعده هو المخصوص بالمدح والذم ، ولهذا
المخصوص المماثل لمخصوص نعم وبئس ، أَعَارِبُ شَيْءٍ مَثَلَةٌ لِأَعْرَابِ
مخصوص نعم وبئس :

أشهرها أَن يكون المخصوص مبتدأً مؤخرًا ، والجملة قبله خبراً له ،
والرابط فيها هو اسم الإشارة . وَأَمَّا الرابط في أسلوب نعم وبئس فهو
العموم في فاعلها في نحو : نعم الرجل زيد ، إِن قلنا إِنَّ آلَ الداخلة على
الرجل للجنس ، أو إعادة المبتدأ بمعناه إِن قلنا إِنَّهَا للعهد .

وذهب بعضهم إلى مذهب التركيب : يجعل (حبذا) كلمة واحدة
 هي فعل وفاعلها الاسم الظاهر بعدها ، أو يجعلها كلمة واحدة ، هي
 اسم مبتدأ وخبره الاسم بعدها .
 فمن جعلها فعلاً قال : الفعل هو المقدم . فالغلبة له . ومن جعلها
 اسماً قال : الاسم أقوى فالغلبة له .

المراجع :

- سيبويه ١ : ٣٠٠ - ٣٠٢ الإنصاف ٦٦ - ٧٨ ابن يعيش ٧ : ١٢٧ - ١٤٢
 الرضى ٢ : ٢٨٩ - ٢٩٧ ابن عقيل ٢ : ١٢٧ - ١٣٧ التصريح ٢ : ٩٤ - ١٠٠
 الأشموني والصبيان ٣ : ٢٦ - ٤٢ الطبع ٢ : ٨٤ - ٨٨ أمالي ابن الشجري ٢ : ١٥١
 حواشي السيد الجرجاني على الرضى ٣ : ٢٩ .

النعمة

النعمة هو التابع المكمل لمتبوعه ببيان صفة من صفاته أو من صفات ما تعلق به ، أى سببیه .

والأصل فى النعمة أن يكون بالاسم المفرد المشتق أو المؤول به ، لذلك نُعتت به المعرفة والنكرة . وقد يأتى النعمة جملة لتأولها بالمفرد . ومثلها فى ذلك شبه الجملة .

غير أن الوصف بالجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور خاص بالنكرات ، وذلك لأن الجملة إنما هى مؤولة بالنكرة ، فيتحقق بوصفها للنكرة شرط التطابق بين النعمة والمنعوت فى التعريف والتنكير .

وبيان كون الجمل مؤولة بالنكرات ، أنك إذا قلت : جاء رجل قام أبوه كان ذلك بمنزلة قولك : جاء رجل قائم أبوه .

ومن هنا لم يجز نعت المعرفة بالجملة ، أو كون الجملة نعتاً للمعرفة ، لما يترتب على ذلك من فقدان شرط التطابق فى التعريف والتنكير .

فإذا جاءت جملة بعد المَعْرِفِ بِأَلِ الجِنْسِيَّةِ – وهى تفيد التعريف فى اللَّفْظِ فحسب – كقوله تعالى : «وَأَيُّهُ لَهِمُ اللَّيْلِ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ» (١) ، وقوله : «كَمَثَلِ الْجِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا» (٢) ، وقولهم : «ما ينبغي للرجل

(١) الآية ٣٧ من سورة يس .

(٢) الآية ٥ من سورة الجمعة .

مثلك أن يفعل كذا» ، وقول الشاعر (١) :

ولقد أمرٌ عَلَى اللّثَمِ يَسْبُنِي فمضيتُ ثَمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْينِي

كان للنحاة في ذلك مذهبان : أصحُّهما أَنَّ الجملة نعتٌ ، نظراً إلى معنى المنعوت وهو التنكير ، وذلك لِأَنَّ لامَ الجنس هي لام الحقيقة في ضمنٍ فردٍ غير معيَّن ، ويسمِّيها علماء المعاني لامَ العهد الذهني ، أي عهد الحقيقة في الذهن . وَمَنْ راعَى جانب التعريف اللفظي في الاسم السابق جعل الجملة بعده حالاً لازمة ، ومعنى الحال اللازمة مقاربٌ لمعنى النعت .

وقد بان لك ممَّا سبق أَنَّ النعت ضربان : مفرد ، وجملة وشبهها .

ولا فرق في الجملة المنعوت بها بين أن تكون فعلية وبين أن تكون اسمية ، وإن كان النعت بالجملة الفعلية أكثرَ وأقوى ، لاشتغال الفعلية على الفعل المناسب للوصف في الاشتقاق . وأمَّا الاسمية فقد تخلو من المشتق خلواً تاماً ، نحو : جاء رجل أبوه زيد .

وقد لاحظ الدماميني أيضاً أَنَّ النعت بالماضي أكثرُ من النعت بالمضارع . ولعلَّ ذلك لما يفيدُه الماضي من الثبوت .

وستتكم على هذه الأنواع التي يوصف بها ، فيما يخصُّ موضوعنا .

١ - النعت المفرد ، والمراد بالمفرد هنا - كما في باب الخبر - ما ليس جملةً ولا شبيهاً بالجملة .

ومن الشروط المقررة في المفرد المنعوت به ألا يكون متوغلاً في البناء ، ومن هذا نفهم أَنَّهُ لا يجوز النعت بالأسماء التي تضمَّتْ معنى إنشائياً ،

(١) لرجل من بني سلول كما في الخزانة ١ : ٧٣ وشرح شواهد المغني ١٧ . وهو من أبيات سيبويه ١ : ٤١٦ .

كأسماء الاستفهام ، وما التعجبية ، وكم الخبرية . وكما لا يوصف بأسماء الاستفهام لا توصف هي أيضاً ؛ لأن المتوغل في البناء لا يوصف به ، كما في الجمع .

٢ - النعت الذى هو جملة . وقد اشترط جمهور النحاة فى الجملة المنعوت بها أن تكون خبرية ، أى محتملة للصدق والكذب . فلا يصح النعت بجملة إنشائية سواء أكان الإنشاء فيها طلبياً أم غير طلبى . فكما لا يجوز أن تقول : مررت برجلٍ اضربه أو لا تضربه ، كذلك لا يجوز أن تقول : عندى كتابٌ بعته لك ، وعبدٌ حررته ، قاصداً بذلك إنشاء البيع والعق؛ ولا نظرت إلى ورده ما أحسنها ، قاصداً للنعت فى كل ذلك . فإن ورد ما يوهم النعت بالجملة الإنشائية وجب تأويله بتقدير إضمار القول . والوارد من ذلك قليلٌ جداً ، والمتبع لأُمّهات النحو يكاد يجدها جميعاً تستشهد بمثال واحد ، وهذا دليل على أنه لم يقع إلا فى القليل النادر . وهذا المثال الذى يستشهد به هو قول الراجز ، وهو راجز لم يعينه أحدٌ من الرواة :

حتى إذا جنَّ الظلامُ واختلطُ جاءوا بمدقٍ هل رأيت الذئب قطُ
والشاهد فيه أنه أتى فيه ما ظاهره النعت بالجملة الإنشائية المصدرة بالاستفهام . فهذا يؤول على تقدير القول ، أى جاءوا بمدقٍ مذكور مقول فيه عند رؤيته : هل رأيت الذئب قط ، يعنى أن ذلك المدق ، أى اللبَن المخلوط بالماء ، يشبه لونه لون الذئب فى كدرته وغبرته .

ولأغرابة فى هذا التقدير ، لأن حذف القول وبقاء عمله كثيرٌ مطرد فى الأساليب العربية . ومنه المثل المشهور : « وجدت الناس اخبرٌ تقله » ، أى مقولاً فيهم .

والذى أرتضيه - على افتراض الوصفية - ما نقله صاحب التصريح عن ابن عمرو ، أن الأصل : بمذق مثل لون الذئب ، هل رأيت الذئب؟ واستشهد ابن عمرو لتقديره بأن العرب يقولون : مررت برجلٍ مثل كذا هل رأيت كذا ؟ وجاء في الحديث : « كلاب مثل شوك السعدان ، هل رأيتم شوك السعدان ؟ » قالوا : نعم يا رسول الله . قال : « فإيها مثل شوك السعدان » . يعنى بذلك أن الصفة الحقيقية محذوفة . وهذا هو السر في تقدير من قدر : مقول عند رؤيته .

ولك أن تجعل جملة « هل رأيت » مستأنفة استئنافاً بيانياً ، أعنى واقعة في جواب لسؤال مقدر ، كأن قائلًا سأله عن صفة هذا المذق ، فأجابه قائلًا : هل رأيت الذئب .

وقد وجدت في نصوصهم ما يؤيد ذلك .

قال ابن سعيد : في تذكرة ابن هشام : لا أدري ما الذى دلّ النحاة على أن هذا وصف ؟ ويمكن أن يكون مستأنفاً ، وكأن قائلًا قال : ما صفته ؟ فقال : هل رأيت الذئب قط ؟ أى هو مثله .

ومما ورد مما يوهم النعت بالجملة الإنشائية في كتب المفسرين ما أورده الزمخشري في كشافه من توجيه قوله تعالى : « واتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً »^(١) ، حَمَلَهَا عَلَى أَنَّ جملة « لَا تُصِيبُ » المصدرة بلا الناهية صفة لفتنه على إرادة القول ، كما سبق في تخريج الرجز السالف . ويمكن أن يقال في الآية الكريمة مثل ما قيل في الرجز .

وقد اتفق جمهور النحاة على اشتراط الخبرية في الجملة المنعوت بها ،

(١) الآية ٢٥ من سورة الأنفال .

كما اتفقوا على عدم اشتراط ذلك في جملة الخبر ، ولم يشذ منهم إلا ثعلبُ وابن الأنباري ، حيث منع الأول الإخبار بجملة القسم ، ومنع الثاني الإخبار بكل إنشاء ، كما سبق القول في باب المبتدأ والخبر . فما السرُّ في هذا التّخالف ؟

(أقول) : إنَّ السرَّ في هذا التّخالف راجعٌ إلى طبيعة كلّ من الخبر والنّعت .

ففي الخبر نجد أن المقصود به هو الحكم ، والأصل في الحكم أن أن يكون مجهولاً فيعمد المتكلّم إلى إظهاره وإفادته بالكلام .

وأما النّعت ، ومثله الصلة والحال ، فإن الغرض منها هو التّوضيح أو التّخصيص أو التّعريف ، أو التّقييد (١) . وهذه المعاني لا يمكن تأديتها إلا بجملة تضمّن حكماً معلوماً حصوله للمخاطب قبل ذكر هذه الجملة حتى يكون توضيحك إيّاه أو تخصيصك أو تعريفك أو تقييدك ، بشئ يعلمه مخاطبك قبل ذكرك له المنعوت ، أو الموصول ، أو صاحب الحال وعاملها .

والجملة التي يمكن أن تُؤدّي هذه الأغراض المذكورة هي الجملة الخبرية .

وأما الإنشائية - سواء أكانت طلبية أم غير طلبية - فلا يمكن أن تُؤدّي تلك الأغراض إلا مع تأويل وتعسف . والسبب في عدم إمكان

(١) التّوضيح : رفع الاشتراك اللفظي في المعارف . والتّخصيص : تقليل الاشتراك المعنوي في التكرات . والتّعريف في صلة الموصول ، والتّقييد في الحال . وقد يخرج النّعت عن هذه المعاني إلى التّسميم ، والمدح والذم ، والترحم ، والتوكيد ، والإبهام ، والتفصيل .

ذلك أنَّ المخاطب لا يعرف مضمون الجملة الإنشائية بضربَيْهَا إِلَّا بعد التَّلَفُّظُ بها .

المراجع :

- سيبويه ١ : ٢٠٩ - ٢١٨ ، ٢١٩ - ٢٢٤ ، ٢٢٦ - ٢٤٧ ، ٢٤٨ - ٢٥٦
 ابن يعيش ٣ : ٤٦ - ٦٣ ، الرضى ١ : ٢٧٧ - ٢٩٤ ، الشذور ٥٢٤ - ٥٢٦
 ابن عقيل ٢ : ١٥٤ - ١٥٨ التصريح ٢ : ٩٤ - ١٠٠ الأشموني والصبان
 ٣ : ٦٣ - ٦٤ حاشية ابن سعيد على الأشموني ٢ : ٢ - ١٤ المجمع ٢ : ١١٦ - ١٢٢
 الخزافة ١ : ٢/٢٧٥ : ٢٨٣ ، ٤٨٢ ، ٣/٥٥٣ : ٢٠٣ : ٤/٢٣٠ ، ٣٩٥
 الكشف للزمخشري ١ : ٣٧٠ - ٣٧١ .

التوكيد

التوكيد قسمان : معنوى ، ولفظى .

فالمعنوى ما كان بالنفس والعين ، وكُلّ ، وكِلا ، وكِلتا ، وعامة ، وأجمع وأجمعون ، وجُمع ، وأكّع ، وأبصع ، وأبتع ، وأخواتها ، وما جرى مجرى كلّ ، ممّا أفاد معناه من الضرع والزرع ، والسهل والجبل ، واليد والرجل ، والبطن والظهر .

وهذا صلة له بموضوعنا إلّا من حيث عامله ، فإنه كما يكون من العوامل الخبرية يكون أيضاً من الإنشائية ، تقول : صادقٌ زيداً نفسه ، وبعث لك الدار كلّها ، قاصداً بذلك الإنشاء . وأمّا من حيث ذاته - وهو ما يعيننا في هذا الفصل فهو أنّه لا تدخله الأساليب الإنشائية ، لأنّه يكون بالفاظ خاصّة كما سبق القول ، وجميع هذه الألفاظ وُضعت لمعان خبرية .

وأما القسم الثانى ، وهو التوكيد اللفظى ، فإنه كما تدخله الأساليب الإنشائية من حيث عامله تدخله كذلك من حيث ذاته ، لأنّه : إعادة اللفظ بنفسه أو بمترادفه ، سواء أكان ذلك اللفظ المعاد المكرّر أو المذكور مرادفه اسماً ، أم فعلاً ، أم حرفاً ، أم جملة .

١ - التوكيد اللفظى فى الاسم : والكلام فيه ذو شقين ، لأنّه إمّا أن يكون فى الاسم المفرد ، وإمّا أن يكون فى الاسم المركب .

١ - في الاسم المفرد: ومنه ما دلَّ على معنى إنشائي، كإسماء الاستفهام والمصادر النائية عن فعل الأمر، والدُّعاء، واسم فعل الأمر، كقولك: أين أين ذهبت؟ كيف كيف جاء زيد؟ وتقول مع العطف: أين ثم أين كنت؟

وفي المصدر النائب عن فعل الأمر: ضرباً ضرباً زيداً، أو ضرباً ثم ضرباً زيداً.

وفي المصدر النائب عن فعل الدُّعاء: سَقِياً سَقِياً لك، أو سَقِياً ثم سَقِياً لك.

وفي اسم فعل الأمر: صه صه يا زيد، أو صه ثم صه يا زيد. قال الزُّرقاني^(١): وإِنَّمَا جاز العطفُ في التوكيد اللَّفْظي دونَ أَلْفَاظِ التوكيد المعنوي، لأنَّ التوكيد اللَّفْظي لما كانت أَلْفَاظُهُ مُتَّفِقَةً اغْتَفِرَ فيه العاطف، لأنَّه وإن كان يدلُّ على المغايرة لكن الاتفاق ينفي ذلك، بخلاف أَلْفَاظِ التوكيد المعنوي فإنَّها لما كانت مختلفة كان الإتيان بالعاطف مقوياً للمغايرة، فلذلك لم يَجْزِ الإتيان به فيها.

ب - في الاسم المركب: وهو ذو ضروب ثلاثة: مركب تركيباً مزجياً، ومركب تركيباً إسنادياً، ومركب تركيباً إضافياً.

فأمَّا المركب مزجياً، والمركب إسنادياً، كمعديكرب وتباط شراً، فقد يستعمل في أسلوب إنشائي عند إرادة الإغراء أو التحذير.

وأمَّا المركب تركيباً إضافياً، فإنه يكون في أسلوب خبري، كقولك: أخوك أخوك يجب أن تحفظ حقَّه. وفي أسلوب إنشائي، كقول مسكين الدارمي:

(١) يس على التصريح ٢: ١٢٧.

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بغير سلاح
وذلك في أسلوب الإغراء . وكقول الفضل بن عبد الرحمن القرشي :
إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاً وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

وذلك في أسلوب التحذير ، بناءً على مذهب الخليل القائل بأنَّ
لواحق «إِيَّا» من الباء والهاء والكاف ومتصرفاتها ، ضائرٌ لا حروفٌ دالةٌ
على التكلم والغيبة والخطاب (١) ، ونحو ذلك : أَيُّهُمْ أَيُّهُمْ عندك ؟ في
الاستفهام بدون العطف ، وَأَيُّهُمْ ثم أَيُّهُمْ عندك ، مع العطف .

وكقولك : وَيَحَكَ وَيَحَكَ يَا زَيْد ، وَوَيْلَكَ ثم وَيْلَكَ يَا عَمْرُو ، في
المصدر النائب عن فعل الدُّعاء مع عدم العطف ومع العطف .

٢ - التوكيد اللفظي في الفعل :

كما يكون التوكيد اللفظي في الأفعال التي مضمونها معنى خبري ،
يكون أيضاً في الأفعال التي مضمونها معنى إنشائي .

مثال الأول : قام قام زيد ، أَكَّدَ قام بتكراره مع تقدير خلو الثاني
من الضمير ، وإِلَّا كان من قبيل الجمل . ومثله : صَمَتَ صَكَتَ زيد ،
بذكر المرادف .

ومثال الثاني : رَجِمَ رَحِمَ الله زيداً ، قاصداً بذلك إنشاء الدُّعاء ،
وكذا : رَحِمَ غَفَرَ الله لزيد ، في المرادف . ومنه قول الشاعر :

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءَ بِيغْلِي أَتَاكَ أَتَاكَ الْأَحْقُونِ احْبِسِ احْبِسِ (٢)

قال البغدادي في خزانة الأدب : «إِنَّ الأَمْرَ الثاني توكيد للأمر الأول

(١) الأشموني ١ : ١١٥ .

(٢) هذا البيت مع شهرته لم يعلم له قائل . الخزانة ٢ : ٣٥٣ .

وتوكيد الضمير للضمير بالثبعية ضرورة ، إذ لا يمكن انفكاكه عن الأمر . ويجوز أن يكون توكيده مقصوداً فيكون من قبيل توكيد الجمل « قلت : ومثل هذا يقال في قول الشاعر^(١) :

أَلا يا اسلمى ثمَّ اسلمى ثُمَّت اسلمى ثلاث تحياتٍ وإن لم تَكَلِّمى
٣ - التوكيد اللفظي في الحروف .

فمن الحروف التي تضمنت معنى إنشائياً (هل) ، تقول : هل هل قام زيد ؟ وذلك في إنشاء الاستفهام . وقال الكميّ بن معروف في التوكيد مع العطف :

ليت شعري هلَّ ثم هل آتينهم أم يحولنَّ دون ذاك حِمَامٌ^(٢)
ومنها (رُبَّ) ، وهي تكون لإنشاء التكثير كثيراً ، ولإنشاء التقليل قليلاً . تقول : ربَّ ربَّ مجتهدٍ ناجح ، في التكثير ؛ وربَّ ربَّ مولودٍ وليس له أب^(٣) ، في التقليل .

٤ - التوكيد اللفظي في الجمل .

كما يكون التوكيد اللفظي في الجمل الخبرية يكون أيضاً في الجمل الانشائية ، سواء أكانت فعلية أم اسمية ، وسواء أكانت طلبية أم غير طلبية .

(١) حميد بن ثور في ملحقات ديوانه ص ١٣٣ .

(٢) انظر ما سبق في ص ٥٨ .

(٣) ناظر إلى قول القائل :

ألا رب مولود وليس له أب وذى ولد لم يله أبوان

والواو في «وليس» واو الحال ، من «مولود» . وجعل المبرد الجملة صفة . ويسمى الترغشري هذه الواو واو اللصوق ، أى لصوق الصفة بالموصوف . وانظر الخزانة ١ : ٣٩٧ - ٣٩٨ بولاق .

وهذه بعض النماذج من التوكيد للإنشاء الطلبي في الجمل:
في الأمر : أَكْرَمَ زَيْدًا أَكْرَمَ زَيْدًا ، لتكرم بكرًا لتكرم بكرًا . قال
الشاعر :

قَمِ قَائِمًا قَمِ قَائِمًا قَمِ قَائِمًا إِنَّكَ لَا تَرْجِعُ إِلَّا سَالِمًا^(١)
وفي النهي : لَا تَجَازِفْ لَا تَجَازِفْ . وقال تعالى في توكيد جملة
النهي مع العطف : « لَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُجِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا
بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِبْنَهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ »^(٢) .

وفي الدعاء : لَا تَدْعُنَا يَا إِلَهِي لَا تَدْعُنَا ! اغفر لنا اغفر لنا !
وفي الاستفهام : هَلْ حَانَ الْوَقْتُ ، هَلْ حَانَ الْوَقْتُ ؟ وفي التوكيد
مع العطف : « وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ . ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ »^(٣) .
وفي النداء : يَا زَيْدُ يَا زَيْدُ ، ومع العطف : يَا زَيْدُ ثُمَّ يَا زَيْدُ .
وهذه نماذج أخرى من التوكيد في جمل الإنشاء غير الطلبي :

في القسم : وَاللَّهِ وَاللَّهِ ، أَوَّ وَاللَّهِ ثُمَّ وَاللَّهِ لَتُرْحَلَنَّ مَعَنَا .
وفي المدح : نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، بئس الرجل خالد بئس
الرجل خالد .

وفي أفعال العقود : أَنْتَ حُرٌّ أَنْتَ حُرٌّ ، يقولها الرجل في عتق موله .
هذا . والأكثر في التوكيد اللفظي أَنْ يَكُونَ بِالْجَمْلِ ، وكثيراً ما

(١) جاء في اللسان (نش ٢٤٨) : « المصدر إذا كان فعلاً فقد يكسر على ما يكسر عليه
فاعل ، وذلك لمشابهة المصدر لاسم الفاعل من حيث جاز وقوع كل واحد منهما موقع صاحبه ،
كقولك : قَمِ قَائِمًا ، أَيْ قَمِ قِيَامًا .

(٢) الآية ١٨٨ من سورة آل عمران .

(٣) الآية ١٧ ، ١٨ من سورة الانفطار .

يقرن التوكيد فيها بالعاطف ، وهو (ثمّ) خاصة ، كما في التصريح .
وجعل الرضى الفاء كثم .

قال الصبان : إنّ العطف في مثل هذا صُورى لا حقيقى ؛ لأنّ بين
الجملتين تمامّ الاتصال ، فلا تعطف الثانية على الأولى حقيقةً كما
صرّح به علماء المعانى . ولأنّ الحرف لو كان عاطفاً حقيقياً كانت تبعيةً
ما بعده لما قبله بالعطف لا بالتأكيد .

المراجع :

- ابن يعيش ٣ : ٣٩ - ٤٦ الرضى ١ : ٣٠٦ - ٣١١ الشذور ٥٢٠ - ٥٢٤
ابن عقيل ٢ : ١٦٨ - ١٧٠ التصريح ٢ : ١٢٠ - ١٣٠ الأشئوى والصبان
٣ : ٧٣ - ٨٥ الجمع ٢ : ١٢٢ - ١٢٥ الخزانة ١ : ٤٦٥ / ٢ : ٣٥٢ الدسوقي
على المغنى ١ : ١٤٦ الصاحبى ١٧٧ - ١٧٨ .

عَطْفُ النِّسْقِ

تتسرب أساليب الإنشاء إلى باب عطف النسق من مسارب شئ :

١ - فمن ذلك أَنَّ العامل في المعطوف عليه ، كما يكون عاملاً خبرياً يكون عاملاً إنشائياً ، تقول في الإنشاء الطلبي : أكرم زيداً وعمراً ، وفي الإنشاء غير الطلبي : بعت لك الدار والفرس ، قاصداً إنشاء البيع .

٢ - ومن ذلك أَنَّهُ كما يجوز عطف مفردٍ على مفردٍ لم يتضمننا معنى إنشائياً يجوز أن تعطف مفرداً على مفردٍ وكلُّ منهما متضمنٌ معنى إنشائياً . تقول : متى ثم كيف جاء زيد ؟ أيُّهم وأيُّهنَّ عندك ؟

٣ - وفي الجمل تعطف الإنشائية على الإنشائية كما تعطف الخبرية على الخبرية . ولا فرق في الإنشائيتين بين أن يكونا متحدثي النوع وبين أن يكونا غير متحدثين . وإذا كانتا من نوعٍ واحد فقد تكونان من قسم واحد كالأمر مثلاً ، أو كلُّ واحدة من قسمٍ معين ، كأن تكون إحداهما من الأمر والأخرى من النهي . وإليك أمثلة في ذلك :

١ - تقول : قَرُبْ بكرةً وأبعد خالداً . متحدثان في النوع وفي القسم ، لأنهما من نوع الإنشاء الطلبي ، وكلاهما من قسم الأمر .

ب - يعني هذا الثوب الأبيض وبعثُ لك هذا الثوب الأحمر ، قاصداً إنشاء البيع للثوب الأحمر . كلتاها من قبيل الإنشاء

لكنهما اختلفتا في النوع، لأن الأولى إنشاءٌ طلبى والثانية إنشاءٌ غير طلبى .

ح - أكرم أباك ولا تعقه . اتحدت الجملتان في نوع الإنشاء ، إذ هما من الإنشاء الطلبى ، ولكنهما اختلفتا بأن الأولى من قسم الأمر ، والثانية من قسم النهى .

فهذا ما فى عطف الجملة الإنشائية على الجملة الإنشائية .

وأما عطف الجملة الخبرية على الجملة الإنشائية ، أو العكس ، فقد منعه البيانىون وكثير من النحويين ، ومنهم ابن عصفور فى شرح الإيضاح ونقله عن الأكثرين ، وابن مالك فى التسهيل ، كما ذكر الأشمونى والسيوطى فى الهمع .

وقيد السيدُ منع البيانين - كما فى حاشية الصبان - بالجمل التى لا محل لها من الإعراب ، وأما الجمل التى لها محلٌ فيجوز فيها اتفاقاً ، نحو قولك : زيد أبوه رجلٌ كريم وما أبخله ! فقد عطفت جملة التعجب الإنشائية على جملة « أبوه رجل كريم » الخبرية الواقعة خبراً للمبتدأ قبلها . وكلا الجملتين ذات محلٌ إعرابى : الخبرية موضعها الرفع لأنها خبر ، والإنشائية موضعها الرفع لعطفها على سابقتها . ومثله قوله تعالى : « وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ^(١) » إذا اعتبرت جملة المدح من مقول القول أيضاً .

ووجه هذا التقييد الذى قيد به السيد ومن وافقه - أن الجملة التى لها محلٌ فى قوة المفرد ، أى لم تكن النسب بين أجزائها مقصودة

(١) الآية ١٧٣ من سورة آل عمران .

بالذات ، فلا التفات إِذْن إلى اختلاف النسبة بالخبر والإنشاء ، بخلاف
الجميل التي ليس لها محل.

ويقابل هذا المقيد إجازة مطلقة ، أجازها الصفار تلميذ ابن عصفور
وجماعة ، مستدلين بنحو قوله تعالى : « أُعِدَّتْ للكافرين . وبشر الذين
آمنوا (١) » وقوله : « نصر من الله وفتح قريب » ، وبشر المؤمنين (٢) »
وقال تعالى : « إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ . فَصَلِّ لِرَبِّكَ وانحر (٣) » .

قال أبو حيان : وأجاز سيبويه : جاءني زيدٌ ومن عمرو العاقلان .
ويؤيده قول امرئ القيس :

وإنَّ شَفَائِي عِبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ وهل عند رسيم دارس من مَعَوِّلٍ
وقوله :

تُنَاغِي غَزَالًا عِنْدَ دَارِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَحَلٍّ أُمَاقِيكَ الْحَسَانَ بِإِثْمَدٍ (٤)
فهذه أقوال ثلاثة :

والذي أستصوبه وأرتضيه هو القول الثاني الذي يقيّد إجازة العطف بكون
الجميل ذات محل إعرابي ، لأنّ جميع ما ذكره المجيزون إجازة مطلقة من
شواهد وأمثلة - مقولٌ فيه ، متأوّل له . وأقلّ تأوّل فيه إن يقال إن
الواو فيه للاستئناف ، أو الفاء فيه مصدّرة في جواب شرط مقدّر . ولنا
أيضاً أن نعدّ تلك الواوات حروفَ عطف ، تعطف الجملَ بعدها على
مقدّرات مماثلة لها حذفتهَا من الكلام بغية الإيجاز .

(١) الآية ٢٤ ، ٢٥ من سورة البقرة .

(٢) الآية ١٣ من سورة الصف . (٣) الآية ١ ، ٢ من سورة الكوثر .

(٤) وكذا أنشده ابن هشام في المغني ٢ : ٩٩ والسيوطي في شواهد ٢٩٥ ، فتكون الواو
عاطفة على محذوف ، والتقدير : فتشبه بالنساء وكحل . وأنشد السيوطي بعده بيتاً شبيهاً به لحسان
ابن ثابت في ديوانه ١٣٢ :

فناغ لدى الأبواب حوراً نواعماً وكحل مآقيك الحسان بإثمد

٤- ومن ذلك أن بعض حروف العطف يغلب فيها أن يتقدّمها أسلوب إنشائي ، وذلك كأم ، ولكن ، وبل ، وأو ، ولا .

١ - أمّا (أم) فهي أكثر حروف العطف صلةً بباب الإنشاء ، حتى أنكّر ذلك أبو عبيدة - كما ذكر السيوطي في الهمع - وتبعه كذلك محمد بن مسعود الغزنيّ فقال : ليست بحرف عطف ، بل هي بمعنى همزة الاستفهام ، ولهذا يقع بعدها جملةٌ يستفهم عنها كما تقع بعد الهمزة ، نحو : أضربت زيدا أم قتلته ؟ أبكر في الدار أم خالد ؟ أى أخالد فيها ؟ قال : ولتساوى الجملتين معها في الاستفهام حسن وقوعهما بعد سواء ، لكن لما كانت تتوسّط بين محتملي الوجود لشيئين أحدهما بالاستفهام ، كتوسّط (أو) بين اسمين محتملي الوجود ، قيل أنّها حرف عطف .

ثم إنّ (أم) على قسمين : متصلة ، ومنفصلة .

(أم المتصلة) :

لأم المتصلة حالتان :

الحالة الأولى : أن تقع بعد همزة التسوية .

الحالة الثانية : أن تقع بعد همزة يطلب بها وبأم التعيين .

ففي الحالة الأولى : لاتقع غالباً إلا بين جملتين مؤولتين بمفردين ، سواء أكانت الجملتان المتعاطفتان في هذه الحالة اسميتين أم فعليتين أم مختلفتين . والأغلب في الفعائيتين المضي .

وهمزة التسوية هي المسبوقة بما يدلُّ على تسوية لفظاً ومعنى كقولك :

سواء ، ويستوى ، وسيان ، أو معنى فقط كقولك : ليت شعري ،

ولأأدرى ، وإنْ أدرى وما أبالي ، ولا يعنيني . وهمزة التسوية تدخل على جملة في محلٍّ مصدر متوهم ، وهو ما يسمونه المصدر المتصيّد ، أي المنسبك بغير سابق.

وهذه الهمزة لاحتجاج إلى جواب ، لانسلاخها من معنى الاستفهام وتحولها إلى الإخبار عن التسوية ، وبذلك يكون الكلام معها قابلاً للصدق والكذب . فقولك : سواء على أقعدت أم قمت ، تقديره : قعودك وقيامك سواء على . وهو أسلوب خبري لفظاً ومعنى . وكذلك قوله :

ولستُ أبالي بعد فقدَي مالكا أموتى ناءٌ أم هو الآن واقعٌ (١)
أي سوا لا على نأى موتى ووقوعه الآن.

وفي الحالة الثانية : حالة وقوعها بعد همزة يُطلب بها وبأَم التّعيين ، يغلب في (أَم) أن تقع بين مفردين ، كقولك : أزيد عندك أم عمرو ؟ أي أيُّهما عندك ؟ وقال تعالى : « وإنْ أدرى أقربُ أم بعيدُ ما توعدون (٢) » ؛ فقد توسّطت في هذين المثالين بين مفردين .
وتقع قليلاً بين جملتين :

ومثال توسّطها بين جملتين فعليتين قولك : أأكرمت زيداً أم أهنته ؟

وبين جملتين اسميتين قول الشاعر (٣) :

لعمرك ما أدرى وإن كنت دارياً شعثُ ابن سَهْم أم شعثُ بن منقر

(١) أنشده اللحي في ٤ : ١٣٦ ولم يعرف قائله .

(٢) الآية ١٠٩ من الأنبياء .

(٣) هو الأسود بن يعفر ، كما في شرح شواهد الألفية للحي في ٤ : ١٣٩ .

بحذف همزة الاستفهام ضرورةً وقيل اختياراً ، وبحذف التنوين من «شُعِثَ» في الأولى والثانية لإرادة معنى القبيلة .

لكن شرط ابن يعيش في شرح المفصل في (أم المتصلة) هذه ألا يكون بعدها جملة من مبتدأ وخبر ، نحو قولك : أزيد عندك أم عمرو عندك؟ فقولك بعدها «عمرو عندك» يقتضى أن تكون (أم) منقطعة . ولو قلت : «أم عمرو» من غير خبر ، أى «عندك» كانت متصلة . فأمّا إذا قلت : أعطيت زيداً أم حرمة ؟ كانت (أم) متصلة لأنّ الجملة بعدها إنّما هى فعل وفاعل لامبتدأ وخبر .

والمعتمد أن الهمزة قد تحذف مع (أم المتصلة) ، بحالتيها إذا لم يحصل بذلك لبس ، لكثرة ذلك في النظم والنثر .

ووجه تسمية (أم) هذه بأنّها (متصلة) هو أنّ ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر .

وتسمّى أيضاً (أم المعادلة) وذلك لأنّه يليها عدل مايلي همزة التسوية في الحالة الأولى ، أو عدل مايلي همزة التعيين في الحالة الثانية من حالتها .

(أم المنقطعة) :

وسميت بهذا الاسم لأنّ الجملة بعدها منقطعة عما قبلها ومستقلة عنه ، وهى في ذلك لا يفارقها معنى الإضراب .

ومن شرطها أن تقع بعد غير همزة الاستفهام ، وذلك بأن تقع بعد (خبر محض) ، أو بعد (هل) ، كقوله تعالى : «هل يستوى الأعمى

والبصير أَمْ هل تستوى الظلمات والنور ^(١) « أو بعد (همزة لغير الاستفهام) كهزمة الإنكار أى النفى ، كقوله تعالى : « أَلْهَمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ أَمْ لَمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بها ^(٢) » ، وكهزمة التقرير بمعنى التثبيت ، أى جعل الشيء ثابتاً ، نحو : « أفى قلوبهم مرضٌ أَمْ ارتابوا ^(٣) » ، أى لابد أن يكون فى قلوبهم مرض .

وهى فى هذه الحالة بمنزلة (بل) الابتدائية ، لذلك لابد فى مدخولها أن يكون جملةً لفظاً أو تقديرًا ، لأنَّ حرف الابتداء لا يدخل إلا على جملة .

وذكر الدمامينى - كما نقل الصبَّان - أن فى كون (أَمْ المنقطعة) عاطفةً ثلاثة أقوال :

فابنُ جنى والمغاربة يقولون : ليست للعطف أصلاً فى مفردٍ ولا فى جملة .

وابن مالك يقول : للعطف فى المفرد قليلاً ، سمع فى كلامهم : إنَّ هناك لإبلاً أَمْ شاء . وفى الجمل كثيرًا .

وجماعةٌ يقولون : هى للعطف فى الجمل فقط . وتأولوا ماسمع بتقدير عامل ، أى أَمْ أرى شاء .

ب - وأمَّا (لكن) فإنَّ وليها كلام فهى حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك وليست عاطفة . ويجوز أن تستعمل بالواو نحو : «ولكن كانوا هم الظَّالِمِينَ ^(٤)» ، وبدونها نحو قول زهير :

(١) الآية ١٦ من سورة الرعد . (٢) الآية ١٩٥ من سورة الأعراف .

(٣) الآية ٥٠ من سورة النور . وانظر ما سبق فى ص ٢١ .

(٤) الآية ٧٦ من سورة الزخرف .

إِنَّ ابن ورقاءً لا تخشى بواده . لكن وقائعه في الحرب تنتظر^(١)

وإن وليها مفرد فهي عاطفة ، بشرطين :

١- أن يتقدمها نفى أو نهي ، نحو ما قام زيد لكن عمرو ، ولا يقيم زيد لكن عمرو .

٢- ألا تقترب بالواو . قاله الفارسي وأكثر النحويين . وقال قوم : لا تستعمل مع المفرد إلا بالواو . وهذا قول ضعيف . فإذا اقترنت بالواو فالنحاة على مذاهب أربعة :

مذهب يونس : أن الواو هي العاطفة عطف مفردًا على مفرد ، و(لكن) غير عاطفة بل هي للاستدراك .

مذهب ابن مالك : أن الواو العاطفة عطفت جملة حُذِفَ بعضها على جملة صرّح بجميعها . فالتقدير في نحو : ما قام زيد ولكن عمرو : ولكن قام عمرو . وفي : ولكن رسول الله : ولكن كان رسول الله . وعلة ذلك أن الواو لا تعطف مفردًا على مفرد مخالف له في الإيجاب والسلب ، بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه ، نحو : قام زيد ولم يقيم عمرو .

مذهب ابن عصفور : أن لكن عاطفة ، والواو زائدة زيادة لازمة .

مذهب ابن كيسان : أن لكن عاطفة ، والواو زائدة زيادة غير لازمة .

ح - وأما (بل) فهي حرف إضراب ، فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب إمّا الإبطال ، أي إبطال الحكم لما قبلها ، نحو : « وقالوا اتَّخَذَ الرحمنُ ولدًا سبحانه بل عبادُ مكرمون^(٢) » أي بل هم عباد . ونحو :

(١) ديوان زهير ٣٠٦ . ويروى « غوائله » . وابن ورقاء هو الحارث بن ورقاء الصيدأوى .
(٢) الآية ٢٦ من سورة الأنبياء .

« أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ ، بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ »^(١) . وإِما أَنْ تكون بمعنى الإضراب الانتقالى إلى غرض آخر ، كقوله تعالى : « قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى . وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى . بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا »^(٢) . فالإضراب هنا انتقالى لا إبطائى .

وهى فى ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح .

ومن دخولها على الجملة . قول رؤية :

* بل بلد ملء الفجاج قتمه *

إذ التقدير : بل رب بلد موصوف بهذا الوصف قطعه ، وهم من زعم أنها فى مثل هذا جارة .

وإن تلاها مفردٌ فهى عاطفة ، ويختلف الغرض الذى تؤدِّيه باختلاف ما يسبقها . فإن سبقها أمرٌ أو إيجاب ، كاضرب زيداً بل عمراً ، وقام زيد بل عمرو ، جعلت ما قبلها كالمسكوت عليه ، فلا يحكم عليه بشئ ، وأثبتت الحكم لما بعدها .

وإن سبقها نهيٌ أو نفيٌ كانت لتقرير ما قبلها على حالته وجعلٍ ضده لما بعدها . نحو : لا يقيم زيد بل عمرو ، فهى تفيد هنا نهيَ زيد عن القيام وأمر عمرو بالقيام . وما قام زيد بل عمرو ، نفت القيام عن الأول وأثبتته للثانى .

ومن أحكام (بل) مما يتعلق بالأساليب الإنشائية أنها لاتأتى عاطفة بعد الاستفهام ، فلا يقال : أضربت زيداً بل عمراً ، ونحو ذلك .

(١) الآية ٧٠ من سورة المؤمنون .

(٢) الآيات ١٤ - ١٦ من سورة الأعلى .

٥ - وأما (أو) فتأتي للتخيير ، أو الإباحة ، أو التقسيم ، أو الإيهام ، أو الشك .

والذي يهمننا من هذه كلها هو التخيير والإباحة ، فإنَّ الثلاثة بعدهما لانفع إلا بعد جُمْل خبرية ، وأما هما فيقعان بعد الجمل الخبرية كما يقعان بعد الإنشائية ، كما صرَّح الشاطبي ، وكما يُشعر به كلام ابن هشام في المغنى حيث يقول : « والثالث التخيير ، وهي الواقعة بعد الطلب ، وقيل ما يمتنع فيه الجمع والرابع الإباحة ، وهي الواقعة بعد الطلب ، وقيل ما يجوز فيه الجمع » . وقال ابن هشام أيضاً : وذكر ابن مالك : أن أكثر ورود أو للإباحة في التشبيه ، نحو : فهي كالحجارة أو أشدَّ قسوة ^(١) ، والتقدير نحو : « فكان قاب قوسين أو أدنى ^(٢) » . فلم يخصها بالمسبوقه بالطلب .

لكن يُفهم من صنيع الأشموني أنَّ التخيير والإباحة لا يقعان إلا بعد الطلب لفظاً أو تقديرًا ، نحو قوله تعالى : « ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ^(٣) » أي ليفعل أيَّ الثلاثة . فمثال التخيير : تزوجَ هنداً أو أختها . والإباحة : جالس العلماء أو الزهاد . والفرق بين التخيير والإباحة هو امتناع الجمع في التخيير ، وجوازه في الإباحة .

وأقول : إن الحقَّ خلاف ما اشترطه ، لأنك تقول : أنت مخيرٌ في أن تزوجَ هنداً أو أختها ، وليس في الكلام طلب ، مع أن (أو) أفادت التخيير . وتقول أيضاً : من المباح لك أن تصادقَ عمرًا أو خالدًا ، وليس في الكلام طلب ، مع أن (أو) أفادت الإباحة .

(٢) الآية ٩ من سورة النجم .

(١) الآية ٧٤ من سورة البقرة .

(٣) الآية ١٩٦ من سورة البقرة .

وإذا سُبقت (أو) بلا الناهية كان معناها طلب الامتناع عن فعل الجميع سواء المباح والمخير فيه قبل النهي . تقول : لانتزوج هنذاً أو أختها ، فيما كان قبل النهي مخيراً فيه .

وقد تأتى (أو) بمعنى الإضراب بدون قيد أو شرط ، وهو مذهب الكوفيين ، وأبى على ، وابن برهان ، وابن جنى . تمسكوا بقول جرير : ماذا ترى فى عيالٍ قد برمتُ بهم لم أحصِ عِدَّتَهُم إِلَّا بعددٍ كانوا ثمانينَ أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولادى وبقوله تعالى ، فى قراءة أبى السَّمال^(١) : «أو كَلَمًا عاهدُوا عهداً نبذَهُ فريقٌ منهم^(٢)» ، بسكون الواو .

وذكر ابن عصفور أن سيبويه أجاز معنى الإضراب لكن بشرطين :
١- تقدم نفي أو نهي .

٢- إعادة العامل .

وذلك نحو : ما قام زيدٌ أو ما قام عمرو ، أى بل ما قام عمرو .

و: لا يقيم زيد أو لا يقيم عمرو ، أى بل لا يقيم عمرو .

ولذلك قال سيبويه فى قوله تعالى : «ولا تُطعْ منهم آثماً أو كفوراً^(٣)» :

«ولو قلت أو لا تطع كفوراً انقلب المعنى» . يعنى سيبويه أنك لو أعدت

(١) اسمه قنعب ، كما فى القاموس . وفى طبقات القراء لابن الجزرى ٢ : ٢٧ : « أبو السَّمال العدوى البصرى ، له اختيار فى القراء ، شاذ عن العامة ، رواه عنه أبو يزيد سعيد ابن أوس . وفى تاج العروس أنه رجل من الأعراب روى عنه أبو يزيد حروفاً ، وأكثر منه ابن جنى فى كتاب المحتسب الذى ألفه فى القراءات الشاذة .

(٢) الآية ١٠٠ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٢٤ من سورة الإنسان .

العامل انقلب معناها إلى الإضراب لوجود مسوغه ، فصار معناها الإضراب عن النهي الأول والنهي عن الثاني فقط . وليس ذلك مراداً ، بل المراد الامتناع عن فعل الجميع .

هـ - وأما (لا) فهي تقع عاطفة بشروط ثلاثة :

- ١ - إفراد معطوفها ولو تاويلاً ، فيجوز : قلت زيد قائم لازيد قاعد .
فإن مَقُول القول مؤوّل بالمفرد . ومن الواضح أَنَّ ذلك يتناول المفردات الإنشائية كالألفاظ الاستفهام ، تقول : متى لأين سافر محمد ؟
- ٢ - أن تسبق بأمر أو إثباتٍ اتِّفَافاً نحو : اضرب زيداً لاعمرأ ، وجاعني زيدٌ لاعمرؤ . أو بنداءٍ خلافاً لابن سعدان ، نحو : يا ابن أخي لا ابن عمي .

وفي معنى الأمر الدعاء والتحضيض ، نحو : رحم الله أبا بكرٍ لا أبا جهل . وهلاً تضرب زيداً لاعمرأ . وإلى ذلك ذهب أبو حيان .

وخالفه الرضي فقال : لا تجيء (لا) بعد الاستفهام والتمنى والعرض والتحضيض ونحو ذلك ، ولا بعد النهي ، بل بعد الخبر المثبت والأمر .

- ٣ - ألا تقترن بعاطف ، فإذا قيل : جاعني زيدٌ لابل عمرو ، فالعاطف بل ، ولاردٌ لما قبلها ، وليست عاطفة .

هذا . ولم تقع (لا) عاطفة لجمله اسمية ، ولا لفعلية فعلها ماض ، لا تقول : قام زيد لاقعد . قال الرضي : « لآنه جملة ، ولفظة (لا) موضوعة لعطف المفردات » .

وقد تعطف مضارعاً على مضارع وهو قليل . نحو : أقوم لأقعد . قال الرضي : « والمجوز مضارعه للاسم ، فكأنك قلت : أنا قائم لاقاعد » .

المراجع :

- سيويه ١ : ٤٨٤ - ٤٩٢ ابن يعيش ٨ : ٩٧ - ٩٨ الرضى ٢ : ٣٤٦ - ٣٥١
 الإنصاف ٢٦٨ - ٢٨٦ الشذور ٥٤٢ - ٥٤٧ المغنى ٢ : ٩٩ ابن عقيل ٢ : ١٧٩ ،
 ١٨٣ - ١٨٤ التصريح ٢ : ١٣٤ - ١٥٤ الأشموني والصبان ٣ : ٩٩ - ١٠٤ ،
 ١١٠ - ١١٢ ، ١١٩ - ١٢١ المجمع ٢ : ١٣٢ - ١٣٤ .

البَدَل

وكلمة «البدل» بصرية ، ويسميه الكوفيون : الترجمة ، أو التبيين ، أو التكرير .

وحقيقة البدل أنه التابع المقصود بالحكم بلا واسطة^(١) .

وأقسامه سبعة ، ولكل قسم منها تعريفه وأحكامه التي تكفلت بها كتب النحو ، وذكرنا ما فيها من خلاف . وهذه الأقسام هي :

١- بدل الكل من الكل ، أو المطابق .

٢- بدل البعض من الكل .

٣- بدل الاشتمال .

٤- بدل الغلط ، غلط اللسان .

٥- بدل الإضراب أو البداء .

٦- بدل النسيان ، عند خطأ الفكر .

٧- بدل الكل من البعض . قال السيوطي : وقد وجدت له شاهداً في

التنزيل ، وهو قوله تعالى : « فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئاً » .

(١) المراد بالواسطة هنا حرف العطف ، وإلا فقد يأتي البدل مع الواسطة ، كما في قوله تعالى :

« لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر » ، وقوله : « تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا » . وإعادة اللام الزائدة مع البدل أمر جوازى لا وجوب ، وإنما تحسن الإعادة عند الفصل كما في الآيتين ، وتجاوز الإعادة مع عدم الفصل ، بدليل : « إن هو إلا ذكر للعالمين . لمن شاء منكم أن يستقيم » . يس على التصريح ٢ : ١٦٠ .

جَنَاتٍ عَدْنٍ (١) . -

والبدل كما يكون بين الاسمين المفردين يكون أيضاً بين الفعلين ، وبين الجملتين ، وبين الجملة والمفرد .

١ - فكما يكون بين الاسمين المفردين غير المتضمنين لمعنى إنشائي ، يكون كذلك بين المفردين اللذين تضمننا معنى إنشائياً ، كاسماء الاستفهام ، غير أنه إذا أُبدل من اسم الاستفهام نفسه وجب اقتران البدل بهزمة الاستفهام ، ليوافق البدل المبدل منه في تأدية المعنى ، وذلك نحو : كيف جئت إلينا ، أراكبا أم ماشياً ؟ مَنْ هذا (٢) ، أريد أم خالد ؟ مالقيت ، أخيراً أم شراً ؟ متى تزورنا ، أغداً أم بعد غد ؟ كم غنمك ، أخمسون أم ستون ؟ وهكذا .

فأداة الاستفهام فيما سبق هي المبدل منه .

أما إذا كان المبدل منه هو مدخول أداة الاستفهام فإن البدل يأتي مجرداً من أدوات الاستفهام ، لأن التصريح بحرف الاستفهام أولاً يغني عن ذكره ثانياً لقوّته في الاستفهام ، بخلافه في الحال الأولى فإنه لم يصرح فيها بالحرف وإنما صرّح فيها بما تضمن معنى حرف الاستفهام ، وهي تلك الأسماء الاستفهامية التي لا تبلغ في قوّتها قوة حرف الاستفهام ، لأن تلك الأسماء قد تأتى لغير الاستفهام . فتأتى مَنْ وما موصولتين وشرطيتين ، ومتى ظرفية فقط ، وكذلك أين وأيان ،

(١) الآية ٦٠ ، ٦١ من سورة مريم .

(٢) مذهب سيبويه أن « من » هذه مبتدأ واجب التقديم ، لأنه يخبر عنده بالمعرفة عن النكرة المضمّنة استفهاماً ، كما يخبر عنده بالمعرفة عن أفعال التفضيل النكرة إذا كان في جملة هي صفة لما قبلها نحو مرتت برجل أفضل منه أبوه . وغير سيبويه على أن مثل هذين خبران مقدمان .

كما تأتى كيف (١) وكم وأتى لغير الاستفهام.

ومثال مدخول أداة الاستفهام : هل أحد جاءك ، زيد أو عمرو ؟

٢- وكما يُبدل الفعل من الفعل في حال تضمنهما معنى خبرياً يُبدل أحدهما من الآخر في حال تضمنهما معنى إنشائياً.

وإليك أمثلة من البدل في فعل الأمر .

(١) مثال بدل الكل من الكل : اهدنا أَرشدنا إلى الصواب.

(ب) ومثال بدل البعض من الكل : صَلِّ اسجد للرحمن ، (باعتبار السجود جزءاً من الصلاة).

(ح) ومثال بدل الاشتمال : عاملنا استعن بنا نُعِنك ، وذلك لأن المعاملة تشمل على الاستعانة .

(د) ومثال بدل الغلط ، وهو الناشئ عن سبق اللسان : أَهِنْ أَكْرِمَ زيداً . .

وهذا المثال يصلح لبدل الإضراب ، وذلك إذا كان أَمَرَ بالإهانة ثم بدا له أَنْ يأمر بالإكرام ، كما يصلح لبدل النسيان إن كان ناتجاً عن خطأ ذهني .

وقس على ذلك سائر ضروب الإنشاء في إبدال الفعل من الفعل.

٣- بدل الجملة من الجملة ، وهى تتبع محل ما قبلها إن كان لها محل . وهذا الضرب من البدل إنما يكثر في الجمل الفعلية ، فإننى لم أجد النحويين يمثّلون للجمل الاسمية في هذا الضرب إلا ما نقله الصبان

(١) تأتى كيف للشرط الجازم إذا اقترنت بما ، كما تأتى للشرط فقط إذا جردت من ما ، نحو كيف تصنع أصنع ، بالرفع . وأجاز قطرب الجزم بها مع تجردها من ما ، كما فى المغنى .

عن المغنى ، قال ابن هشام : « جَوَزَ أَبُو الْبَقَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهَ ، كَوْنَهُ بَدَلًا مِنْ : فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ (١) . وَرَدَّ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ بِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْاِسْمِيَّةَ لَا تَبْدُلُ مِنَ الْفِعْلِيَّةِ . وَلَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى امْتِنَاعِ ذَلِكَ » . هَذَا مَا ذَكَرَهُ الصَّبَانُ .

وأقول : أليس قولك : مَنْ أَهَانَ زَيْدًا مَنْ شَتَمَهُ ؟ قد أبدلت فيه الإنشائية الثانية من الإنشائية الأولى ، وهما جملتان اسميتان ؟
ومثال بدل البعض من الكل في الجمل الإنشائية الفعلية : اقرأ الكتاب ادرس فصلاً منه .

٤- بدل الجملة من المفرد ، وذهب إليه ابن جنى والزمخشري وابن مالك .

مثاله في الجمل الإنشائية : عرفت زيدا أبو من هو ؟ فجملة «أبو من هو» بدل من كلمة «زيداً» قبلها ، لَأَنَّ عَرَفَ لَا تَتَعَدَّى إِلَّا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ . وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ :

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ
فجملة « كيف يلتقيان » في هذا المثال بدلٌ من « حاجة وأخرى » بدلُ اشتغال .

وقال صاحب التصريح : « إِنَّمَا صَحَّ لِرَجُوعِ الْجُمْلَةِ إِلَى التَّقْدِيرِ بِمَفْرَدٍ ، أَى إِلَى اللَّهِ أَشْكُو هَاتَيْنِ الْحَاجَتَيْنِ تَعَدَّرَ التَّقَائِمَا .
ومثل ذلك قوله تعالى : « أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ (٢) » ،
أبدلت فيه الجملة الإنشائية من المفرد قبلها ، وهو الإبل .

(٢) الآية ١٧ من سورة الغاشية .

(١) الآية ٢٥٣ من سورة البقرة .

٥ - ويبدل المفرد من الجملة أيضاً . صرّح أبو حيان في تفسيره -

كما ذكر يّس في حاشيته على التصريح - أنّ المفرد يبدل من الجملة ، كقوله تعالى : « ولم يجعل له عِوَجاً . قَيِّماً ^(١) » . فـ « قَيِّماً » بدل من جملة « لم يجعل له عوجاً » لأنها في معنى المفرد ، أى جعله مستقيماً .

فعلى هذا الضوء نستطيع أن نأتى بمثالٍ في هذا من الأساليب الإنشائية : عرفت أبو من هو زيداً ، وذلك بتعليق الفعل وإعماله في محل جملة المبدل منه ، وهى « أبو من هو » . والمعنى عرفت زيداً أبو من هو ؟

المراجع :

- سيبويه ١ : ٧٥ - ٨٢ ، ٢١٨ - ٢١٩ ، ٢٢٤ - ٢٢٦ ابن يعيش ٣ : ٦٣ - ٦٩
الرضى ١ : ٣١١ ، ٣١٧ الشذور ٥٣٣ - ٥٤١ ابن عقيل ٢ : ١٩٣ - ١٩٩
التصريح ٢ : ١٥٥ - ١٦٣ الأشمونى والصبان ٣ : ١٣٠ - ١٣٢ الطمع ٢ :
١٢٥ - ١٢٨ تفسير أبى حيان ٦ : ٩٦ .

(١) الآية ١ ، ٢ من سورة الكهف .

النداء

وهو طلب المنادى بأحد حُرُوف النداء الثمانية.
والنحويُّون يَرَوْنَ في حرف النداء والمنادى بعده جملةً مقدَّرةً
بالفعلية ، فقولك : يا زيد ، بمنزلة قولك : أدعوزيدا . وهو من قبيل
الإنشاء الوارد بصيغة الخبر ، كما نصَّ السيوطي في الجمع .
وحروف النداء الثمانية هي : الهمزة وأى ، مقصورتين وممدودتين ،
تقول :

أزيدُ ، أى زيد ، آزيد ، آى زيد . ويا ، وأيا ، وهيا ، ووا .
ولسنا نتعرَّض لإعراب المنادى ، فإنَّ طبيعة هذا البحث إنما هي
دراسةُ الأسلوب بالقدر الذى يمسُّ الناحية الإنشائية .
ونبدأ بطرق استعمال حرف النداء :

١ - تستعمل الهمزة المقصورة للقريب المسافة ، وليس مثلها في هذا
الهمزة الممدودة (آ) خلافاً لابن عصفور . ولا (أى) خلافاً لجماعةٍ من
المتأخرين .

٢ - إذا نزل القريبُ منزلةً البعيد (١) استعمل له أحدُ الحروف
الباقية التى يستعمل كلها للبعيد . وقد أجمع النُّحاة على ذلك ، كما
أجمعوا ألا يخاطب البعيد بخطاب القريب ، فلا يقال للبعيد : أزيدُ

(١) في المسكاة ، أو أن يكون القريب ساهياً ، أو نحو ذلك .

٣- يذكر النُّحاة أَنَّ (يا) أُمُّ الباب (١) ؛ لَأَنَّهَا تَدْخُلُ فِي النِّدَاءِ الْخَالِصِ ، وَفِي النِّدَاءِ الْمَشُوبِ بِالنَّدْبَةِ ، أَوْ الْاسْتِغَاثَةِ ، أَوْ التَّعَجُّبِ ، كَمَا تَتَعَيَّنُ وَحْدَهَا فِي نِدَاءِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، لِبُعْدِ مَكَانَتِهِ مَعَ قُرْبِهِ الشَّدِيدِ مِنَّا : « وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ » (٢) . وَتَتَعَيَّنُ أَيْضًا فِي نِدَاءِ « أَيُّهَا » . وَتَتَعَيَّنُ كَذَلِكَ فِي بَابِ الْاسْتِغَاثَةِ ، كَمَا سَيَأْتِي الْقَوْلُ . وَتَتَعَيَّنُ هِيَ وَ(وا) فِي بَابِ النَّدْبَةِ ، وَ(وا) أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا فِي ذَاكَ الْبَابِ .

٤ - يَجُوزُ حَذْفُ (يا) خَاصَّةً ، سِوَاهُ أَكَانِ الْمَنَادَى مُفْرَدًا أَمَّ جَارِيًا مَجْرَى الْمَفْرَدِ أَمَّ مَضَافًا ، نَحْوُ : « يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا » (٣) ، « سَتَقْرِغُ لَكُمْ أَيْهَا الثَّقَلَانِ » (٤) ، « أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ » (٥) بِتَقْدِيرِ « (يا) قَبْلُ : يَوْسُفُ ، وَأَيُّهَا ، وَعِبَادُ .

وَأَمْتَنَ حَذْفُهَا فِي ثَمَانِي مَسَائِلَ :

١ - الْمُنْدُوبُ نَحْوُ : يَا عُمَرَا .

٢ - وَالْمُسْتَغَاثُ نَحْوُ : يَا اللَّهُ . وَمِنْهُ الْمُتَعَجِّبُ مِنْهُ نَحْوُ : يَا لِلْمَاءِ ، وَيَا لِلْعُشْبِ ! إِذَا تَعَجَّبُوا مِنْ كَثَرَتِهِمَا .

٣ - وَالْمَنَادَى الْبَعِيدُ نَحْوُ : يَا زَيْدَ ، إِذَا كَانَ عَلَى بُعْدٍ .

٤ - وَالنَّكَرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ ، كَقَوْلِ الْأَعْمَى : يَا رَجُلًا خَذْ بِيَدِي !

٥ - وَالْمُضْمَرُ ، مَعَ شَذُوذِ نِدَائِهِ . وَلَمْ يَنَادُوا إِلَّا ضَمِيرَ الْمَخَاطَبِ ، وَأَمَّا ضَمِيرُ الْغَيْبَةِ وَالتَّكْلُمُ فَالْمُتَّفِقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نِدَاؤُهُمَا ؛ لِأَنَّ طَبِيعَةَ النِّدَاءِ إِثْمًا تَقْتَضِي الْخِطَابَ : فَمِثَالُ نِدَاءِ ضَمِيرِ الْمَخَاطَبِ وَهُوَ يَا تُنِّي فِي

(١) انظر لأم الباب ما سبق في ص ٧٠ .

(٣) الآية ٢٩ من سورة يوسف .

(٢) الآية ١٦ من سورة ق .

(٥) الآية ١٨ من سورة الدخان .

(٤) الآية ٣١ من سورة الرحمن .

صيغة المنصوب ويقع شاذاً بصيغة المرفوع : يا إياك قد كفيْتُكَ . وقول سالم بن دارة :

يا أبجرَ بن أبجرٍ يا أُنْتَا أنت الذي طَلَّقْتَ عَامَ جُوعِنَا^(١)
قال أبو حيان في تذكرته ، كما ذكر البغدادي : «وأما أنت فشاذ ، لأنَّ الموضع موضع نصب وأنت ضمير رفع » .

وقال أبو حيان في تخطئة نداء ضمير الغائب : «فكلامُ جهلة الصوفية في نداء الله تعالى : يا هو ، ليس جارياً على كلام العرب » .

٦ - مما يمتنع فيه حذف (يا) : اسمُ الله تعالى إذا لم تُذكر في آخره الميم المشددة عوضاً عن حرف النداء ، فيجب أن يقال يا الله ، بإثبات الحرف ، إلا إذا قلت اللهم بالتعويض ، فإنك تحذف حرف النداء ، لئلا يُجمع بين العوض والمعوّض . وسمع شاذاً قولُ أبي خراش الهذلي :

إني إذا ما حدثُ أَلَمَّا أقول يا اللهم يا اللهم^(٢)

٧ - وإسم الإشارة نحو يا هذا ، خلافاً للكوفيين ، احتجاجاً بظاهر قوله تعالى : «ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم^(٣)» ، وردّ عليهم بأن هؤلاء خبر لأنتم قبله .

٨ - والنكرة المقصودة نحو : يا رجلُ ، خلافاً للكوفيين ، احتجاجاً بقولهم : «افْتَدِ مَخْنُوقُ» ، و«أصبح ليلُ» ، وقولهم :

أطرق كراً أطرق كراً إِنَّ النِّعَامَ فِي الْقُرَى^(٤)

أى يا كرا ، مرخم كروان .

هذا مبلغ القول في حروف النداء .

(٢) الخزانة ١ : ٣٥٨ .

(١) الخزانة ١ : ٢٨٩ .

(٤) الخزانة ١ : ٣٩٤ .

(٣) الآية ٨٥ من سورة البقرة .

أنواع المنادى :

وأما المنادى نفسه فقد ذكر النحويون له أنواعاً هي :

- ١ - العلم المفرد ، أى الذى ليس مضافاً ، نحو : يا زيدُ ويا زيدان.
 - ٢ - المضاف ، نحو : يا صاحبَ الدار ، ويا عبدَ الله.
 - ٣ - الشبيه بالمضاف ، نحو : يا طالِعاً جبلاً ، ويا رفيقاً بالعباد .
 - ٤ - والنكرة المقصودة ، نحو : يا رجل .
 - ٥ - والنكرة غير المقصودة ، كقول الواعظ : « يا غافلاً والموتُ يطلبه » ، وقول عبد يغوث :
- فياراكباً إمّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ ندامى مِنْ نَجْرانَ أَنْ لا تلاقيا^(١)
ما لا يصح نداؤه :

وهناك أنواع من الأسماء لا يجوز نداؤها ، أى استعمالها فى أسلوب

النداء :

- ١ - ضميراً المتكلم والغائب ، كما سبق القول .
- ٢ - اسم الإشارة المقرون بالكاف ، على خلاف فيه .
- ٣ - الاسم المضاف للكاف نحو غلامك . وقد عللوا منع ذلك بأنّه نداء مخاطبتين^(٢) ، وخطاب أحد المسمّيين يناقض خطاب الآخر ، ولا يجمع بين خطابين بلفظ واحد .
- ٤ - المحلى بآل ، لأنّ ندائه يفيد التعريف ، وآل تفيد التعريف ولا يجمع بين معرفين . فلا يجوز نداء المحلى بآل إلا فى صور أربعة :
- ١ - لفظ الجلالة ، تقول : يا الله ، بإثبات الألفين ، ألف يا وألف الله . وتقول : يَلله بحذفهما معاً ، ويا لله بحذف الثانية فقط .

(١) الخزانة ١ : ٣١٣ .

(٢) التصريح ٢ : ١٨١ .

والأكثر أن يحذف حرف النداء ويعوّض منه الميم المشددة ،

وقد يجمع بينهما في الضرورة ، كما سبق من قول أبي خراش (١) .

ب - الجمل المحكيّة ، نحو : يا المنطلقُ زيد ، فيمن سُمّي بذلك .

ح - اسم الجنس المشبّه به ، نحو : يا الأسدِ شِدَّةً ، ويا الخليفة

هَيْبَةً ، فيما رأى محمد بن سعدان (٢) . ووافقه ابنُ مالك ،

لأنَّ تقديره : يا مثل الأسد ، ويا مثل الخليفة . فحسُنَ ذلك

لدخول يا على غير الألف واللام .

د - ضرورة الشعر كقوله :

عبّاسُ يا الملكُ المتوجُّ والذي عَرَفْتُ له بيتَ العلا عدنانُ (٣)

وقد يقال : كيف ننادى العلم المبدوء بـ"أل" ؟

فالجواب أَنَّهُ لا ينادى إِلَّا بحذف "أل" .

قال السيوطي : ولا ينادى ما فيه ألٍ العهدية ، ولا التي للغلبة ، ولا

التي للمُح الصِّفة ، بل إذا تُودى هذا النوعُ حذفت منه أل . قال :

* إِنَّكَ يا حارثُ نعم الحارثُ *

وقال جرير :

غَمَزَ ابنُ مرّةٍ يا فرزدقُ كَيْنَهَا غَمَزَ الطَّيِّبِ نغانغَ المعذورِ (٤)

ما لا يكون إلا في أسلوب النداء :

وهناك أسماءٌ أخرى لا ينطق بها إِلَّا في أسلوب النداء ، وهي :

١ - فلُ وقُلّةُ ، وهي كناية عن نكرة ، وقيل عَلَمٌ ، وقيل ترخيم

فلان وفلانة .

(١) انظر ما سبق في ص ١٣٨ من ١٢ . (٢) الهمع ١ : ١٧٤ .

(٣) أورده العيني في ٤ : ٢٤٥ ولم يعرف قائله .

(٤) ديوانه ١٩٤ ، واللسان (عذر) .

ب - لُؤْمَان بِالضَّم ، بمعنى كثير اللؤم ، وَلُؤْمَان بِالْفَتْح ، بمعنى كثير النوم .

ح - ما كان على وزن فُعَلٍ من الصفات معدولاً عن فاعل ، كغُدَرٍ وَفُسَقٍ ، سَبّاً للمذكر ، بمعنى : يا غادر يا فاسق .

د - ما كان على وزن فَعَالٍ من الصفات معدولاً عن فاعلة أو فعيلة كَفَسَّاقٍ وَخَبَّاثٍ .

هـ - صيغة مفعَلَانٍ في المدح والذَّم ، وهي سِتَّةٌ أَلْفَاظٌ : مَكْرَمَان ، وَمَلَأَمَان ، وَمَخْبَثَان ، وَمَلَكْعَان ، وَمَطْيَبَان ، ومكذبان .

و - لفظ هنَاهُ للمناداة غير المصرَّح باسمها .

ز - لفظ اللّهُمَّ . وقد تستعمل بقلّةٍ تمكيناً للجواب ، أو دليلاً على الندرة : نحو : اللّهُمَّ نَعَمْ ، تمكيناً لجواب سؤال القائل : الله أرسلك ؟ ، وكقول الفقهاء : « لا يجوز أكل المَيْتَةِ ، اللّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ » ، تعبيراً عن الندرة .

الأسلوب الناقص في النداء :

وقد يأتي أسلوب النداء ناقصاً ، وذلك في صورتين :

١ - الصورة الأولى : أَنْ تحذف (يا) . وقد سبق الكلام على هذا في أول الباب .

٢ - الصورة الثانية : أَنْ يحذف المنادى ويبقى حرف النداء . وفي هذا خلاف بين النحويين .

فجزم ابن مالك - كما ذكر السيوطي - بجوازه قبل الأمر والدعاء ،

وخرج عليه قوله تعالى : « أَلَا يَا اسْجُدُوا ^(١) » ، وقول الشاعر :
يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من جبار ^(٢)
أى يا قوم . أو يا هؤلاء .

قال ابن مالك : حق المنادى أن يمنع حذفه ، لأن عامله حذف لزوماً ،
إلا أن العرب أجازت حذفه والتزمت إبقاء (يا) دليلاً عليه ، وكون
مابعدہ أمراً أو دعاءً ، لأنهما داعيان إلى توكيد المأمور والمدعو . فاستعمل
النداء قبلهما كثيراً ، حتى صار الموضع منبهاً على المنادى إذا حذف
وبقيت (يا) ، فحُسن حذفه لذلك .

وقال أبو حيان : الذى يقتضيه النظر أنه لا يجوز ، لأن الجمع بين
حذف فعل النداء وحذف المنادى إجحاف ، ولم يرد بذلك سماع من العرب
فيقبل ، و (يا) فى الآية والبيت ونحوهما للتنبيه .

والذى أرتضيه : ما ذهب إليه أبو حيان : أنها تقال فى مثل هذا
الموضع للتنبيه والاستشارة . ومما يؤيد ذلك ما ورد من قول النخعية
تخاطب أمها لطيفة :

* أَلَا يَا فابكِ سَوَّالاً لطيفاً ^(٣) *

زعموا أن (يا) تُؤدّى بها الاسم فى آخر الكلام ، أى يا لطيفُ مرخم
لطيفة .

وليس ذلك بالمألوف : أن يفصل بين المنادى وحرف النداء بمثل

(١) الآية ٢٥ من سورة النمل . وهذه قراءة ابن عباس وأبي جعفر والزهرى والسلمى
وحسن وحيد والكسائى ، وقرأ الجمهور : (أَلَا يسجدوا) . تفسير أبي حيان ٧ : ٦٨ ،
وإتحاف فضلاء البشر ٣٣٦ .

(٢) أنشده سيبويه فى ١ : ٣٢٠ بدون نسبة . وكذا أوردته العينى فى ٤ : ٢٦١ .

(٣) سؤال ، هنا : اسم المرقى .

هذا الفصل ، وإنما (يا) الملقوظ بها للتنبيه ، والمنادى في آخر الشطر
مقدّر قبله حرف نداء .

المراجع :

مبيوه ١ : ٣٠٣ - ٣١٣ ، ٣٢٥ - ٣٣٦ ابن يعيش ١ : ١٢٧ - ١٣٠ /
٢ : ١٥ ، ٢٤ / ٨ : ١١٨ ، ١٢١ الرضى ١ : ١١٨ - ١٣٢ ، ١٤٥ -
٢ / ١٤٧ : ٣٥٤ الإنصاف ٢٠٨ - ٢١٤ الشذور ١٢٨ - ١٣٤ ، ٢٥٧
ابن عقيل ٢ : ٢٠٠ - ٢١٨ التصريح ٢ : ١٦٣ - ١٨١ الأشموني والصبان
٣ : ١٣٣ - ١٦١ المص ١ : ١٧١ - ١٧٩ الصاحبى ١٤٨ ، ١٩٦ ديوان
جرير ١٩٤ واللسان (عذر) .

الاستغاثة والتعجب

وهما ضربان من ضروب النداء :

فالاستغاثة يُقصد بها طلب الغوث ، وله أداة واحدة وهي (يا) ،
وتذكر بعدها لام مفتوحة جارة للمستغاث به ، أما المستغاث له فيجرب
بلام مكسورة نحو : يا لزيد لعمرؤ .

ويجوز أن يختم بالالف عوضاً من اللام كقول القائل :

يا يزيدا لآمل نيل عزٍّ وغنى بعد فاقة وهوانٍ

فالمستغاث يزيدا ، والمستغاث له آمل .

وقد يخلو المستغاث منهما ، أى من اللام والالف ، فيعطى ما يستحقه

لو كان منادى غير مستغاث كقوله :

ألا يا قوم للعجب العجيب وللغفلات تعرض للأريب^(١)

وإذا عطف على المستغاث مستغاث آخر ، فإما أن تتكرر معه (يا)

أولاً . فإن تكررت لزم الفتح أيضاً في الثانية ، نحو : يا لزيد وبالعمرؤ

لبكر . وإن لم تتكرر لزم الكسر ، نحو : يا لزيد ولعمرؤ لبكر .

وكل ما صح أن يكون منادى صح أن يكون مستغاثاً ومتعجباً منه ،

ومالا فلا ، إلا المعروف بأن فانه يجوز نداؤه فيهما ، أى في الاستغاثة

والتعجب .

وأما (التعجب) فإثما يكون لاستعظام الأمر والعجب منه ، وقد

(١) قوم : مستغاث مضاف لياء المتكلم المحذوفة اجتزأ بالكسرة .

أُجرى التعجب مجرى الاستغاثة في الأسلوب ، وسائر وجوه الاستعمال وجميع الأحكام ، لأن سببهما أمرٌ عظيم عند المنادى .

وكما جاز في المستغاث أن يختم بالآلف عوضاً من اللام ، يجوز ذلك في أسلوب التعجب ، نحو قول الأعرابي :

يا عجباً لهذه الفليقة هل تُذهبن القُوباءَ الرِّيقه

وقد يخلو المتعجب منه من اللام ومن الآلف ، نحو : يا عجب !

والتعجب بالنداء يكون على وجهين :

١ - أحدهما : أن ترى أمراً عظيماً فتنادى جنسه نحو : يا لِّلماء ،

ويا للعشب !

٢ - والآخر : أن ترى أمراً عظيماً تستعظمه فتنادى من له نسبة

إليه أو مُكنة فيه ، نحو : يا للعلماء ! إذا استعظمت شأن العلم .

ويا للجنود ! إذا استعظمت شأن الجهاد .

المراجع :

سيبويه ١ : ٣١٨ - ٣٢١ ابن يعيش ١ : ١٣٠ - ١٣١ الرضى ١ : ١٢١ - ١٢٢

ابن عقيل ٢ : ٢١٩ - ٢٢٠ التصريح ٢ : ١٨٠ - ١٨١ الأشموني والصبان

٣ : ١٦٢ - ١٦٦ المجمع ١ : ١٨٠ - ١٨١ .

النَّدْبَة

والنَّدْبَة : اسمٌ مِنْ نَدَبَ المَيْتَ ، إِذَا نَاحَ عَلَيْهِ وَذَكَرَ خِصَالَهُ الحَمِيدَةَ .
وَأَكْثَرُ مَنْ يَتَكَلَّمُ بِهَا النِّسَاءُ ، لضعفهنَّ عَنْ اِحْتِمَالِ المَصَائِبِ وَتَحَمُّلِ
الصَّدَمَاتِ .

والنَّدْبَة فِي اصطلاح النَحْوِيِّينَ : ضَرْبٌ مِنَ النَّدَاءِ يُقْصَدُ بِهِ التَّفَجُّعُ
عَلَى مَفْقُودٍ حَقِيقَةٍ ، أَوْ مَنْزَلٍ مِنْزَلَةِ المَفْقُودِ ، أَوْ الحَسْرَةُ عَلَى المَتَوَجَّعِ لَهُ ،
أَوْ إِظْهَارِ الأَلَمِ مِنَ المَتَوَجَّعِ مِنْهُ .
مثال الأول :

حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرَتْ لَهُ وَثُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا^(١)
ومثال الثاني قول عُمَرُ وَقَدْ أَخْبِرَ بِجَدْبٍ أَصَابَ بَعْضَ الْعَرَبِ :
واعمره واعمره !

ومثال الثالث :

فَوَاكِدًا مِنْ حَبٍّ مَنْ لَا يَحِبُّنِي وَمِنْ عِبَرَاتٍ مَا لَهْنٌ فَتَاءُ^(٢)
ومثال الرابع قولهم : وَأَمْصِيبَتَاهُ ! وَارْزَيْتِيَه !

وَأَكْثَرُ مَا يَسْتَعْمَلُ هَذَا الْأُسْلُوبَ مُصَدِّرًا بِلَفْظِ (وَا) ، وَقَلَّمَا تَسْتَعْمَلُ
مَعَهُ (يَا) . وَهَذِهِ الْأَخِيرَةُ لَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا عِنْدَ أَمْنِ اللِّبْسِ بِالمُنَادَى غَيْرِ

(١) الجُرَيْرِيُّ دِيَوَانَهُ ٣٠٤ ، وَالْعَيْنِيُّ ٤ : ٧٣ .

(٢) هُوَ قَيْسُ المَجْنُونِ العَامِرِيُّ . التَّصْرِيحُ ٢ : ١٨١ .

المندوب ، كَأَن يَنْدُب مِيتاً اسمه زيد وبحضرة القومِ من اسمه زيد ،
فهذا لَبْسٌ يَمْنَعُ اسْتِعْمَالَ (يا) .

ويجوز إلحاق آخر المنادى المندوب ألفاً نحو : وازيداً لا تَبْعَدْ !
ويحذف ما قبلها إن كان ألفاً كقولك : يا مُوساه ! فحذف ألف موسى
وأُتِيَ بالألف الدالة على الندبة . أو إن كان تنويناً نحو : واغلام زيداه !
وقد تلحق هذه الألف المنادى غير المندوب ، كقول امرأةٍ من العرب :
« فَصِخْتُ : يا عمراه ، فقال : يا لَبَّيْكَاه » .

وإذا وقف على المندوب لحقه بعد الألف هاءُ السكت ، نحو :
وازيداه ! أو وقف على الألف نحو : وازيدا !

ولا تثبت الهاءُ في الوصل إلاَّ ضرورةً كقوله :

أَلا يا عمرو عمراهُ وعمرو بن الزبيراه (١)

والحكم النحويُّ للمنذوب هو حكم المنادى سواء بسواء .

ما لا يندب :

وهناك أسماءٌ لا تندب ، وهى الضمير ، واسم الإشارة ، والموصول
إلَّا ما كان خالياً من أَلْ واشتهر بالصِّلَة كقولهم : وامن حفر بئر زمزماه !
واسم الجنس المفرد ، والنكرة .

وقد اتخذ النحويون من هذا الباب مجالاً للتخيُّل والتصور ، فافترضوا
أساليبَ وصوراً أصدرُوا فيها فتاوى دالَّةً على سعة الخيال وحُسْنِ الفقه
للنحو ، وهى ليست من أغراضنا فى هذا البحث .

(١) لم يعرف قائله . العيى ٤ : ٢٧٣ . وعمرو هذا هو عمرو بن الزبير بن العوام الأسدى .

المراجع :

- سيبويه ١ : ٣٢١ - ٣٢٥ ابن يعيش ٢ : ١٣ - ١٥ الرضى ١ : ١٤٢ - ١٤٥
 الإنصاف ٢٢٢ - ٢٢٥ ابن عقيل ٢ : ٢٢١ - ٢٢٥ التصريح ٢ : ١٨١ - ١٨٤
 الأشموني والصبان ٣ : ١٦٧ - ١٧١ الجمع ٢ : ١٧٩ - ١٨٠ .

الاختصاص

والاختصاص في الاصلاح : تخصيص حكمٍ علق بضميرٍ لغير الغائب ، بما تأخر عنه من اسمٍ ظاهر معرفة معمولٍ لأخصٍّ واجب الحذف .

فقولك : أنا القاضي ألزم الحياد ، قد خصصت الحكم المتعلق بالضمير «أنا» ، وهو التزام الحياد ، بالاسم المعرفة الظاهر ، وهو «القاضي» الذي هو معمول لعامل واجب الحذف ، تقديره أخص .

وبالاعتناء عليه فخرٌ ، أو تواضعٌ ، أو زيادة بيان .

فالأول نحو : عَلَى أَيُّهَا الْجَوَادُ يَعْتَمِدُ الْفَقِيرُ .

والثاني نحو : أَنَا أَيُّهَا الْعَبْدُ فَقِيرٌ إِلَى عَفْوِ اللَّهِ .

والثالث نحو : نَحْنُ أَيُّهَا الْعَرَبُ أَقْرَى لِلضَّيْفِ .

والاختصاص عند جمهور النحاة أسلوبٌ خبريٌّ جاء غالباً على صورة

أسلوب النداء لفظاً ، كما جاء الخبر على صورة الأمر ، والأمر على صورة

الخبر ، والخبر على صورة الاستفهام ، والاستفهام على صورة الخبر .

ووجه شبهه بأسلوب النداء عندهم يروونه واضحاً في الأسلوب المستعمل

فيه أئى وأية ، حيث يبقيان على الصورة التي كانا عليهما في النداء ،

وهي البناء على الضم . وإنما لم يجعلوه نداءً لِمَا ذَكَرُوا مِنْ أَنَّ (يا) لا

يمكن أن ترد قبل أَيُّهَا أو أَيَّتُهَا في أسلوب الاختصاص .

وهم يقولون في قولهم : أَنَا أَيُّهَا الرَّجُلُ أَفْعَلُ كَذَا : أئى أخص الرجل

الذى هو أنا ، أى أفعل ذلك مخصوصاً بين الرجال . وفى : اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة ، أى مخصوصين من العصابة .

وأنا أرى - كما رأى الأَخفش من قبل - أن ما زعموه فى الأسلوب المستعمل فيه أى وآية ، أنه ليس على النداء بل هو على الاختصاص - لا يعدو أن يكون تخيلاً لا أساس له من الصّحة ، فطبيعة النداء فيه ظاهرة ، واستعمال الطريقة الإعرابية فيه ناطقة بأنّه أسلوب نداء . ولعل الذى ساق جمهرة النحاة إلى هذا الزعم ما وضعوه من قاعدة - ذكرتها من قبل - أن المتكلم لا ينادى نفسه (١) ، ومن ثمّ منعوا : يا أنا ، كما منعوا : يا هو . فما قولهم فى قول عمرَ منادياً نفسه : « كلُّ النَّاسِ آفَقُه منك يا عمر » .

وعلى ذلك إني أستطيع أن أذهب إلى أبعد مما ذهب إليه الأَخفش فأرى أن ما أتى فى هذا الأسلوب مضافاً ، أنّه كذلك من باب النداء ، فإذا نظرت فى نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « نحن معاشر الأنبياء لأنورث » وجدت أسلوبية النداء ظاهرة فيه ، وأنّه معربٌ إعرابه . وليس بمنكر أن يكون الرسولُ قد عبرَ بنداء معاشر الأنبياء الذين هو منهم . ولذلك نظائر ونظائر فى لغتنا العامية ، تقول العامة : « نحن يا فقراء لا نبخل هذا البخل » ، « نحن يا كبار السن لا نجرؤ أن نفعل كذا » ، يستعملون أسلوب النداء كاملاً فى كلِّ أسلوب اختصاص مضافٍ أو غير مضاف .

كما أنّه ليس بمنكر أن يكون الراجز فى قوله :

* نحن بنى ضَبَّةَ أَرْبابُ الجمل (٢) *

(١) انظر ص ١٣٧ .

(٢) أنشده فى الكامل ٦٥ ، ٢٢٤ ليسك بدون نسبة . ونسب فى الحماسة ٢٨٩ بشرح المرزوق و ١ : ٢٨٠ بشرح التبريزى إلى الأعرج المعنى . وفى الطبرى ٤ : ٥١٧ - ٥١٨ إلى الحارث الضبى . وقال التبريزى : الصحيح أنها لعمر بن يثرب .

أن يكون أراد : يا بنى ضبة ، ويكون الاختصاص من بعد ذلك أمراً مستلزماً للنداء ، فأنت حين تنادى فرداً أو جماعةً من الناس إنما تخصه أو تخصهم بالنداء .

فلم يبق مما يذكرونه من أساليب الاختصاص مما يمكن حمله على النداء إلا المختص المفرد كقولهم : « نحنُ العربُ أسخى من بذل » أى أخص العرب ، وبذلك نستطيع أن نضيق نطاق هذا الباب على هذا النحو الجديد .

وأما ما ذكره من أن (يا) لا يمكن أن ترد قبل أيها أو أيتها في أسلوب الاختصاص ، وأن هذا دليل على أنه ليس بأسلوب نداء ، كما ذكرته من قبل^(١) فإننى أراه حجة عليهم لا لهم ، لأن العرب إنما فعلت ذلك تنبيهاً على أنهم أرادوا بهذا الأسلوب مضاعفة معنى الاختصاص الذى تؤدبه طبيعة النداء ، كما سلف القول ، فجعلوا التزام حذف (يا) إشارة إلى ذلك المعنى المقصود ، وهو مضاعفة معنى الاختصاص .

المراجع :

- سيبويه ١ : ٣٢٧ - ٣٢٨ ابن يعيش ٢ : ١٧ - ١٩ الرضى ١ : ١٤٧ - ١٤٨
الإنصاف ٤٠٦ - ٤١١ الشذور ١٥٨ - ٢٦٥ ابن عقيل ٢ : ٢٣٣ التصريح
٢ : ١٨١ - ١٨٤ الأشموني والصبان ٣ : ١٨٥ - ١٨٧ المجمع ١ : ١٧٠ - ١٧١ .

التحذير والاعراء

فالتحذير : تنبيه المخاطب على أمرٍ مكروهٍ ليجتنبه .

والإعراء : تنبيه المخاطب على أمرٍ محمودٍ ليفعله .

١ - أما التحذير فله أساليب أشهرها :

١ - إِيَّاكَ ومتصرفاتها ، مع ذكر معطوفٍ بعدها نحو : إِيَّاكَ وَالشَّرَّ!

أو بدون العطف كما في قوله :

فإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاً وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ^(١)

٢ - إِيَّائِي وإِيَّانَا مع ذكر معطوفٍ بعدها . وهو استعمال قليل ،

ومنه قول عمر : « لَتَذَكُّ لَكُمْ الْأَسْلُ وَالرَّمَا ح ، وإِيَّائِي وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَ ب » .

٣ - إِيَاهَ ومتصرفاتها مع ذكر معطوفٍ بعدها ، كما في قول بعضهم :

« إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السَّتِينَ فَإِيَاهَ وَإِيَا الشَّوَابَّ^(٢) » . وهذا استعمال قليل جداً .

٤ - ذكر الاسم معطوفاً عليه آخر ، نحو : رَأْسُكَ وَالسَّيْفَ !

أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ !

٥ - تكرار الاسم نحو : الضَّيْعَمُ الضَّيْعَمُ ! رَأْسُكَ رَأْسُكَ !

والعامل في هذه الضروب الخمسة واجب الاستتار .

(١) للفضل بن عبد الرحمن القرشي ، كما في الخزائن ١ : ٢٦٥ . وانظر سيبويه ١ : ١٤١ .

(٢) ويروي : « وإِيَا السَّوَاءِ » كما في الصبان . قال الأشموني : « والتقدير فليحذر تلاقٍ نفسه وأنفس الشواب » . وقال الصبان : « فحذف الفعل مع فاعله ، ثم تلاقى ، ثم نفس ، فانفصل الضمير وانتصب . وأقام إِيَا مقام أنفس » .

٦ - ألا يكون هناك عطفٌ ولا تكرار ، نحو نفسك الشرُّ ! الأسد !
فهذا الأسلوب الأخير يجوز في عامله الاستتار والظهور .
وجمهرة النحويين يجعلون كلَّ هذه الأساليب من قبيل الإنشاء ،
أى الإنشاء الطَّلبي ، بتقدير عامل طَلبي مناسب ، نحو : احذرْ ، بادِرْ ،
باعدْ ، نحْ .

ب - وأما الإغراء فهو نقيض التحذير ، ولا يتصور مع (إِثَابًا)
بضرورها الثلاثة ؛ لأنها التزمت في التحذير .
وعلى هذا فالأساليب التى تصح فيه هى :
١ - أسلوب العطف ، نحو المروءة والنجدة !
٢ - أسلوب التكرار ، كقوله :

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بغير سلاح^(١)
وهذان الأسلوبان يتحتم فيهما إضمار العامل : الزم ، أو نحو ذلك .
٣ - أسلوب الأفراد ، نحو : الصَّلَاةُ جامعةٌ^(٢) .

المراجع :

سيبويه ١ : ١٣٨ - ١٤١ ابن يعيش ٢ : ٢٥ - ٣٠ الرضى ١ : ١٦٥ - ١٦٨
الشنور ٢٦٥ - ٢٦٩ ابن عقيل ٢ : ٢٣٥ - ٢٣٦ التصريح ٢ : ١٩٢ - ١٩٥
الأشمونى والصبان ٣ : ١٨٧ - ١٩٤ المجمع ١ : ١٦٩ - ١٧٠ .

(١) البيت لمسكين الدارمى ، كما فى الخزائنة ١ : ٤٦٦ . ونسبه الأعلام فى شرح شواهد
سيبويه ١ : ١٢٩ إلى إبراهيم بن هرمة القرشى .
(٢) قال الأشمونى : « الصلاة نصب على الإغراء بتقدير احضروا ، وجامعة حال . فلو
صرحت باحضروا جاز » .

اسماء الفعل والاصوت

واسم الفعل : ضربٌ من الكلمات تنوب عن الفعل في العمل ، ولا تتأثر بالعوامل ، وليست من الفضلات .

فَشْتَان : اسم فعل ينوب عن افترق ، الماضي . وَأَوْه : اسم فعل ينوب عن أتوجع ، المضارع . وَصِه : اسم فعل ينوب عن اسكت ، الأمر .
ولسنا نعرض للخلاف بين النحويين في النظر إلى تلك الكلمات ودعوى أنها أسماء ، أو أفعال ، أو خالفة للأفعال ، أو أسماء أفعال ، ولاللقول في بنائها ومحلها الإعرابي ، والقول في تعريفها وتنكيرها ، والقول في إعمالها وتقديم معمولها ؛ فإن الذي يعيننا من ذلك هو زاوية الأسلوب الإنشائي ، وهذه تبدو لنا في الضرب الذي يسميه البصريون من النحاة : اسم فعل الأمر .

واسم فعل الأمر أكثر أسماء الأفعال عدداً واستعمالاً ؛ لأنه يمتاز بورود نوعٍ قياسي منه سيأتي الكلام عليه ، ولأن أكثر المنقول عن غيره - كما سيأتي - إنما يدلُّ على الأمر .

وهم يقسمون أسماء الأفعال إلى ثلاثة ضروب :

- ١ - مرتجل ، وهو ما وُضع من أوّل الأمر اسماً للفعل ، نحو : هيهاتَ بمعنى بُعد ، وأُفَّ بمعنى أنضجر ، وآمين بمعنى استجب .
- وذهب بعضهم إلى أن أدوات النداء أسماء أفعال (١) .

(١) يس على التصريح ٢ : ١٦٣ .

٢- ومنقول عن غيره ، وهو ثلاثة أضرب : -

١- المنقول عن ظرفٍ أو جارٍّ ومجرور ، نحو : عليك ، بمعنى الزم . وعليه رجلاً ، بمعنى ليلزم رجلاً . ومنه قوله تعالى : «عليكم أنفسكم» (١) « أى الزموا شأن أنفسكم : ودونك الكتاب ، أى خذْه ، ومكانك ، بمعنى اثبت ؛ وأمامك ، بمعنى تقدم ؛ ووراءك ، بمعنى تأخر ؛ وإليك ، بمعنى تنح .

ب - المنقول عن المصدر ، وهو على قسمين :

قسم استعمل فعله ، نحو رُويد ، وهو مصغرٌ مصدر مرخَّم ، أصله إراواد ، فرخَّم فصار رود ، ثم صغر . وقد استعملوه قبل النقل تارةً مضافاً إلى فاعله نحو : رويد زيدٍ عمراً ، أو مفعوله نحو : رويد عمرو . وتارةً منوناً ناصباً للمفعول ، نحو : رويداً عمراً . وبعد نقله إلى أسماء الأفعال قالوا : رويدَ عمراً بفتح الباء عليه . ومنه قول القائل :
رويدَ علياً جُداً ما ثدى أمهم إلينا ولكن بعضهم مُتَمِّين (٢)
والقسم الثانى : ما أميتَ فعله ، نحو : بَلَه . يقال : بَلَه زيد على أنه مصدر مضاف إلى مفعوله ، كما يقال ترك زيد . ويقال أيضاً : بلهاً عمراً بمعنى تركاً عمراً . ثم نقل إلى جماعة اسم الفعل ف قيل : بَلَه زيداً ، بنصب المفعول وبناء بَلَه على أنه اسم فعل . قال كعب ابن مالك :

تذر الجماجمَ ضاحياً هاماتها بَلَه الأَكفَ كأنها لم تُخلقِ

(١) الآية ١٠٥ من سورة المائدة .

(٢) للمطل الهذلى فى ديوان الهذليين ٣ : ٤٦ . وأنشده سيويه فى ١ : ١٢٤ منسوباً إلى

الهذلى بدون تعيين . وأنشده فى اللسان (رود ، مين) بدون نسبة . والمتأين : الكذوب . ويروى : متيامن » ، أى ذاهب إلى جهة اليمن .

ح - المنقول عن كلمتين ركباً تركيباً مزجياً كحَيْهَلْ ، بمعنى أَقْبِلْ مسرعاً ، من «حَيَّ» بمعنى أَقْبِلْ وَاَعْجَلْ ، و«هَلَا» بمعنى أَسْرِعْ ، فلما رُكِّبَتْ حذفت أَلْفُهَا . ويكثر استعمالُ هذه الكلمة لاستحثاث العاقل تغليباً لحَيَّ ، وقد يستحثُّ بها غيره تغليباً لـ «هَلَا» التي هي في أصلها زَجْرٌ للخيل (١) .

وكذلك (هَلُمَّ) الحجازية ، أى التي تستعمل مجرّدة من الضمائر الملحقّة بها ، ذكروا أَنَّهَا مركبة من «ها» التنبيه ، و«لَمْ» التي هي فعلٌ أمرٌ من لَمْ اللهُ شَعْنَهُ ، أى جَمَعَهُ . ويدل على صحة هذا التقدير أَنَّهُمْ نطقوا به فقالوا : «هَالُمَّ» . وتستعمل هَلُمَّ بمعنى أَحْضِرْ فتتعدى إلى المفعول بنفسها ، ومنه : «قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ» (٢) ، أى أَحْضِرُوهُمْ . وتستعمل أيضاً بمعنى أَقْبِلْ فتتعدى إلى المفعول بإلى ، نحو : «والقائلين لإخوانهم هَلُمَّ إِلَيْنَا» (٣) . هذه لغة أهل الحجاز .

وأما بنو تميم فهي عندهم فعلٌ ، تتصل بها الضمائر البارزة ، فيقولون : هَلُمَّيْ ، هَلُمَّا ، هَلُمَّوا ، وهَلُمَّنْ .

وهذا الضرب الثانى بأنواعه الثلاثة ، كما رأيتَ ، يكاد ينحصر فى اسم فعل الأمر ، أى هو من قبيل الإنشاء الطلبي .

٣- وضربٌ ثالثٌ قياسىٌ ينقاس فى كلِّ فعل ثلاثى تام متصرف ، يأتون به على وزن (فَعَالٍ) مبنياً على الكسر ، نحو : نَزَالِ ، ولحاق ، وبدَارِ ، وترالِكِ . قال :

(١) قالت ليل الأخيلىة :

تعيّرنا داء بأسك مثله وأى حصان لا يقال له هلا

(٢) الآية ١٥٠ من سورة الأنعام .

(٣) الآية ١٨ من سورة الأحزاب . ولم ترد «هلم» فى القرآن الكريم فى غير هاتين

الآيتين .

تَراكِها من إِبِلٍ تَراكِها أما تَرى الموتَ لَدَى أَوراكِها (١)
وبنو أسد يقولونه مبنياً على الفتح ، يقول : نَزَالَ بفتح اللام ،
وكذا في سائر الباب.

وتوسّع بعضُ النحويين في هذا القياس .

فأجاز ابنُ طلحة بناءه من أَفْعَلَ ، قياساً على دَرَكٍ من أدرك .
وأجاز الأَخفش أنْ يقال دَحْرَاجٍ ، وقَرطاسٍ ، قياساً على ماورد من
قَرقارٍ الذى هو من قَرَقَر .

وأما المبرّد فلم يقس شيئاً من هذا الباب ، وقفه جميعه على السماع .
وهذا الضرب ينحصر كما رأيت في اسم فعل الأمر ، أى هو من قبيل
الإنشاء الطلبي كذلك .

* * *

ومما يلحق باسم الفعل ضربٌ من أسماء الأصوات .

وأسماء الأصوات كلمات مبهمة تنقسم إلى ضربين :

١- الضرب الأول - وهو الملحق باسم الفعل - وهو ماخوِطٌ به
مالا يعقل ، مما يشبه اسم الفعل ، كقولهم في دعاء الإبل لتشرب : جى جى ،
وهو أمرٌ لها بورود الماء . وفي دعوتها لتُعلف : هاها ، وهو أمرٌ لها بتناول
العلف . وفي دعاء الضأن يقولون : حاحا ، وفي دعاء العز : عاعا ، وفي
زجر الخيل : هَلا ، وفي زجر الإبل : حَوْب ، وفي زجر البغل : عَدَس .
قال يزيد بن مفرّغ :

عَدَسُ مالِعبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمِنْتَ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

(١) لطفيل بن يزيد الحارثي ، شاعر فارس جاهلي . الخزائن ٢ : ٣٥٥ .

وهذا ضربٌ من ضروب الإنشاء الطلبي . وإنّما لم يُدمجوه في اسم الفعل لأنّه لم يتحمّل الضمير كما تحمّله اسم الفعل.

والضرب الثاني : ما كان حكايةً لصوت حيوان كغاق لصوت الغراب ، وشيب لصوت مشافر الإبل عند الشرب . أو حكايةً لصوت غير الحيوان ، كطاق لصوت الضرب ، وطق لصوت وَقَعَ الحجارة بعضها على بعض ، وَقَبْ لصوت وقع السيف على الضريبة .

والحقُّ أن ضبط هذه الأسماء وحصرها إنّما هو من عمل اللغويّ ، أما حظُّ النحويّ فإنّ يتكلّم على بنائها كما ذكر ابن قاسم (١) . قال السيوطي : وهذه الأسماء - يعني أسماء الأصوات - كلّها مبنية ، لشبهها بالحروف المهملة في أنّها لاعاملة ولا معمولة .

المراجع :

- سيبويه ١ : ١٢٢ - ١٢٩ ابن يعيش ٤ : ٢٥ - ٥٢ الرضى ٢ : ٦١ - ٧١
 الإنصاف ١٤٠ - ١٤٣ ، ٣٠٧ - ٣١٨ الشذور ٤٨٤ - ٤٩٦ ابن عقيل
 ٢ : ٢٣٧ - ٢٤٠ التصريح ٢ : ١٩٥ - ٢٩٩ ، ٢٠١ - ٢٠٢ الأشموني والصبان
 ٣ : ١٩٤ - ٢٠٧ المجمع ٢ : ١٠٥ - ١٠٧ الدسوقي على المغني ١ : ٢٠٠ - ٢٠٢

(١) المجمع ٢ : ١٠٧ . وابن قاسم هو الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري ، ويعرف أيضاً بابن أم قاسم ، وهي جدته أم أبيه نسب إليها . واسمها زهراء . توفي سنة ٧٤٩ .

الردع

الردع معناه الزجر ، وليس للردع إلا حرف واحد ، هو كلاً ، ومعناه معنى إنشائي ، قال الدسوقي : « كان يمكن أن يكون اسم فعل معناه ارتدع وانزجر ، إلا أن تأدية المعاني بالحروف أولى لأكثريته . تقول لشخص : فلان يبغضك ، فيقول لك : كلاً ، ردعاً لك . ويقول المتكلم : يظن فلان أنه خير قومه ؟ كلاً إن في قومه من هو خير منه .

ويقول لك شخص : اجف فلاناً لأنه يجفوك ، فتقول له : كلاً لن أجفوه .

فالزجر كما يكون مصحوباً بتكذيب المخاطب ، يكون كذلك مصحوباً بتكذيب الغائب ، أو مصحوباً بإعلان المخالفة . -

تأصيل كلمة كلاً :

واختلف النحاة في تأصيل (كلاً) ، فذهب ثعلب إلى أنها مركبة من كاف التشبيه ولا النافية ، قال : وإنما شددت لامها لتقوية المعنى ، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين .

وهي عند غير ثعلب بسيطة لا تركيب فيها .

اختلاف النحاة في معناها :

ذهب الخليل وسيبويه ، والمبرد ، والزجاج ، وأكثر البصريين إلى أنها حرف معناه الردع والزجر ، لا معنى لها عندهم إلا ذلك ، حتى إنهم يجيزون أبداً الوقف عليها والابتداء بما بعدها ، وحتى قال جماعة منهم :

متى سمعتَ كَلًّا في سورةٍ ، فاحكم أنها مكية ، لأن فيها معنى التهديد والوعيد ، وأكثر ما نزل ذلك بمكة .

وهذا دفاعٌ لاطائل تحته ، إذ يحتمل أن يكون قد نزل في المدينة ما يتعلق بأهل مكة زجرًا لهم عما كانوا قد صنعوا من قبل .

ويُبطل قول الخليل ومن وافقه ، أن بعض آي الكتاب لا يمكن حمل (كلا) فيه على معنى الزجر إلا بتعسف شديد . نحو : « في أي صورة ما شاء ركبك . كلاً بل تكذبون بالدين (١) » ، « يوم يقوم الناس لرب العالمين ، كلاً إن كتاب الفجار لفي سجين (٢) » ، « ثم إن علينا بيانه . كلاً ، بل تحبون العاجلة (٣) » .

ويظهر هذا التعسف بوضوح في تأويل الطبري وجماعة ، لقوله تعالى : « وما هي إلا ذكري للبشر . كلاً والقمر (٤) » حيث قالوا : إنه لما نزل في عدد خزنة جهنم : « عليها تسعة عشر » قال بعضهم : اكفوني اثنين وأنا أكفيكم سبعة عشر ، فنزلت « كلاً والقمر » زجرًا له .

فالحق ما قاله الكسائي وأبو حاتم ومن وافقهما ، وما أضافه النضر ابن شميل والفراء ومن وافقهما : أن معنى الردع والزجر ليس مستمرًا فيها . فزادوا من معانيها أنها :

١ - تأتي بمعنى حقًا ، وهو رأي الكسائي ومتابعيه ، كما في قوله تعالى : « كلاً والقمر » ، « كلاً إن الإنسان ليطغى (٥) » .

قال الرضي : « وإذا كانت بمعنى حقًا جاز أن يقال إنها اسمٌ بنيت

(١) الآية ٨ ، ٩ من سورة الانفطار . (٢) الآية ٥ ، ٦ من سورة المطففين .

(٣) الآية ١٩ ، ٢٠ ، من سورة القيامة . (٤) الآية ٣١ ، ٣٢ من سورة المذثر .

(٥) الآية ٦ من سورة الملق .

لكون لفظها كلفظ الحرفية ، ومناسبة معناها لمعناها ، لأنك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقاً لضده ، لكن النحاة حكموا بحرفيتها إذا كانت بمعنى حقاً أيضاً ، لِمَا فهموا من أَنَّ المقصود تحقيق الجملة كالمقصود بآن ، فلم يخرجها ذلك عن الحرفية .

ولما كانت بمعنى حقاً لم يجز الوقف عليها ، لأنها من تمام ما بعدها . ويجوز الوقف إذا كانت للردع ، لأنها ليست من تمام ما بعدها .

٢- وتأتى بمعنى الاستفهامية ، وهو ما فهمه أبو حاتم ومُتَابِعُوهُ ، كقوله تعالى : « كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ^(١) » .

٣- وحرف جواب بمعنى نعم . وهو ما قاله النَّضْرُ بن شُمَيْلٍ والفَرَّاءُ ومن وافقهما .

وحملوا عليه قوله تعالى : « كَلَّا وَالْقَمَر ^(٢) » .

المراجع :

ابن يعيش ٩ : ١٦ - ٥٥ الرضى ٢ : ٣٧٢ - ٣٧٣ الجمع ٢ : ٧٤ الصاحبى ١٣٣ - ١٣٤ .
والصاحبى رسالة خاصة فى (كلا) .

(١) الآية ١٠٠ من سورة المؤمنون .

(٢) الآية ٣٢ من سورة المذثر

الْمَقْسَمُ

ومعناه الحلف واليمين . والقسم ضرب من ضروب الإنشاء غير الطلبي . وهو إما أن يكون بجملة فعلية نحو : أقسم بالله . أو بجملة اسمية : نحو : يمين الله لأفعلن كذا . أو بأدوات القسم الجارة لما بعدها . ولنبدأ بالكلام على أدوات القسم لأنها أكثر استعمالاً في هذا الغرض .

وأدوات القسم هي : الباء ، الواو ، التاء ، اللام ، الميم المكسورة ، مِنْ . ١ - أما (الباء) فهي الأصل في القسم ؛ لأنها حرف الجر الذي يعدى به الحلف ، يقال : أحلف بالله ، وأقسم بالله ، ونحو ذلك . قال تعالى : «وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ (١)» . وقال زهير :

فأقسمتُ بالبيت الذي طافَ حوله رجالُ بنوهُ من قُريشٍ وجُرْهُمِ
ويؤيدُ أيضاً أنها الأصلُ في القسم أنها تدخل على المضمر كما تدخل على المظهر ، فتقول : بالله لأقومنَّ ، وبه لأفعلنَّ . وقال الشاعر (٢) :

رأى برقاً فأوضعَ فوقَ بكرٍ فلا بكٍ ، ما أسألَ وما أغامَا

(١) الآية ١٠٩ من سورة الأنعام ، و ٣٨ في النحل ، و ٥٣ في النور ، و ٤٢ في فاطر .

(٢) هو عمرو بن ربوع بن حفظة ، كما في نوادر أبي زيد ١٤٦ . والضمير في «رأى» للضيف في بيت قبله ، وهو :

* ألا لله ضيفك يا أماسا *

وهذا الشطر مما لم يعرف عجزه وضاع . أوضح : سار الإيضاع ، وهو ضرب من السير . والمراد بالضيف هنا السعلة التي تزوجها واشترط عليه أهلها أن يجنبها رؤية البرق ، لئلا تهرب . فأعجزه ذلك ، وهربت منه موضوعة فوق بكر من الإبل . ما أسأل وما أغام : أى لم يسقط البرق مطراً ، ولم يتكاثف صحابه . وانظر الحيوان للجاحظ ١ : ٤ / ١٨٦ : ٤ / ٤٨٢ : ٦ / ١٩٧ .

أما الواو فلا تدخل إلَّا على المظهر ، فلا تقول : وَهْ لَأَفْعَلْنَ . فبهذا صارت الباء أمَّ الباب (١) .

٢- الواو ، والظنُّ أَنَّ أصلها الباء كما ذكر بعض النحويين . وذلك أَنَّهُ لما كثر استعمال أقسم بالله ونحوه وأرادوا التَّخْفِيفَ حذفوا الفعل أوَّلًا فقالوا : بالله ، ثم تدرَّجوا فأبدلوا الباء واوًا ، لأنَّ الواو أخفُّ فقالوا : والله . ولوao القسم شروط ثلاثة :

- ١- حذف فعل القسم معها ، فلا يقال أقسم والله .
 - ب- أَلَّا تستعمل في قَسَمِ الطَّلَب - وسيأتي الكلام عليه - فلا يقال : والله أَخْبِرْنِي ، كما يقال : بالله أَخْبِرْنِي .
 - ج- أَلَّا تدخل على ضمير ، كما سبق القول .
- ٣- التَّاء ، وهى بدلٌ من الواو ، كما قالوا : تُراث ، وتُكَلَّة ، واتَّعد ، فى : وُراث ، ووُكَلَّة ، واوتَّعد . فلهذا قَصُرَتْ عن الباء والواو فى دخولهما على لفظ الجلالة وغيره ، فهى لا تدخل إلَّا عليه ، لكن حكى أبو الحسن الأَخْفَش : تَرَبَّ الكعبة لَأَفْعَلَنَّ ، يريدون : وربَّ الكعبة . وهو قليل . وحكى السيوطى أَنَّها تدخل على الرحمن وعلى الحياة ، فيقال : تالرحمن وتحياتك . ويشترط للقسم بها ما اشترط فى الواو .

٤- اللام ، وهى تكون للقسم والتعجب معاً ، وتختص باسم الله تعالى ، كما جاء فى قول مالك بن خالد الخُناعى الهذلى :

لِلّهِ يَبْقَى عَلَى الْآيَّامِ ذُو حَيْدٍ بِمَشْخَرٍ بِهِ الظِّيَّانُ وَالْآسُ^(٢)

(١) انظر ما مضى فى ص ١٣٧، ٧٠ .

(٢) الخزانة ٤ : ٢٣١ . ورواية الهذليين ٣ : ٢ : « والخفس لن يعجز الأيام » . ونسبه

سيبويه فى كتابه ٢ : ١٤٤ إلى أمية بن أبى عائد الهذلى .

٥- من مكسورة الميم ، وقد تضمّ ، وهي مختصة بلفظ «رَبِّي» لا يقسم بها مع غيره . يقولون : مِنْ رَبِّي لِأَفْعَلَنَّ كَذَا . وَمَنْ ضمّ الميم أراد الدلالة على تغيّر معناها وخروجها من بابها ، وهو معنى الابتداء .
 وذهب الكوفية إلى أَنَّ «مَنْ» المضمومة مقصور من «أَيْمُنُ الله» ، والمكسورة مقصورة من «يَمِينُ الله» .
 وقال العرب أيضاً : مَنْ الله ، بفتحتين . وَمِنْ الله بكسرتين ، كما ذكر الرضى .

٦- الميم المكسورة . قالوا : مِ الله لِأَفْعَلَنَّ كَذَا . ذكرها ابن يعيش وقال : ذهب قومٌ إلى أَنَّ الميم في مِ الله بدلٌ من الواو ، لَأَنَّهَا من مخرجها وهو الشّفة ، أبدلت منها كما أبدلت في فَمِ وأصلها فوه^(١) .
التعويض عن حرف القسم :

ويختص لفظ الجلالة بجواز حذف حرف القسم مع تعويضه بإحدى ثلاث :

- ١- ها التنبيه .
 - ٢- همزة الاستفهام .
 - ٣- قطع همزة «الله» في الدرّج .
- ١- فمع ها التنبيه لابدّ من أَنَّ تحيَّ بلفظ «ذا» بعد المقسم به .
 تقول : لاها الله ذا ، وإي ها الله ذا .
 قال الرضى : والظاهر أَنَّ حرف التنبيه من تمام اسم الإشارة ، قدّم على لفظ المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضاً منه .
 وأما «ذا» فقال الخليل : إنها خبر لمبتدأ محذوف ، أى الأمر ذا .

(١) بضم الفاء ، أو بالتحريك ، كما في اللسان . وفيه بحث .

أَوْ فاعِل لفعل محذوف ، أَى لِيَكُونَنَّ ذَا . فهِى مِنْ جُمْلَةِ جَوَابِ الْقِسْمِ .
وَقَالَ الْأَخْفَشُ : هِى مِنْ جُمْلَةِ الْقِسْمِ نَفْسِهِ ، فَتَكُونُ صِفَةً لِلَّهِ ،
أَوْ مُبْتَدَأً خَبَرَهُ مَحْذُوفٌ ، أَى ذَا قِسْمِ .

٢- وَأَمَّا هَمْزَةُ الِاسْتِفْهَامِ فَكَقُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ
سَعُودٍ لَمَّا قَالَ : هَذَا رَأْسُ أَبِي جَهْلٍ : « اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ » . وَكَقُولِ
الْحَبَّاجِ فِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ : « اللَّهُ لِيَقُومَنَّ عَبْدٌ مِنَ الْعَبِيدِ فَيَقُولَنَّ كَذَا
وَكَذَا » . وَالِاسْتِفْهَامُ فِي هَذَا النَّصِّ الْأَخِيرِ إِنْكَارٌ .

٣- وَأَمَّا قَطْعُ هَمْزَةِ اللَّهِ فِي الدَّرَجِ فَهُوَ فِي أُسْلُوبٍ مُعَيَّنٍ ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ
قَبْلَهُ فَلَا مَسْبُوقَةَ بِهِمْزَةِ اسْتِفْهَامٍ . تَقُولُ لِشَخْصٍ : هَلْ بَعْتَ دَارَكَ ؟
فَيَقُولُ : نَعَمْ . فَتَقُولُ : أَفَاللَّهِ لَقَدْ كَانَ كَذَا ؟

وَيَجُوزُ دُخُولُ الْفَاءِ مِنْ غَيْرِ اسْتِفْهَامٍ نَحْوُ : فَاللَّهِ لَقَدْ كَانَ كَذَا ؟

وَإِنَّمَا لَمْ تَكُنْ هَمْزَةُ الِاسْتِفْهَامِ هِىَ الْعَوْضَ مِنْ حَرْفِ الْقِسْمِ هُنَا
لِلْفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ لَفْظِ الْجَلَالَةِ بِفَاءِ الْعُطْفِ .

أنواع القسم :

والقسم على ضربين :

١- قَسَمَ السُّؤَالُ ، وَيُسَمَّى قَسَمَ الْطَلْبِ أَيْضاً ، وَهُوَ مَا كَانَ جَوَابُهُ
مَتَضَمِّناً طَلِباً : مِنْ أَمْرٍ ، أَوْ نَهْيٍ ، أَوْ اسْتِفْهَامٍ . وَهُوَ نَحْوُ قَوْلِكَ : يَا اللَّهِ
لَتَفْعَلَنَّ ، نَشَدْتُكَ اللَّهُ إِلَّا مَا فَعَلْتَ كَذَا ، عَمَّرْتُكَ اللَّهُ لَتَفْعَلَنَّ كَذَا ، عَمَّرَكَ
اللَّهُ لَا تَنْسَ وَدَنَا ، قَعْدَكَ اللَّهُ وَقَعِيدَكَ لَا تُغِبَّ زِيَارَتَنَا ، بِدِينِكَ هَلْ فَعَلْتَ
كَذَا . وَمِنْهُ مَا أَنْشَدَهُ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْخَزَانَةِ :

* يَعْمرُكَ هَلْ رَأَيْتَ لَهَا سَمِيّاً (١) *

وقد يستعمل لعمرُك في قسم السُّؤال . وتقول أيضاً في قسم الطلب :
 بالله لتفعلنَّ وليفعلنَّ ، فيكون خيراً بمعنى الأمر ، كما ذكر الرضى .

٢- قسم الإخبار ، وهو ما قصد به تأكيد جوابه ، كقولك : والله
 ما فعلت كذا ، وربىَّ إنى لصادق ، وعهد الله لأفعلنَّ كذا .

الجملة القسمية :

وللقسم جملتان بمنزلة جملة واحدة ، كما أنَّ جملة الشرط والجزاء
 بمثابة جملة واحدة . فللقسم جملة قسم وجملة جواب .

وجملة القسم إما أن تكون فعلية ، وإما أن تكون اسمية .
 فالفعلية كقولك : أقسم بحقك لأفعلنَّ كذا . فجملة أقسم بحقك
 هى جملة القسم ، وجملة لأفعلنَّ كذا هى جواب القسم .

وجملة القسم الاسمية ضربان :

١- الضرب الأول ماصدراً بلفظ خاص بالقسم لا يكون في غيره
 كايمنُ الله ، ولعمرُك . وهذا يجب حذف خبره ، كما سبق في باب
 المبتدأ والخبر ، والتقدير : قسمى ؛ أو ما أقسم به .

٢- والثانى : ماصدراً بلفظ غير خاص بالقسم ، كإمانة الله وعهد الله .
 وهذا يجوز حذف خبره وإثباته .

و(ايمن) لفظ وضع للقسم ، مشتق عند سيبويه من اليمن وهو
 البركة ، وألفه وصل ، ولم تجزْ همزة وصل في الأسماء مفتوحة غيرها ،
 وقد تكسر . وهو عند الكوفية جمع يمين ، وقد تصرفوا فيه بأنواع
 التخفيف فحذفوا نونه تارة فقالوا : ايمُ الله ، ومنهم من حذف مع
 النون الياء فقال : أمُ الله لأفعلنَّ ، ومنهم من يتصرف تصرفاتٍ أخرى
 سبق القول فيها في أوائل هذا الباب عند ذكر الأدوات .

وأجاز قومٌ من الكوفيين وابن كيسان وابن دُرستويه والسيرافي أن تجعل همزتها همزة قطع .

حذف المقسم به :

وقد يحذف المقسم به ، كما جاء في قول امرئ القيس^(١) :
فأقسمُ لو شئْ : أنا رسولُه سيواك ، ولكن لم نجدُ لك مدفعا
أى أقسم بالله ، أو بما يقسم به .

حذف جملة القسم :

١ - قد تحذف جملة القسم ويقوم مقامها بعض حروف التصديق ، وهو (جبر) بمعنى نعم . والجامع أنَّ التصديق توكيد وتوثيق كالقسم ، تقول : جبرٍ لأفعلن ، كأنك قلت : نعم والله لأفعلن .

٢ - وقد تحذف لدلالة بعض الظروف عليها ، لكثرة استعماله مع القسم ، كقولك : لا أفعله عوض ، أى والله لا أفعله .

جواب القسم :

للقسم جواب كما للشرط جواب ، وقد عرفت قبل أنَّ القسم قسمان : قسم طلب ، وقسم إخبار .

١ - أما قسم الطلب فجوابه الأمر ، أو النهى ، أو الاستفهام ، كقول المجنون :

بدينك هل ضَمَمْتَ إِيَّكَ ليلي وهل قَبَلْتَ قَبْلَ الصُّبْحِ فاهَا^(٢)
وقد يُجاب قسم الطلب بإلّا ولما ، وأن ، كقولك : نَشَدْتُكَ اللَّهَ لَمَّا
فعلت كذا . ومنه قول الأَحوص ، وهو من أبيات الكتاب^(٣) :

(١) ديوانه ٢٤٢ . ولعمري بن أبي ربيعة في ديوانه ١٦٩ قصيدة على هذا الوزن والروى ، وبعده في الخزائن ٤ : ٢٢٧ .

إذن لرددناه ولو طال مكثه لدينا ولكننا بحبك ولما

(٢) الخزائن ٤ : ٢١٠ . (٣) كتاب سيبويه ١ : ١٦٤ والخزائن ١ : ٢٣١ .

عَمَرْتُكَ اللَّهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتُ لَنَا هل كُنْتَ جَارَتُنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ
 ٢ - وَأَمَّا قَسَمُ الْإِخْبَارِ فِي جَوَابِهِ تَفْصِيلٌ ، لِأَنَّهُ لَا بَدَأَ أَنْ يُتْلَى
 بِجُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ أَوْ فِعْلِيَّةٍ :

الجواب بالجملة الاسمية :

والجملة الاسمية على ضربين :

(١) اسمية مثبتة . (ب) اسمية منفية .

١ - فإذا كانت الجملة الاسمية مثبتة صدر جوابها بيان المكسورة
 مشددة أو مخففة ، أو باللام . واللام تستعمل في الجواب بشروط معينة
 فيها تفصيلٌ وخلاف وقاه الرضى حقّه في شرحه للكافية .

ب - وإذا كانت منفية وجب تصديرها بما النافية ، حجازيةً كانت
 أو تميميةً ، أو بلا التبرئة على اختلاف أحوالها ، نحو : والله ما زيد فيها
 ولا عمرو ، والله لا رجل في الدار ، والله لا فيها رجل ولا امرأة . أو بيان
 النافية نحو : والله إن زيد قائم .

الجواب بالجملة الفعلية :

وهي إما أن يكون فعلها مضارعاً ، وإما أن يكون ماضياً .

١ - فإن كان مضارعاً فإما أن يكون مثبتاً وإما أن يكون منفياً :

١ - فإن كان المضارع مثبتاً فالأكثر تصديره باللام وكسعه بنون
 التوكيد نحو : والله لأخرجن ، إلا إن دخلت اللام على
 متعلّق بالمضارع مقدّم ، أو على حرف تنفيس ، فلا يؤتى
 بالنون ، اكتفاءً بإحدى علامتي الاستقبال عن الأخرى ،

نحو : «ولئن متُّم أو قُتِلْتُم لإِلى الله تُحْشَرُونَ^(١)» ، ونحو :
والله لسوف أخرج .

هذا إن كان المضارع استقبالاً ، فإن كان حالاً وجب
الاكتفاء باللام مطلقاً ، ولا يؤتى معها بالنون ، لأنَّها
علامة استقبال تنافى الحال .

ب - وإن كان المضارع منفيّاً كان نفيه بما ، وإن ، ولا . ولا يجوز
نفي المضارع بلم أو لن في جواب القسم ، لأنَّهم يَنْفُونَه بما
يجوز حذفه للاختصار كما سيأتى ، والعامل الحرفى لا يحذف
مع بقاء عمله ، وإن أبطلوا العمل لم يتعيَّن النَّافى المحذوف .
٢ - وإن كان الفعل ماضياً فإمّا أن يكون مثبتاً ، وإمّا أن يكون منفيّاً :
١ - فإن كان الماضى مثبتاً فالأولى الجمع بين اللام وقد ، نحو :
والله لقد خرج .

وأما إن كان الفعل نعم وبئس فلا يدخل عليه إلا اللام ، ولا تدخل
قد ، وذلك لعدم تصرف هذين الفعلين . قال زهير :

يَمِينًا لِنَعْمِ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبِرَمٍ
وإن طال الكلام أو كان فى ضرورة الشعر جاز الاقتصار على أحدهما
- أعنى اللام وقد - قال تعالى فى استطالة الكلام : «والشَّمْسُ وضحاها^(٢)»
إلى قوله : «قد أفلح من زكَّاهَا^(٣)» . وقال امرؤ القيس :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حِلْفَةً فَاجِرٌ لَنَأْمُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ
ويجب تقدير (قد) بعد اللام ، لأنَّ لام الابتداء لا تدخل على
الماضى المجرد .

(١) الآية ١٥٨ من سورة آل عمران .

(٢) الآية الأولى من سورة الشمس .

(٣) الآية ٩ من سورة الشمس .

ب - وإن كان منفيًا تعينَ أَنْ تكون أداة النفي (ما) ، نحو : والله ما قام .

اجتماع الشرط والقسم :

إن كان المقسم عليه جوابَ شرط مستقبل ، وسبق ذلك الشرط قسمٌ قرنت أداة الشرط كثيراً بلام مفتوحة تسمى موطئة ، أى ممهدة ومعينة لكون الجواب بعدها للقسم لا للشرط ، نحو قولك : والله لئن أتيتني لآتينك . ويجوز : والله إن أتيتني لآتينك . بتجريد أداة الشرط من اللام الموطئة .

فإن حُذِفَ القسم وقُدِّرَ فالأكثر المجيء باللام الموطئة ، تنبيهها على القسم . قال :

لئن كان إياه لقد حالَ بَعْدَنَا عن العهد والإنسان قد يتغير^(١)
وقد يجيء بلا لام ، كقوله تعالى : « وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ^(٢) » .

حذف النافي الوارد في جواب القسم :

لا يحذف النافي في جواب القسم إلا مع المضارع ، سواء أكان المضارع فعلاً من أفعال الاستمرار أم كان من غيرها .
فالأول كقول امرئ القيس :

فقلتُ يمينُ اللهِ أبرحُ قاعدًا ولو قَطَعُوا رأسي لذيكَ وأوصالي
والثاني : كقول مالك بن خالد الخناعي الهذلي :

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة من قصيدته المشهورة التي مطلعها :

أمن آل نعم أنت غاد فبكر غداة غسد أم رائج فهجير

(٢) الآية ١٢١ من سورة الأنعام .

تالله يبقى على الأيام ذو حيد بمشخر به الظيان والآس^(١)
 والملاحظ أيضاً أنَّ النَّافِي يحذف كثيراً مع أفعال الاستمرار ، ولو لم
 تكن في جواب القسم . قال خليفة بن برآز ، وهو جاهلي :
 تنفكُ تسمعُ ما حيد مت بهالك حتى تكونه^(٢)
 وإنما جاز فيها خاصة للزوم النفي إيّاها ، فلا يلتبس بالإيجاب .
حذف جواب القسم :

يحذف جوابُ القسم في حالتين :

١ - إذا جاء معترضاً في أثناء الكلام ، نحو : زيد والله قائم ، أو :
 قام والله زيد .

وجاء في نهج البلاغة : « قد والله لقوا الله » .

٢ - إذا تقدّم ما يدلُّ عليه ، نحو : زيد قائم والله .

فما ورد القسم في أثناءه ، وما تقدّم على القسم ، يكون جواب قسم
 من حيث المعنى ، أى يكون دالاً على الجواب ، كما تكون « أكرمك »
 في : أكرمك إن أتيتني ، دليلاً على الجواب لا جواباً .

وقد يفهم جوابُ القسم ممّا يدلُّ عليه سياق الكلام ، كما في قوله
 تعالى : « والفجر . وليالٍ عشر^(٣) » ، يقدر جواب القسم : لِيُؤْخَذَنَّ ، أو
 ليعاقبنَّ ، لدلالة قوله بعده : « ألم ترّ كيف فعل ربك بعاد^(٤) » .

المراجع :

سبويه ١ : ٤٥٤ - ٤٥٦ / ٢ : ١٤٣ - ١٧٤ ابن يعيش ٨ : ٣٢ - ٣٧ /
 ٩ : ٢٠ - ٢١ الرضى ٢ : ٣٠١ ، ٣١٧ الإنصاف ٢٣٩ - ٢٤٩ المغني ١ : ١٧٩
 المصنف ٢ : ٣٨ - ٤٥ الخزانة ١ : ٤ / ٢٣١ : ٤٧ ، ٢١٠ ، ٢٣١ .

(٢) الخزانة ٤ : ٤٨ .

(١) انظر ما سبق في ص ١٦٣ .

(٤) الآية ٦ من سورة الفجر .

(٣) الآية ١ ، ٢ من سورة الفجر .

نون التوكيد

ولتوكيد الفعل بالنون - ثقيلة كانت أم خفيفة - علاقة وثيقة بالأساليب الإنشائية ، ولذا نجدُها لا يؤكدُ بها الفعل الماضي لفظاً ومعنى ، لأنها تخلّصُ الفعل للاستقبال ، وهذا ينأى المضى .

ومَّا سمع من توكيد الماضي قوله عليه الصلاة والسلام : « فإِذَا أَدْرَكْنَ أَحَدٌ مِنْكُمُ الدَّجَالَ » . وقول الشاعر :

دَامَنَّ سَعْدُكَ إِن رَحِمْتَ مَتِيماً لَوْلَاكَ لَمْ يَكْ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا^(١)
فهذا فعْلان ماضيان في اللَّفْظ ، ومعناهما مستقبل ، فلذا صحَّ توكيدهما .

ونحن نجد أنَّ نَوْنِي التَّوكِيدِ كثيراً ما تلحقان ضروباً شتى من الأفعال الإنشائية أو الأفعال التي لها علاقة بالإنشاء .

١ - فعل الأمر ، سواء أكان دالاً على الطلب ، نحو : قُومَنَّ ، أو على الدُّعَاءِ نحو :

* فَأَنْزِلْنِي سَكِينَةً عَلَيْنَا^(٢) *

وهذا تأكيده جائز .

٢ - المضارع الواقع في جواب القسم غير مفعول من لامه بفاصل ، وبشرط أن يكون مثبتاً مستقبلاً ، نحو : « وَتَاللَّهِ لَا أَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ^(٣) » .

(١) أورده العيني في ٤ : ٣٤١ وفي شواهد (الكلام) . وكذا السيوطي في شواهد المغني ٢٥٨ .

(٢) من رجز لعامر بن الأكوع في السيرة ٧٥٦ جوتنجن .

(٣) الآية ٥٧ من سورة الأنبياء .

وهذا توكيده بإحدى النونين واجبٌ.

٣ - المضارع الواقع بعد أداة طلب :

١ - للأمر ، نحو : لتقومن ، وليذهبن .

ب - أو النهي ، نحو : « وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهُ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ^(١) »

ح - أو الدعاء كقول خرنق :

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُرُزِ

د - أو العرض ، كقوله يخاطب امرأة :

هَلَّا تَمَنَّيْتُ بَوَعْدٍ غَيْرٍ مَخْلُفَةٍ كَمَا عَهَدْتُكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ ^(٢)

قال صاحب التصريح : أكد تُمَنَّيْتُ بكسر النون الأولى بعد حرف

العرض . وأصله تَمَنِّيْتُ ، حذف نون الرفع مع الخفيفة حملاً على حذفها مع

الثقيلة لتوالي النونات ، وحذف الياء لالتقاء الساكنين .

ه - أو التمني ، نحو :

فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمَلْتَقَى تَرَيْنِي لَكِي تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤٌ بَلَكَ هَائِمٌ ^(٣)

و - أو الاستفهام ، كقوله :

* أَقْبَعَدَ كَنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلًا ^(٤) *

وهذه الضروب من الأفعال يكثر فيها التوكيد .

وإذا استقرأنا باقي أنواع الأفعال ، من حيث التوكيد بالنونين ،

وجدنا جميع الأساليب الإنشائية خاضعةً لنظام التوكيد بالنونين ، بين

الوجوب ، والجواز ، والكثرة .

(١) الآية ٤٢ من سورة إبراهيم . (٢) أورده العيني في ٤ : ٣٢٢ ولم يعرف قائله .

(٣) وكذا أورده العيني في ٤ : ٣٢٣ ولم يعرف قائله .

(٤) أورده العيني في ٤ : ٣٤٠ ولم يعرف تشمته ولا قائله ، وكذا صاحب الخزانة في ٤ : ٥٥٨

والتصريح في ٢ : ٢٠٤ والجمع في ٢ : ٧٨ . ونسب في بعض نسخ سيبويه إلى مقنع . وقد نبه الشنقيطي في حواشي الخزانة أنه لا مرئ القيس . وقد وجدته كذلك في ديوان امرئ القيس ٣٥٨ . وصدره

في الديوان : * قالت فطيمة حلَّ شعرك مدحه *

ولا كذلك الأساليب الخبرية التي يقلُّ فيها ذلك التوكيد ، أو يمتنع

المراجع :

- سيبويه ٢ : ١٤٩ - ١٥٤ ابن يعيش ٩ : ٣٧ - ٤٥ الرضى ٢ : ٣٧٤ - ٣٧٨
 الإنصاف ٣٨١ - ٣٩٠ ابن عقيل ٢ : ٢٤١ - ٢٤٠ التصريح ٢ : ٢٠٣ - ٢٠٩
 الأشموني والصبان ٣ : ٢١٢ - ٢٢٦ المجمع ٢ : ٧٨ - ٧٩ .

نواصب الفعل

إِنَّمَا يَعْنِينَا فِي هَذَا الْبَابِ حَرْفَانِ يُنْصَبُ بَعْدَهُمَا الْمَضَارِعُ بِأَنْ مَضْمُرَةٌ
وَجَوِبًا فِي قَوْلِ جَمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ ، أَوْ يَنْصَبُ بِهِمَا فِي قَوْلِ غَيْرِهِمْ ، وَهُمَا
فَاءُ السَّبَبِيَّةِ ، وَوَاوُ الْمَعْيَةِ ، إِذْ اشْتَرَطَ النَّحَاةُ قَاطِبَةً أَنْ يُسَبِّقَا بِنِوْنٍ أَوْ
طَلَبٍ ، فَكَلَامُنَا هُنَا عَلَى الطَّلَبِ السَّابِقِ لِهَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ .

١ - أَمَّا فَاءُ السَّبَبِيَّةِ فَتُسَبِّقُ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ الطَّلَبِ ، وَهِيَ الْأَمْرُ ،
وَالنَّهْيُ ، وَالِدُّعَاءُ ، وَالِاسْتِفْهَامُ ، وَالْعَرْضُ ، وَالتَّحْضِيضُ ، وَالتَّمْنَى ،
وَالرَّجَاءُ .

فَالْأَمْرُ كَقَوْلِ أَبِي النَّجْمِ الْعَجَلِيِّ :
يَا نَاقُ سِيرِي عِنْقًا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا
وَالنَّهْيُ نَحْوُ : « لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ^(١) » .
وقوله :

لَا يَخْدَعَنَّكَ مَأْثُورٌ وَإِنْ قَدُمْتُ تَرَأُّهُ فَيَحِقُّ الْحَزْنَ وَالنَّدْمُ ^(٢)
وَالدُّعَاءُ نَحْوُ : « رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالَهُمْ وَاشْدُدْ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ فَلَا
يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ^(٣) » ، وَقَوْلُهُ :
رَبِّ وَفَّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنِ ^(٤)

(١) الآية ٦١ من سورة طه .

(٢) التراث : الوراثة ، جمع وارث بإبدال الواو تاء .

(٣) الآية ٨٨ من سورة يونس .

(٤) أورده العيني في ٤ : ٣٨٨ ولم ينسبه .

والاستفهام نحو : « فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ^(١) » ، وقوله :
 هل تَعْرِفُونَ لُبَانَانِي فَأَرْجُو أَنْ تُقْضَى فِيرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ فِي الْبَدَنِ ^(٢)
 والعرض نحو : أَلَا تَزُورُنَا فَنَكْرِمَكَ ، وقوله :

يا ابنَ الكرامِ أَلَا تَدْنُو فَنُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا ^(٣)
 والتَّحْضِيضُ نحو : « لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكُونُ
 مِنَ الصَّالِحِينَ ^(٤) » ، وقوله :

لَوْلَا تَعُوجِينَ يَا سَلْمَى عَلَى دَنِيفٍ فَتَخْمَدِي نَارَ وَجْدٍ كَادَ يَفْنِيهِ ^(٥)
 والتَّمَنِّيُ نحو : « يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً ^(٦) » ، وقوله :
 يَا لَيْتَ أُمِّ خُلَيْدٍ وَاَعْدَتُ فَوْفَتُ وَدَامَ لِي وَلَهَا عُمَرُ فَنَصْطَحِبَا ^(٧)
 وأماً (الرجاء) فقد اختلف في سماعه ، ورُويَ عن الفراءِ ثبوتُ ذلك ،
 كقراءة حفصٍ عن عاصم : « لَعَلِّي أَيْلُغُ الْأَسْبَابَ . أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ
 فَاطْلُغَ ^(٨) » ، وكذلك : « لَعَلَّهُ يَزْكِي . أَوْ يَذْكُرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ^(٩) » ،
 وكقول الرَّاكِزِ ، وأنشده الفراءُ :

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتَهَا يُدِلُّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَائِهَا ^(١٠)
 فتستريح النفسُ من زفرائِها

(١) الآية ٥٣ من سورة الأعراف .

(٢) العين ٤ : ٣٨٨ : « أقول : أنشده الفراء ولم ينسبه » .

(٣) العين ٤ : ٣٨٩ . ولم يعرف نسبته .

(٤) الآية ١٠ من سورة المنافقين ، وهذه قراءة أبي عمرو ، ووافقه الحسن واليزيدي وابن محيصن . وقرأ الباقون : « وأكن » بالجزم ، عطفاً على محل فأصدق في رأى الزمخشري ، أو على توهم الشرط الذي يدل على التقي في رأى الخليل . إتحاف فضلاء البشر ٤١٧ .

(٥) من شواهد الأشتوني . (٦) الآية ٧٣ من سورة النساء .

(٧) العين ٤ : ٣٨٩ - ٣٩٠ بدون نسبة . (٨) الآية ٣٦ ، ٣٧ من سورة غافر .

(٩) الآية ٣ ، ٤ من سورة عبس .

(١٠) العين ٤ : ٣٩٦ : « أقول : أنشده الفراء ولم ينسبه إلى راجزه » .

وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَلَا يَعْتَرِفُونَ بِهَذَا السَّمَاعِ بَلْ يُؤَوِّلُونَهُ .
 ففي الآية الأولى نصب الفعل جواباً لقوله : « ابن لي صرحاً لعلِّي
 أبلغُ » ، أو عطفاً على « الأسباب » ، على حدّ قوله :
 * وَلُبِسَ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي ^(١) *
 أو عطفاً على المعنى في « لعلِّي أبلغُ » ، فإنَّ خبر « لعلَّ » يقتدر بأنَّ كثيراً ،
 نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « فلعلَّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من
 بعضٍ ^(٢) » .

وفي الآية الثانية نُصِبَ الفعل عطفاً على المعنى ، كما قيل في الآية قبلها .
 وذهب أبو موسى الحامضُ في الرَّجَاءِ مذهباً ، جعل ما ورد منه
 منصوباً فلتضمينه معنى التَّمَنَّى ، وأجاز القياسَ في كلِّ ما ساغ فيه
 تضمين معنى « ليت » .

هذا . وقد اشترط جمهور النحويين التَّمَحُّضُ في الثلاثة الأولى ،
 وهي الأمر ، والنهي ، والدُّعَاءُ ؛ وذلك ليخرجَ الطلبُ باسم فعل الأمر ،
 وبالمصدر الواقع بدلاً من الأمر ، أو بما لفظه الخبر ، نحو : صَهْ
 فَأَكْرَمُكَ ، ونحو : سَكُوتاً فَيَنَامُ النَّاسُ ، ونحو : رَزَقَنِي اللَّهُ مَالاً فَأَنْفَقَهُ فِي
 الْخَيْرِ ، وحسبُكَ الْحَدِيثُ فَيَنَامُ النَّاسُ ؛ لِأَنَّ « حَسْبُكَ » إمَّا اسم فعلٍ
 مضارع بمعنى يكفيك ، أو اسمُ فاعلٍ بمعنى كافيك ، وَعَلَى كِلَا الْوَجْهَيْنِ
 جملته خبرية اللَّفْظِ إنشائية المعنى .

فليس لشيءٍ ممَّا سبق الاحتراز عنه جوابٌ منصوب عند جمهور
 النحويين .

(١) ليسون بنت بحدل الكلابية ، كما في الخزانة ٣ : ٥٩٢ والعينى ٤ : ٣٩٧ .

(٢) رواه البخارى في الأحكام والمظالم ، والشهادات . وترك الحيل . ومسلم في القضاء .
 والنسائي في القضاء ، وابن ماجه في الأحكام .

لكن أجاز الكسائي النَّصْبَ بعد الفاء المجاب بها اسمُ فعلٍ أمرٍ، نحو: صه ؛ أو خبرٌ بمعنى الأمر نحو: حسبك الحديث فينام الناس . كما أجاز النَّصْبَ في جواب الدُّعاء المدلول عليه بالخبر ، نحو : عَفَرَ الله لزيدِ فَيُدْخِلُهُ الْجَنَّةَ !

وأجاز ابن عصفور النَّصْبَ في جواب نَزَالَ ونحوه ، من اسم الفعل المشتقِّ الدَّالُّ عَلَى الأمر . وحكاه ابن هشام عن ابن جني .

واشترط ابن مالك للنصب في جواب الاستفهام ألا يتضمن الاستفهام وقوعَ الفعل في الزمن الماضي ، احترازاً من نحو قولك : لِمَ ضربت زيدا فيجازيك ؟ لَأنَّه قد فهم من هذا الاستفهام أَنَّ الضرب قد وقع .

ومن أصحاب هذا المذهب قديماً أبو عليِّ الفارسي .

٢ - وأما واو المعية فقد سمع النَّصْبَ معها بعد أربعة من أنواع الطَّلَب وهي: الأمر ، والنَّهْي ، والاستفهام ، والتَّمَنِّي . وقاس جمهرة النحويِّين عليها باقى أنواع الطَّلَب ، لكن قال أبو حيان : لا ينبغي أن يُقَدَّمَ عَلَى ذلك إِلَّا بسمع .

فمثال الأمر :

فقلت ادعى وأدعوا إِنَّ أُنْدى لصوت أَن ينادى داعيان^(١) والنَّهْي :

لَا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتى مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم^(٢)

(١) لدثار بن شيبان النمرى ، كما في الميى ٤ : ٣٩٢ . وقبلة :

تقول خليلتى لما اشتكىنا سيدركنا بنو القرم الهجان

(٢) قائله أبو الأسود الدؤلى . وقيل المتوكل الكنانى . العين ٣ : ٣٩٣ وشرح شواهد

المغنى ١٩٤ وحساسة البحرى ١٧٣ .

والاستفهام :

أَتَبَيْتُ رِيَّانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكَرَى وَأَبَيْتَ مِنْكَ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ^(١)
والتمنى نحو : «يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبَ بَيَّاتَ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ
الْمُؤْمِنِينَ^(٢)» ، في قراءة ابن عامر ، وحمزة ، وحفص^(٣) .

المراجع :

سيبويه ١ : ٤١٨ - ٤٢٧ ابن يعيش ٧ : ١٨ - ٤٠ الرضى ٢ : ٢٣١ - ٢٣١
الشنور ٣٦١ - ٣٧٨ ابن عقيل ٢ : ٢٧٣ ، ٢٧٨ التصريح ٢ : ٢٣٥ الأشموني
والصبان ٣ : ٣٠١ - ٣٠٨ المجمع ٢ : ١٠ - ١٦ .

(١) من شواهد الأشموني .

(٢) الآية ٢٧ من سورة الأنعام .

(٣) وقرأ باقي القراء : « ونكون » بالرفع . تفسير أبي حيان ٤ : ١٠٢ .

الجَوَازِمُ

والكلام في هذا الباب ينحصر في أربع مسائل :

- ١ - الجزم في جواب الطلب .
 - ٢ - الجزم بلام الأمر ، ولَا النّاهية .
 - ٣ - اقتران جملة جواب الشرط الإنشائية بالفاء .
 - ٤ - جواب القسم الاستعطافي المجتمع مع الشرط .
- وهذا بيان القول في كلّ منها :

المسألة الأولى

الجزم في جواب الطلب

أمّا الجزم في جواب الطلب فالأصل فيه أنّ كل ما دلّ على الطلب بنوعيه ، أى طلب الفعل وطلب التّرك ، سواء أكان بلفظ إنشائي أم بلفظ خبري ، فإنّ الفعل الواقع بعده إنّ قصد به الجوابُ جزم ، كقولك : جاهدْ تفزّ بالشهادة ، لا تعصِ الله تنلّ رضاه ، هل تزورني أزرك . وكذا سائر ضروب الطلب بنوعيه التي وردت بلفظ إنشائي .

ومثال الجزم بعد الأمر الذي بلفظ الخبر : «تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفُسِكُمْ ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون . يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ»^(١) .

(١) الآية ١١ ، ١٢ من سورة الصف .

وقولهم^(١) : « اتَّقَى الله أَمْرُؤُ فَعَلَ خَيْرًا يُثَبُّ عَلَيْهِ » ، فمعناها : آمَنُوا ، وليتَّق . ولفظهما الخبر .

وقد اختلف النحاة اختلافاً في عامل جزم هذا الجواب ، ولكن الذى نَقَصِدُهُ إنما هو الأسلوبُ نفسه الذى يَرُدُّ فيه المضارع مجزوماً في جواب الطلب . ولم يشترط النحويون شرطاً معيناً لجزم الفعل الواقع في جواب الطلب إلا في ضربين من ضروب الطلب ، وهما الأمر والنهى :

١ - أما شرط الجزم بعد النهى فهو صحَّة المعنى بإدخال إن قبل لا ، ومن ثمَّ جاز : لا تدنُ من الأسد تسلمُ ، وامتنع . لا تدنُ من الأسد يأكلُك ، خلافاً للكوفيين . وأما قولُ الصحابي^(٢) : « يا رسولَ الله لا تُشْرِفْ يَصْبِكَ سَهْمٌ^(٣) » ، وقوله صَلَّى الله عليه وسلَّم : « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا هَذَا يُؤْذِنَا بِرِيحِ الثُّومِ » ، فجزمه عَلَى الإبدال من فعل النهى لا عَلَى الجواب . عَلَى أَنَّ الرواية المشهورة في الثانى « يؤذينا » بالرفع .

ب - وأما شرط الجزم بعد الأمر فهو صحَّة المعنى بتقدير إن تفعل خلافاً للكسائي . ومن هنا صحَّ أَنْ تقول : أحسنْ إِيَّيْ أَحْسَنْ إِلَيْكَ ، بالجزم ، وامتنع : ابتعدْ عن النَّارِ تحترق .

المسألة الثانية

الجزم بلام الأمر ولا الناهية

وكلاهما خاصٌّ بالدخول عَلَى المضارع وجزمه :

(١) أى العرب ، كما في التصريح ٢ : ٢٤٣ .

(٢) هو أبو طلحة ، كما في التصريح ٢ : ٢٤٣ ، والإصابة لابن حجر ٢٨٩٩ . واسم أبي طلحة : زيد بن سهل .

(٣) كان ذلك يوم أحد ، كما في الإصابة . قال في التصريح : « وروى : لا تتناول

يصبك » .

١ - أَمَّا اللَّامُ فَالْكَلَامُ عَلَيْهَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَالضَّبْطُ ، وَمِنْ حَيْثُ مَدْخُولُهَا وَعَمَلُهَا وَهِيَ مَحذُوفَةٌ .

أَمَّا مَعْنَاهَا فَهُوَ الْأَمْرُ وَمَا أَشْبَهَهُ ، مِنْ الْإِلْتِمَاسِ وَالِدُّعَاءِ وَالتَّهْدِيدِ ، وَجَمِيعِ مَا يَخْرُجُ إِلَيْهِ الْأَمْرُ مِنْ مَعَانٍ مُجَازِيَةٍ ، وَإِنْ كَانَ مُعْظَمُ النَّحْوِيِّينَ لَا يَذْكُرُ إِلَّا الْأَمْرَ ، وَالْإِلْتِمَاسَ ، وَالِدُّعَاءَ .

وَحَرَكَةُ اللَّامِ هِيَ الْكَسْرَةُ ، وَفَتْحُهَا لُغَةٌ لِسُلَيْمٍ كَمَا فِي الْمُغْنَى . وَقِيلَ : إِنَّمَا تَفْتَحُ فِي لُغَةِ سُلَيْمٍ إِنْ فُتِحَ تَالِيهَا ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كُسِرَ نَحْوُ : لِيَتَذَنَّ ، أَوْ ضُمَّ نَحْوُ : لِيَتُكْرَمَ . وَيَجُوزُ تَسْكِينُهَا بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَثَمَ . وَتَسْكِينُهَا بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ أَكْثَرَ مِنْ تَحْرِيكِهَا .

وقد تحذف لام الأمر ويبقى عملها ، وذلك على ثلاثة أضرب :
١ - كثيرٌ مطَّردٌ ، وهو حذفها بعد قول بصيغة الأمر نحو : « قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ^(١) » .

٢ - قليلٌ جائزٌ في الاختيار ، وهو حذفها بعد قول غير أمر ، كقول منظور بن مرثد الأسدي :

قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا تِيذَنُ فَإِنِّي حَمَوُهَا وَجَارُهَا
وليس الرَّاجِزُ مضطراً ، لتمكنه من أن يقول : « ائِذَن » . وليس لقائل أن يقول : إنَّ هذا من تسكين المتحرك ، عَلَى أن يكون الفعلُ مستحقاً للرفع فسكَّنه اضطراباً ، لِأَنَّهُ لو كَانَ قَصْدُ الرَّفْعِ لَأَمْكَنَهُ أَنْ يَقُولَ : « تِيذَنُ إِنِّي » .

٣ - قليلٌ خاصٌّ بالضرورة ، وهو الحذف دون قول بصيغة الأمر أو بغير صيغته ، كقوله :

(١) الآية ٣١ من سورة إبراهيم .

محمدٌ تَفِدِ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالًا (١)

وقوله :

فَلَا تَسْتَطِلْ مَنِيَّ بِقَانِي وَمَدَنِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبٌ (٢)

أَمَّا (مدخولها) من الأفعال المضارعة فهو عَلَى الترتيب التالى من حيث الكثرة والقلّة :

١ - فأكثر دخولها عَلَى فعل الغائب ، نحو : ليقم ، وليقوم ، وليقوموا .

ويُلْحَقُ به فعل المخاطب المبني للمفعول نحو : لتكرم يا زيد ؛ فهذا كثير أيضاً ، لأنَّ الأمر فيه للغائب . وكذا فعل المتكلم مبنيًا للمفعول نحو : لتكرم ولأكرم .

٢ - وأقلُّ منه دخولها عَلَى فَعْلَى المتكلم - أعنى المضارع المبدوء بالألف والمبدوء بالتون - مبنيين للفاعل ، ومنه حديث : « قُومُوا فَلأَصِلْ لَكُمْ (٣) » ، « وَلِيَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ (٤) » .

٣ - وأقلُّ منه دخولها عَلَى فعل الفاعل المخاطب كقراءة عثمان ، وزيد ، وأبى ، وأنس : « فبذلك فلتفرحوا (٥) » ، وقوله عليه الصلوة والسلام :

(١) فى الخزنة ٤ : ٦٣٠ : « نسبہ الشارح فى الباب الذى بعد هذا لحسان ، وليس موجوداً فى ديوانه . وقال ابن هشام فى شرح شذور الذهب : قائله أبو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم . وقال بعض فضلاء العجم فى شرح أبيات المفصل : هو للأعشى » . وانظر العينى ٤ : ١٨ ، وسيبويه ١ : ٤٠٩ .

(٢) السيوطى فى شرح شواهد المعنى ٢٠٣ : « لم يسم قائله . قال العينى : يخاطب الشاعر به ابنه لما تمى موته » . وانظر العينى ٤ : ٤٢٠ .

(٣) لكم ، باللام . والحديث أخرجه البخارى فى الأذان ، ومسلم فى المساجد ، ومالك فى الموطأ فى قصر الصلاة ، الحديث ٣١ .

(٤) الآية ١٢ من سورة العنكبوت .

(٥) الآية ٥٨ من سورة يونس .

«لَتَأْخُذُوا مَصَاقِكُمْ». والأكثر في هذا الأخير الاستغناء عنه بفعل الأمر .

ب - وأما (لَا النَّاهِيَة) فالكلام عليها من حيث معناها ، وتأصيلها ومدخولها ، واتصالها بمجزومها :

أما (معناها) فهو النهى أصالة . وتُحمل عليه مجازات النهى ، من الالتماس ، والدُّعاء ، والتَّهديد ، والإرشاد ، والتَّمنى ، ونحو ذلك ، وإن كان معظم التَّحويين لا يذكر في ذلك إِلَّا النهى والدُّعاء والالتماس .

وأما (تأصيلها) فالحقُّ أنَّها حرفٌ قائم بنفسه ذو أصالة في لفظه وعمله . وزعم بعضهم أنَّ أصلها لَام الأمر زيدت عليها أَلِفٌ فانفتحت ، وبذلك انتقل معناها من الأمر إلى النهى . وزعم الكسائيُّ أنَّها لَا النَّاهِيَة والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها ، أى قبل لَا النَّاهِيَة ، كَأَنَّ أصل الكلام في لَا تَقُمْ : لَا تَقُمْ ، فحذفت لَام الأمر كراهية اجتماع لامين في اللَّفْظ .

وَلَا يخفى ما في القولين الأخيرين من التَّكَلُّف ، وما في القول الثانى خاصّة من أَنَّ المقصود من النهى طلب الكفِّ لا طلب التَّنْي بمعنى الانتفاء . وأما (مدخولها) من الأفعال المضارعة فهو عَلَى الترتيب التالى من حيث الكثرة والقلّة :

١ - فأكثر دخولها عَلَى فعل المخاطب ، كقولك : لَا تَفْعَل ، وَلَا تَفْعَلَا .

٢ - ثم دخولها عَلَى فعل الغائب ، نحو : لَا يَقُمْ ، وَلَا يَقُومَا ، وَلَا يَقُومُوا .

ويلحق به فعلاً المتكلم المبنيان للمجهول ، نحو : لَا أُخْرِجْ وَلَا نَخْرِجْ ، لأن حقيقة الأمر فيه للغائب .

٣ - وندر دخولها على فعلى المتكلم المبنيين للفاعل ، كقول النابتة :
لا أعرقن ربرباً حوراً مدامعها كأنهن نِعَاجٌ حول دَوَّارٍ
وقول الوليد بن عُقْبَةَ :

إذا ما خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدُّ لها أبدأ ما دام فيها الجُراضُ (١)
وأما (اتصالها بمجزومها) فهو لازمٌ ، إلا ما جاء في ضرورة الشعر ،
كقوله :

وقالوا : أَخانا لا تَحْشَعْ لظالمٍ عزيزٍ وَلَا ذا حقٍّ قومك تظلم (٢)
وأجاز بعضهم في قليل من الكلام الفصل بينها وبين مجزومها
بالظرف أو الجار والمجرور ، نحو : لا اليومَ تضربُ .

المسألة الثالثة

اقتران جملة جواب الشرط الإنشائية بالفاء
هناك مَوَاضِعُ يجب اقتران جواب الشرط فيها بالفاء .
وهذه المسألة النحوية مثالٌ للتَطَوُّرِ النحويِّ النَّاجِحِ .
وإليك سيرة هذه المسألة حسبَ تعقُّبِ لها :

١ - فقد بدأها سيبويه بصورة واحدة من صور الجواب ، وهي
صورة الجملة الاسمية ، ولم يذكر غيرها . ونصُّ كتابه (٣) : «واعلم أنه
لا يكون جواب الجزاء - ويعنى بالجزاء الشرط - إلا بفعلٍ أو بالفاء .
فأما الجواب بالفعل فنحو قولك : إن تَأْتَنِي آتَكَ ، وإن تضربُ أَضْرَبُ
ونحو ذلك . وأما الجواب بالفاء فقولك : إن تَأْتَنِي فَأَنَا صاحبك ،

(١) يعنى معاوية ؛ لأنه كان أكو لا . ونسب البيت أيضاً إلى الفرزدق كما في العين ٤ : ٢٠٠
والغنى وشرح شواهد ٢١٦ .
(٢) من شواهد الأشرف ٤ : ٤ .
(٣) كتاب سيبويه ١ : ٤٣٥ .

وَلَا يَكُونُ الْجَوَابُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِالْوَاوِ وَلَا بِتَمْ . أَلَا تَرَى أَنَّ الرَّجُلَ يَقُولُ : أَفَعَلَ كَذَا وَكَذَا ، فَتَقُولُ : فِإِذَنْ يَكُونُ كَذَا وَكَذَا . وَيَقُولُ : لَمْ أُعْثُ أَمْسٍ ، فَتَقُولُ : فَقَدْ أَتَاكَ الْغُوثُ الْيَوْمَ . وَلَوْ أَدَخَلْتَ الْوَاوَ وَثَمَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ تَرِيدُ الْجَوَابَ لَمْ يَجْزِ » .

وقد علّل السيرافي ذلك بقوله : «والذي أحوج إلى إدخال الفاء في جواب الجزاء أن أصل الجواب أن يكون فعلاً مستقبلاً ، لأنه شيء مضمون فعله إذا فعل الشرط ، أو وجد مجزوماً ملتبساً بما قبله من الشرط . وإن هي التي تربط أحدهما بالآخر ، ثم عرض في الكلام أن يجازى بالابتداء والخبر لنيابتتهما عن الجواب ، وإن لا تعمل فيهما ، ولا يقعان موقع فعل مجزوم ، فاتوا بحرف يقع بعده الابتداء والخبر وجعلوه مع ما بعده في موضع الجواب . واختاروا الفاء دون الواو وثم ، لأن حق الجواب أن يكون عقيب الشرط متصلاً به ، والفاء توجب ذلك » .

٢ - وقد فهم النحويون من صنيع سيبويه وصنيع شراحه أن كل ما لا يصلح للشرطية من الجواب وجب اقترانه بالفاء ؛ فتوسّع من جاء بعده من النحاة في القاعدة ، وفي الاستقراء ، فجعلوا اقتران جواب الشرط بالفاء سارياً في سبعة أمور نظمها بعضهم في قوله :

طَلْبِيَّةٌ وَاسْمِيَّةٌ وَبِجَامِدٍ وَبِمَا وَقَدْ وَبَلَنْ وَبِالتَّنْفِيسِ

٣ - ثم جاء الرضوي شارح الكافية ، وهو من علماء القرن السابع الفقهاء بالنحو ، فجعل كل إنشاء في الجواب موجباً للاقتران بالفاء ، سواء أكان إنشاء طلبياً أم غير طلبى .

٤ - وفطن ابن هشام - وهو من علماء القرن الثامن - في المغنى إلى أمرين من الإنشاء الطلبى والإنشاء غير الطلبى ، وهما الندبة نحو : إن لم

يتب زيد فيأخسره ! والقسم نحو : إن قام زيد فوالله لأقومن .

وزاد على من قبله أن تقترن الجملة بحرف له الصدر ، كقوله :

فإن أهلك فذى لهب لظاه على يكاد يلتهبُ التهاباً^(١)

بتقدير «رُبَّ» قبل «ذى» ، ورُبَّ لها الصدر . وابن هشام هنا قد نظر إلى «رُبَّ» من ناحية الصدارة ، وفاته أنها من أساليب الإنشاء غير الطلبي .

٥ - وكان ذلك التفصيل لم يكن قد شاع بعد بين النحاة شيوعاً مستفيضاً ، فنجد الكمال بن الهمام - وهو من علماء القرن التاسع - يحصر مسائل الفاء محدودة في قوله :

تَعْلَمُ جوابَ الشرط حتماً قِرائته بفاءٍ إذا ما فعله طلباً أتى
كذا جامداً أو مقسماً كان أو بقَدْ ورُبَّ وسين أو يسوف أذر يافتى
كذا أسميةً أو كان منفيً ما وإن ولكن من يحذ عمّا عددنا فقد عتّا
وقد نُقِدَ ما في هذا النظم بجعل الفعلية قيداً في الطلب - أعنى في
قوله : «فعله طلباً» لأنَّ الطلب أعمُّ من أن يكون فعلياً ، فقد يكون
بالفعل وقد يكون بغيره .

٦ - ثم زاد الدنوشري أبيات ابن الهمام بقوله :

كذا إن يكن مجموع شرط مع الجزا وفي سورة الأنعام قد جاء مُثَبَّتاً
يشير إلى أنه إذا كان جواب الشرط جملةً شرطية وجب اقتراءها
بالفاء ، كما ورد في قوله تعالى في سورة الأنعام : «وإن كان كَبُرَ عليك
إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الْأَرْضِ»^(٢) .

(١) لربيعة بن مقروم الضبي ، كما في شرح شواهد المغنى ١٥٩ وحامسة أبي تمام بشرح
المرزوقي ٥٤٤ . (٢) الآية ٣٥ من سورة الأنعام .

فالقاعدة العامة التي فصلها فقهاء النحو في جميع عصوره ، هي أَنَّ كل ما لا يصلح للشرط من جمل الجواب يجب اقترانه بالفاء . وعدم الصَّلاحية يتحقق في الجملة الاسميَّة والإنشائية ، وجامدة الفعل لذاتها ، وفي الجمل المسبوقه بما ، أو لن ، أو إن النافيات ، لما اقترن بها من تلك الحروف ، وفي الجمل المسبوقه بقَدْ لفظاً أو تقديرأ ، أو السين ، أو سوف ، لما تفيده هذه الحروف من إثبات يتنافى مع الشرط .

وإنما لم تصلح جملة الإنشاء للشرط لأنَّ وضع أداة الشرط على أن تجعل الخبر الذي يليها مفروضَ الصدق ، إما في الماضي نحو : لو جئتني أكرمك ، أو في المستقبل نحو : إن زرتني أكرمك . وأما الجزاء فليس شيئاً مفروضاً ، بل هو مترتب على أمر مفروض ، فجاز وقوعه جملة طلبية أو إنشائية ، نحو : إن لقيت زيدا فأكرمه ، وإن دخلت الدار فأنت حر . ولبعده عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدرأ بأي حرف كان .

هذا ما قرره الرضى في التعليل ^(١) .

وعلى هذا الضوء التفصيلي نستطيع أن نحصر الأساليب الإنشائية التي يجب اقترانها بالفاء حينما تقع جواباً للشرط :

١ - في الإنشاء الطلبى من الأمر والنهى والدعاء - ولو بصيغة الخبر - والاستفهام ، والعرض ، والتخصيص ، والتمنى ، والترجى ، والنداء . ويدخل في ذلك جميع مجازات الاستفهام والنداء .

٢ - والإنشاء غير الطلبى ، ومنه أفعال المقاربة ، وأفعال المدح والذم ، والتعجب ، وصيغ العقود ، والقسم ، ورب ، وكم الخبرية .

ولستُ بحاجة إلى ذكر المثل لهذه الصور ولتفريعاتها الكثيرة ،
ولكني أريد أن أقول :

إنَّ بعض أقسام هذين الضربين من الإنشاء قد يدخل في الأقسام
غيرها . فنجد مثلاً أنَّ الجواب في قوله تعالى : « وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا
الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ ^(١) » جملة إنشاءٍ طلبيٍّ ، وهي كذلك داخلَةٌ في
(الجملة الاسمية) الواجب اقترانها بالفاء .

ونجد أيضاً أنَّ الجواب في قوله تعالى : « فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى
أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خيراً كثيراً ^(٢) » جملة إنشاءٍ غير طلبيٍّ ،
وهي كذلك داخلَةٌ في (الجملة التي فعلها جامد) . وكذلك يقول الرجل
لعبده : إِنْ حَجَجْتُ فَأَنْتَ حَرٌّ ، فَأَنْتَ حَرٌّ جملة إنشاءٍ غير طلبيٍّ ،
لأنَّها من صيغ العُفُود ، وهي مع ذلك داخلَةٌ في نطاق (الجملة الاسمية) .
وأريد أن أقول أيضاً : إنَّ في جواب الشرط بالاستفهام تفصيلاً
خاصّاً أبدع الرضيُّ في بيانه ، فجواب الشرط المصدرُ بِأداة الاستفهام إمَّا
أن تكون معه الهمزة ، وإمَّا أن تكون الأداة معه غيرها من أدوات الاستفهام .
١ - فإن كان التصدير بالهمزة سواءً أكانت الجملة اسمية أم
فعلية لم تدخل الفاء ، لأنَّ الهمزة يجوز دخولها على أداة الشرط ، فيقدَّر
تقديم الهمزة على أداة الشرط نحو : إِنْ أَكْرَمْتِكَ أَتَكْرِمْنِي ؟ كأنك
قلت : أَتَنْ أَكْرَمْتِكَ تَكْرِمْنِي ؟

ومنه قول عليٍّ : « وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَتُؤْمِنُونَ » . وقال تعالى : « أَرَأَيْتَ
إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى . أَلَمْ يَعْلَمْ ^(٣) » .

(٢) الآية ١٩ من سورة النساء .

(١) الآية ١٦٠ من سورة آل عمران .

(٣) الآية ١٣ ، ١٤ من سورة العلق .

٢ - وإن كان التصدير بهل وغيرها من أدوات الاستفهام جاز حذف الفاء حملاً على الهمزة ، وجاز دخول الفاء أيضاً ، لعدم عَرَاقة تلك الأدوات في الاستفهام ؛ فقد ذكر الرضى^(١) أن أصل هل أن تكون بمعنى قد كما في قوله تعالى : « هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر^(٢) » ، أى قد أتى ، ثم دخلت عليها الهمزة كما جاء في قوله :

سائل فوارس يربوعٍ بِشَدَّتْنا أَهْلُ رَأُونَا بِسَفْحِ القَاعِ ذِي الْأَكْمِ^(٣)
وقول خِطَامِ المِجَاشِعى :

أَهْلُ عَرَفَتِ الدَّارَ بِالْغَرِيِّينَ وَصَالِيَاتِ كَكَمَا يُؤَثِّفِينَ^(٤)

ثم حذفت الهمزة وأقيمت « هل » مقامها .

وأما بيان عدم عَرَاقة بقية الأدوات فقد سبق بيانه في باب البذل^(٥) .

فشاهد حذف الفاء قول الله تعالى : « قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ^(٦) » ، وقوله تعالى : « قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيَكُمْ بِهِ^(٧) » .

وشاهد إثباتها قوله تعالى : « قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَآتَانِي مِنْهُ رَحْمَةً فَمَنْ يَنْصُرُنِي^(٨) » .

حذف فاء الجواب :

ومن تمام القول في هذه المسألة أن نذكر أن فاء الجواب الواجب

(١) الرضى ٢ : ٣٦١ . (٢) الآية الأولى من سورة الإنسان .

(٣) لم أهد إلى قائله . وأنشده البغدادي في الخزانة ٤ : ٥٠٦ .

(٤) من رجز لخطام المِجَاشِعى ، في الخزانة ١ : ٣٦٧/٤ : ٥٠٥ .

(٥) انظر ما سبق في ص ١٣٢ . (٦) الآية ٤٧ من سورة الأنعام .

(٧) الآية ٤٦ من سورة الأنعام . (٨) الآية ٦٣ من سورة هود .

الاقتران بها يجوز حذفها في ضرورة الشعر ، ومنه قوله :
 من يفعل الحسنات الله يشكرها والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلاً^(١)
 وعن الأخفش أن ذلك واقع في النثر الفصيح ، وأنَّ منه : « إن تركه
 خيراً الوصية للوالدين والأقربين »^(٢) .

وقال ابن مالك : يجوز في النثر نادراً . ومنه حديث اللقطة : « فإن
 جاء صاحبها وإلا استمتع بها » .

وهذا الحديث نموذجٌ لحذف فاء الجواب مع الجملة الإنشائية .

المسألة الرابعة

جواب القسم الاستعطافي المجتمع مع الشرط
 هذه المسألة النادرة ذكرها الصبان عَرَضاً^(٣) عند كلامه على اجتماع
 الشرط والقسم ، وأنَّ القاعدة في هذا أن يكون الجواب للسابق .
 وقد ذكر ما يفهم منه أنَّ القسمَ قَسَمَان : قسم حقيقي ، وقسم مجازيٌّ
 استعطافيٌّ . فمثال القسم الاستعطافيِّ قوله :
 ربُّك هل ضمنتَ إليك ليلي قُبيلَ الصُّبحِ أو قُبَلتَ فاها^(٤)
 وقول الآخر :

* بعيشك يا سَلَمَى ارحمِي ذا صبا^(٥) *

(١) نسب إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، وروى أيضاً لكعب بن مالك الأنصاري .
 الخزانة ٣ : ٦٤٤ وسيبويه ١ : ٢٣٥ . وروى : « سيان » .

(٢) الآية ١٨٠ من سورة البقرة .

(٣) الصبان ٤ : ٢٧ - ٢٨ .

(٤) البيت للمجنون ، كما في شرح شواهد المغني ٣٠٨ والخزانة والأغاني ٤ : ٢١٠ .
 وروى : « بدنيك » .

(٥) أنشده في المغني ٢ : ١٤٦ . ولم يذكر تنمته . وأنشده في المجمع ٢ : ٤١ برواية :
 « بعينيك » . وعجزه كما في الدرر اللوامع ٢ : ٤٥ :

* أبي غير ما يرضيك في السر والجهر *

فهذا القسم الاستعطافي لا بدّ أن يكون جوابه جملة إنشائية ، كما في المغنى .

ونستطيع أن نستخلص من هذا الكلام أمراً يخص موضوعنا ، وهو أنّه إذا اجتمع شرطٌ وقسم استعطافي وكان الجواب للقسم لسبقه ، فلا بدّ أن يكون الجواب له جملة إنشائية .

والمثال الذى أراه منطبقاً على هذه القاعدة التى استنبطتها ، هو أن تقول لمن تحثّه على البرّ : برّبك إنّ لقيتَ هذا البائسَ الفقيرَ أحسنْ إليه ، أو لا تدخِرْ جهداً فى عونه .

المراجع :

- سيبويه ١ : ٨٠٤ - ٤٠٩ ، ٤٣٥ - ٤٣٨ ، ٤٤٣ - ٤٤٥ ، ٤٤٩ - ٤٥٤
 ابن يعيش ٧ : ٤٠ - ٩٤/٩ : ٢ - ٤ الرضى ٢ : ٢٣٣ - ٢٥٠ المغنى
 ١ : ١٣٩ - ٢/١٤٤ : ١٤٦ - ١٤٧ الشذور ٤٠٤ - ٤١٤ ابن عقيل
 ٢ : ٢٨٩ - ٢٨٠ ، ٢٨٦ - ٣٠١ التصريح ٢ : ٢٤٥ - ٢٥٣ الأشمونى
 والصبان ٣ : ٣٠٩ - ٤/٣١٣ : ٢ - ٣٢ الجمع ٢ : ٥٥ - ٥٦ ، ٤٠ - ٦٢
 الخزانة ٤ : ٥٠٥ - ٥١١ .

الوقف

وللوقف طرق شتى ، منها : الروم ، والإشمام ، والإبدال ، وزيادة الألف ، والتضعيف ، ونقل الحركة . وأكثر ذلك لا يعدو أن يكون لهجاتٍ لقبائل معينة .

وإنما الوقف الذى نقصده هنا هو الوقف بهاء السكت ، لأنه هو الأكثر شيوعاً فى أساليب الإنشاء ، وهو يتناول :

١ - الأفعال الإنشائية التى أُعِلَّ آخِرُهَا بالحذف للجزم أو للبناء .

٢ - المنادى المنسوب الذى لحقته الألف أو الباء أو الواو .

٣ - ما الاستفهامية المجرورة .

وهذا تفصيل القول :

١ - الأفعال الإنشائية التى أُعِلَّ آخِرُهَا بالحذف ضربان :

١ - ضربٌ أُعِلَّ آخِرُهُ بالحذف للجزم ، وهو المضارع الذى سبقته إحدى الجوازم .

فهذا إن بَقِيَ عَلَى ثلاثة أَحرف فأكثرَ أَحَدُهَا حرف المضارعة فإلحاق هاء السكت به جائزٌ لا واجب . تقول فى الوقف : لَا تَسْعُ وَلَا تَسْعُهُ . وَلَا تَغْزُ ، وَلَا تَغْزُهُ ، وَلَا تَرْمُ وَلَا تَرْمُهُ . وكذا تقول : لتسْعُ ولتسعه ، ولتغْزُ ، ولتغزه ، ولترْمُ ولترمه . كما تقول : لا تستَقْصُ وَلَا تستَقْصيه ، ولتستَقْصُ ولتستَقْصيه .

وإن بقيَ عَلَى حرفين أحدهما حرف المضارعة فالحاق هاء السكت به واجب . تقول : لَا تَرَهُ وَلَا تَعَهُ ، وَلْتَرَهُ وَلْتَعَهُ .

ب - وضرب آخر أُعِلَّ آخره بالحذف للبناء ، وهو فعل الأمر في مذهب البصريين .

وهذا إن بقيَ عَلَى حرفين فأكثرَ فالحاق الهاء به جائز لا واجب ، تقول : اسنَع واسنَعْ ، واغزْ واغزْ ، وارمْ وارمِ ، كما تقول : استقصْ واستقصِ . ومنه قوله تعالى : « فَبِهْدَاهُمْ أَفْتَدِهِ^(١) » في إحدى القراءات^(٢) . وإن بقيَ عَلَى حرف واحد فالحاق هاء السكت به واجب نحو : رَه ، وِعَه ، وقَه .

وأجود الوجهين في حالة جواز الإلحاق ، هو وجه الإلحاق . والعلّة في إلحاق هاء السكت في كل ذلك ، في حالتي الجواز والوجوب ، أَنَّ هذه الأفعال حذفت لاماتها وبقيت حركات ما قبلها دالةً عليها ، فلو لم تلحق الهاء لذهبت الحركات بسبب الوقف ، فيذهب الدليل والمدلول عليه .

٢ - والمنادى المندوب الذي لحقته الألف نحو : وازيدا ، أو الياء نحو : واغلامكيه ، أو الواو نحو : واغلامهوه . لك أن تزيد في الوقف عليه هاء السكت بعد أحرف المد الثلاثة ، توصلاً إلى زيادة المد . ولا يجوز إثبات هذه الهاء في الوصل إلا للضرورة ، ومنه قوله :
أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الزَّبِيرَاهُ^(٣)
ومنه قول المتنبي :

(١) الآية ٩٠ من سورة الأنعام .

(٢) انظر سائر القراءات في تفسير أبي حيان ٤ : ١٧٦ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢١٣ .

(٣) سبق الكلام عليه في ص ١٤٧ .

وَاحَرَّ قَلْبَاهُ مِنْ قَلْبِهِ شَبِيحٌ وَمَنْ بِجَسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمٌ
ولك في هاء السكت حينئذ أن تضمها تشبيهاً بهاء الضمير ، وأن
تكسرهما على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين .
وأجاز الفراء إثباتها في الوصل اختياراً ، وبوجهي الحركة السالفين :
الضم والكسر .

٣ - وأما (ما الاستفهامية) فهي إذا جُرَتْ بحرف أو باسم حذفت
ألفها وجوباً . وأما قول حسان (١) :

عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمُنِي لَيْثٌ كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغٌ فِي رَمَادٍ
فَضْرُورَةٌ ، وَحَكَاهَا الْأَخْفَشُ لَغَةً . وقرأ عكرمة وعيسى : « عَمَّا
يَتَسَاءَلُونَ » (٢) ، كما سمع حذف ألفها ضرورة لغير جارٍ كما في قوله :
إِلَامَ نَقُولُ النَّاعِيَاتُ إِلَامَةً أَلَا فَاغْدُبَا أَهْلَ النَّدَى وَالْكَرَامَةِ (٣)
حيث حذفت ألف (ما) الاستفهامية مع وقوعها موقع نصب على
المفعولية بعد ألا الاستفتاحية .

ويجب إلحاق هاء السكت بها إن جُرَتْ باسم ، نحو : اقْتِضَاءُ مَهْ ،
وَمَجِيءُ مَهْ ؟

ويجوز إلحاق هاء السكت بها إن جُرَتْ بحرف ، نحو : عَمَّهْ ،
وإِلَامَةٌ ؟

المراجع :

سيبويه ٢ : ٢٧٧ - ٢٧٨ ابن يعيش ٩ : ٤٥ - ٤٨ الرضى ٢ : ٣٧٩ - ٣٨٠
الإنصاف ٣٥٢ - ٣٥٨ ابن عقيل ٢ : ٤٠٣ التصريح ٢ : ٣٣٨ ، ٣٤٤ - ٣٤٥
الأشمونى والصبان ٤ : ٢١٤ - ٢١٧ المصع ٢ : ٢١٠ .

(١) في المبني ٤ : ٥٥٤ : « نسبة بعضهم لجرير ، وهو غلط » .

(٢) الآية الأولى من سورة النبأ . (٣) أورده العيني ولم يعرف قائله .

خاتمة

تلك هي أهم مظاهر أساليب الإنشاء في النحو العربي ، تعقّبها في جمهور أبوابه ، وتلمستها في زوايا فصوله ومسائله . وعسى أن أكون قد صنعتُ بهذه الدراسة جديداً في هذا الفن ، وأوضحت بعض العسير من مشكلاته ، وقيدت مانداً من شواردها ، وحققت ما اضطرب من أغفائها .

والحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .
وبفضل الله ونعمته تتم الصالحات !

الفهارس الفنية

- ١ - فهرس القرآن الكريم ١٩٩
- ٢ - » الحديث والأمثال والنصوص ٢٠٥
- ٣ - » الأشعار ٢٠٧
- ٤ - » الأرجاز ٢١٤
- ٥ - » الأعلام ٢١٥
- ٦ - » الكلمات النحوية ٢٢٢
- ٧ - » الأبواب النحوية ٢٢٥

١ - فهرس القرآن الكريم

السورة	الآية
آل عمران	٨ ربنا لا ترغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ١٦
	١٤٧ ربنا اغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا ١٦
	١٥٨ ولئن ممت أو قتلتم لآلى الله تحشرون ١٦٩
	١٦٠ وإن يخذلكم فمن ذا الذى ينصركم من بعده ١٨٩
	١٧٣ وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ١١٩
	١٨٨ لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ١١٦
إبراهيم	٣١ قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة ١٨٢
	٤٢ ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون ١٧٣
	٤٧ فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله ٦٦
الأحزاب	١٨ والقائلين لإخوانهم هلم إلينا ١٥٦
الإسراء	٣٢ ولا تقربوا الزنى ١٥
	٣٦ ولا تقف ما ليس لك به علم ١٦
	٥٠ كونوا حجارة أو حديداً ٤٢، ١٥
الأعراف	٥٣ فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ١٧٦، ١٧
	٨٦ واذكروا إذ كنتم قليلاً ٨٨
	١٥٠ أعجلتم أمر ربكم ٢١
	١٧٧ ساء مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا ١٠٣
	١٨٥ وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم ٥٦
	١٩٥ ألهم أرجل يمشون بها ١٢٤
الأعلى	١٦-١٤ قد أفلح من تركى . وذكر اسم ربه فصلى . بل ١٢٦
الأنبياء	٢٦ وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه ١٢٥
	٥٧ وتالله لأكيدن أصنامكم ١٧٢
	٨٠ فهل أنتم شاكرون ٢٠
	١٠٩ وإن أدرى أقرب أم بعيد ما توعدون ١٢٢، ٦٧
الإنسان	١ هل أتى على الإنسان حين من الدهر ١٩٠

٢٤	الإنسان	ولا تطع منهم أثماً أو كفوراً ١٢٨
١٤	الأنعام	أغير الله أتخذ ولياً ٢١
٢٧		يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون . . ١٧٩
٣٥		وإن كان كبر عليك إعراضهم ١٨٧
٤٦		قل أرأيتم إن أتاكم عذاب الله بغتة ١٩٠
٤٧		قل أرأيتم إن أخذ الله سمعكم وأبصاركم ١٩٠
٥٣		أليس الله بأعلم بالشاكرين ٤١
٩٠		فهداهم اقتده ١٩٤
١٠٩		وأقسموا بالله جهد أيمانهم ١٦٢
١٢١		وإن أظعنتموهم إنكم لمشركون ١٧٠
١٢٤		الله أعلم حيث يجعل رسالته ٨٧
١٥٠		قل هلم شهداءكم ١٥٦
٢٥	الأنفال	واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة . ١٠٩
٤٧		ولا تكونوا كالذين خرجوا من ديارهم بطراً . ٤٣
٩ ، ٨	الانفطار	في أي صورة ما شاء ركبك . كلا بل ١٦٠
١٨ ، ١٧		وما أدراك ما يوم الدين . ثم ما أدراك ما يوم . ١١٦
٢٣	البقرة	فأتوا بسورة من مثله ١٥
٢٥ ، ٢٤		أعدت للكافرين . وبشر الذين آمنوا ١٢٠
٢٨		كيف تكفرون بالله ٩٤
٧٤		فهى كالحجارة أو أشد قسوة ١٢٧
٨٥		ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ١٣٨
١٠٠		أو كلما عاهدوا عهداً ١٢٨
١٢٧		وإذ يرفع إبراهيم القواعد ٨٨
١٨٠		إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين . . ١٩١
١٩٦		فصدية من صيام أو صدقة أو نسل ١٢٧
٢١٦		وعسى أن تكرهوا شيئاً ٤٧
٢٥٣		منهم من كلم الله ١٣٤
٢٨٦		ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ١٥

١٦	لا تعتذروا اليوم	٧	التحریم
٢١	فأین تذهبون	٢٦	التكوير
١٠٣، ٥٤	إنهم ساء ما كانوا يعملون	٩	التوبة
١٠٦	كمثل الحمار يحمل أسفاراً	٥	الجمعة
٨٨	وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها	١١	
١٠٠	الحاقة . ما الحاقة	٢، ١	الحاقة
٧٥	ولو تقول علينا بعض الأقاويل	٤٤	
١٤	فليمدد بسبب إلى السماء ثم ليقطع	١٥	الحج
٥١	وافعلوا الخير لعلكم تفلحون	٧٧	
١٧	لوما تأتينا بالملائكة	٧	الحجر
٢١	أنى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين	١٣	الدخان
١٣٧	أن أدوا إلى عباد الله	١٨	
٣١، ٣٠	ولقد نجينا بنى إسرائيل من العذاب المهين		
٢١	من فرعون		
١٣٧	سنفرغ لكم أهما الثقلان	٣١	الرحمن
١٢٤	هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى	١٦	الرعد
٢٤، ٢٣	والملائكة يدخلون عليهم من كل باب . سلام		
٨٦	عليكم		
٢١	أهم يقسمون رحمة ربك	٣٢	الزخرف
١٢٤	ولكن كانوا هم الظالمين	٧٦	
٤١	أليس الله بكاف عبده	٣٦	الزمر
١٨	أليس الله بعزیز ذى انتقام	٣٧	
١٨	يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله	٥٦	
٧٥	واعملوا صالحاً	١١	سبأ
٦٩، ٥٢	وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين	٢٤	
٦٧	وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون	٢٢٧	الشعراء
١٦٩	والشمس وضحاها	١	الشمس
١٦٩	قد أفلح من زكاها	٩	

٥١	وما يدريك لعل الساعة قريب	١٧	الشورى
٣٦	بل أنتم لا مرحباً بكم	٦٠	ص
١٨٠، ٢٨	تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون	١١	الصف
١٨٠، ٢٨	يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات	١٢	
١٢٠	نصر من الله وفتح قريب وبشر المؤمنين	١٣	
٥١	لعله يتذكر أو يخشى	٤٤	طه
١٧٥	لا تفترؤا على الله كذباً فيسحتكم بعذاب	٦١	
١٦	ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجاً منهم	١٣١	
١٥	اصبروا أو لا تصبروا	١٦	الطور
١٧٦، ٥٩	وما يدريك لعله يزكى	٣	عبس
١٧٦، ٥٩	أو يذكر فتنفعه الذكرى	٤	
١٩٠	أرأيت إن كذب وتولى . ألم يعلم	١٤، ١٣	العلق
١٦٠	كلا إن الإنسان ليطغى	٦	
٣٧	والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلهم في الصالحين	٩	العنكبوت
١٨٣	ولنحمل خطاياكم	١٢	
٥٨	والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئهم من		
٣٧	الجنة غرفاً		
٣٧	والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا	٦٩	
١٣٤	أفلم ينظروا إلى الإبل كيف خلقت	١٧	الغاشية
١٧٦، ٥١، ١٧	لعلى أبلغ الأسباب ، أسباب السموات	٣٧، ٣٦	غافر
١٦٢	وأقسموا بالله جهد أيمانهم	٤٢	فاطر
١٧١	والفجر . وليال عشر	٢، ١	الفجر
١٧١	ألم تر كيف فعل ربك بعاد	٦	
٥٩	يا ليتنى قدمت لحياتى	٢٤	
١٧	يا ليتنى اتخذت مع الرسول سبيلا	٢٧	الفرقان
١٥	اعملوا ما شئتم	٤٠	فصلت
١٣٧	ونحن أقرب إليه من حبل الوريد	١٦	ق
٩٤، ٣٦	القارعة . ما القارعة	٢، ١	القارعة
١٧	ودُّوا لو تُدْهَنُ فيدهنون	٩	القلم

القيامة	٢٠، ١٩	ثم إن علينا بيانه . كلا بل تحبون العاجلة . . .	١٦٠
الكهف	٢٤١	ولم يجعل له عوجاً . قيا	١٣٥
	٦	فلعلك باخع نفسك	٥٢
	١٢	لنعلم أى الحزبين أحصى	٦٧
	٢٩	بئس الشراب وساءت مرتفقاً	١٠٣
الكوثر	٢٤١	إنا أعطيناك الكوثر . فصل لربك وانحر . . .	١٢٠
الليل	١	والليل إذا يغشى	٨٨
المائدة	٢	وإذا حلالتم فاصطادوا	١٥
	٦	فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق	١٤
	١٠٥	عليكم أنفسكم	١٥٥، ١٤
المجادلة	١٥	إنهم ساء ما كانوا يعملون	١٠٣، ٥٤
محمد	٤	فشدوا الوثائق فيما منا بعد وإما فداء	٧٦، ١٤
	٢٢	فهل عسيتم	٤٩، ٣٢
المدثر	٣١	وما هى إلا ذكرى للبشر	١٦٠
	٣٣	كلا والقمر	١٦١، ١٦٠
مريم	٢٣	يا ليتنى مت قبل هذا	٥٩
	٦١، ٦٠	فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا ،	
		جنات عدن	١٣٢، ١٤١
الزمل	٨	وتبتل إليه تبتيلاً	٧٤
المطففين	٦٠، ٥	يوم يقوم الناس لرب العالمين . كلا إن كتاب الفجار	١٦٠
المنافقون	٢	إنهم ساء ما كانوا يعملون	١٠٣، ٥٤
	١٠	لولا أخرتني إلى أجل قريب	١٧٦
المؤمنون	٥١	اعملوا صالحاً	٧٥
	٧٠	أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق	١٢٦
	١٠٠	كلا إنها كلمة هو قائلها	١٦١
	١١٥	أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً	٦٦
النبا	١	عما يتساءلون	١٩٥
	٤٠	يا ليتنى كنت تراباً	٥٩

النجم	٩	فكان قاب قوسين أو أدنى ١٢٧
النحل	٣٨	وأقسموا بالله جهد أيمانهم ١٦٢
	١١٤	فكلوا مما رزقكم الله ١٥
النساء	١٩	فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً . . . ١٨٩
	٥٨	إن الله نعماء يعظكم به ٥٤
	٧٢	وإن منكم لمن ليبطئن ٣٣، ٣٠
	٧٣	يا ليتنى كنت معهم ١٧٦، ٥٩
	١٢٩	فلا تميلوا كل الميل ٧٥
النمل	٢٠	مالى لا أرى الهدهد ٢٠
	٢٥	ألا يا اسجدوا ١٤٢
نوح	١٧	والله أنبتكم من الأرض نباتاً ٧٤
النور	٩	والخامسة أن غضب الله عليها ٥٦
	٥٠	أفئ قلوبهم مرض أم ارتابوا ١٢٤، ٢١
	٥٣	وأقسموا بالله جهد أيمانهم ١٦٢
هود	٦٣	قال يا قوم أرأيتم إن كنت على بينة من ربي . . ١٩٠
	٧٨	أليس منكم رجل رشيد ٤١
	٨٧	أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا . . . ٢١
	١١١	وإن كلا لما ليو فيهم ربك أعماهم ٥٤، ٣٣
الواقعة	٢٧	وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين ٣٦
يس	٣٢	وإن كل لما جميع لدينا محضرون ٥٤
	٣٧	وآية لهم الليل نسلخ منه النهار ١٠٦
يوسف	٢٩	يوسف أعرض عن هذا ١٣٧
يونس	٥٣	ويستنبئونك أحق هو قل إى وربى ١٩
	٥٨	فبذلك فلتفرحوا ١٨٣
	٨٨	ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم . . ١٧٥
	٩٠	آمنت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل ٥٢

٢ - فهرس الحديث والأمثال والنصوص

١٨١، ٩٩	أتى الله امرؤ فعل خيراً يشب عليه
١٥٢	إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب
٨٩	أذهب بذى تسلم
١٣٨	أصبح ليل
١٣٨	أطرق كرا
٩٦	أعزز على أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدلاً
٧٩	أغدة كخدة البعير وموتاً في بيت سلولية
١٣٨	افتد مخنوق
١٥٣	الصلاة جامعة
١٦	تربت يدك
٤٨	تسمع بالمعيدي خير من أن تراه
١٦	رحم الله امرأ عرف قدر نفسه
١٧٢	فإما أدركن أحد منكم الدجال
١٩١	فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها
١٧٧	فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من الآخر
١٨٣	قوموا فلاصل لكم
١٥٠	كل الناس أفاقه منك يا عمر
١٠٩	كلايب مثل شوك السعدان ، هل رأيتم شوك السعدان
١٨٤	لتأخذوا مصافكم
١٥٢	لنذك لكم الأسل والرماح وإياي أن يحذف أحدكم الأرنب
١٨١	من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا هذا

١٥٠	نحن معاشر الأنبياء لا نورث
٢٠	هل تزوجت بكراً أو ثيباً
١٠١	والله ما هي بنعم المولودة
١٩٠	وإن فعل ذلك أتؤمنون
١٠٨	وجدت الناس اخبر ثقله
١٨١	يا رسول الله لا تشرف يصبك سهم
٩٣	يا شيء مالي

٣ - فهرس الأشعار

(أ)

١٤٦	المجنون	طويل	فناء
-----	---------	------	------

(ب)

١٧٦	—	بسيط	فنصطحبا
١٨٧	ربيعة بن مقروم	وافر	التهابا
١٥٢ ، ١١٤	الفضل بن عبد الرحمن	طويل	جالب
١٨٣	—	»	نصيب
٤٦	هدبة بن خشرم	وافر	قريب
٩٤	نوفع بن نفع الفقعي	كامل	والتقليب
٩١	امرؤ القيس	طويل	القلب
٥٨	—	»	المتغيب
٧٧	—	»	ومتعب
٧٦	أعشى همدان، أو جرير	»	الثعالب
٥٠ ، ١٧	المتني	»	المصائب
٥٤	الجميح الأسدي	بسيط	للشيب
٩١	—	كامل	الأحزاب
١٤٤	—	وافر	للأريب

(ت)

١٨٧	الدنوشرى	طويل	مثبتا
١٨٧	الكمال بن الهمام	»	أنى
٦٣	عمرو بن قعاس	وافر	تبيت

(ح)

١٧٢	—	كامل	جانحا
-----	---	------	-------

سلاح طويل مسكين ١١٤ ، ١٥٤

(د)

٩١	—	مدید	بادوا
٧٩	—	طویل	والمجد
١٢٠	حسان	»	بإئمد
١٢٠	—	»	»
٩١	ذو الرمة	بسیط	الجلد
٥٨	النابعة الذیانی	»	فقد
١٢٨	جریر	»	بعلاءد
١٩٥	حسان بن ثابت	وافر	رماد

(ر)

١٤٦	جریر	بسیط	یا عمرا
٩٤ ، ٨٣	الأعشى	مجزو الكامل	جاره
٨٥	بعض المحدثین	سریع	یضجرا
٤٢	ذو الرمة	طویل	القطر
٧٧	أبو زُبید الطائی	»	مبسر
١٧٠	عمر بن أبی ربیعة	»	یتغیر
١٧٠	» » » »	»	فمهجر
٣١	الفرزدق	»	أزورها
١٢٥	زهیر	بسیط	تنتظر
٨٢	»	متقارب	غارها
٩٥	—	طویل	الصبر
١٩١	—	»	والجهر
١٢٢	الأسود بن یعفر	»	منقر
٩٧	العرجی أو المجنون	بسیط	والسمر

١٤٢	—	بسيط	جار
١٧٣	خرنق	كامل	الجزر
١٤٠	جرير	»	المعدور

(س)

٥٩	امرؤ القيس	طويل	أبؤسا
١٧١ ، ١٦٣	مالك بن خالد الخناعي	بسيط	الأس
١١٤	—	طويل	احبس
١٨٦	—	كامل	وبالتنفس

(ص)

٣٧	—	كامل	مناص
----	---	------	------

(ط)

٨٢	أسامة بن الحارث	مقارب	الضابط
----	-----------------	-------	--------

(ع)

١٦٧	امرؤ القيس	طويل	مدفعا
٥٩	متم بن نويرة	»	أجدعا
٧٨	» » »	»	فييجعا
٩٣	الأحوص	بسيط	دمعا
١٧٦ ، ١٦	—	»	سمعا
٩١	أنس بن زعيم	رمل	وضعه
٢٩	—	طويل	وينفع
١٢٢	—	»	واقم
٨٨	—	»	مدرع
٤٥	بعض بني نهشل	وافر	صناع
٧١	التمر بن تولب	كامل	فاجزعي
١٧٩	—	»	الملسوع

١٥	—	مجزو الكامل	لاتطلع
(ف)			
١٤٢	النخعية	وافر	لطيفا
١٧٧	ميسون بنت جحدل	وافر	الشفوف
(ق)			
٣١	جميل ، أو المجنون	طويل	عاشق
١٥٧	يزيد بن مفرغ	»	طليق
٥٥	—	»	صديق
١٥٥	كعب بن مالك	كامل	تخلق
(ل)			
٨٩	عمرو بن شأس	طويل	عزلاً
١٥٦	ليلى الأخبيلية	»	هلاً
١٨٣	حسان ، أو أبو طالب	وافر	تبالا
١٧٣	—	كامل	قبلا
٥٥	—	متقارب	المثالا
٣١	الفرزدق	طويل	أنالها
٩١	القطامي	بسيط	أجتمل
٩٣	امرؤ القيس	طويل	بيذبل
١٢٠	» »	»	معول
١٦٩	» »	»	صال
١٧٠	» »	»	وأوصالى
٥٩	—	»	وعويل
٩٨	المتنبي	بسيط	فقل
٦١	المجنون	»	أمثالى
٤٢	الأعشى	خفيف	الجبال

(م)

٣٣	ابن صريم اليشكري	طويل	السلم
٩٥	عباس بن مرداس	»	لمقدما
١٩٥	—	»	الكرامه
١٥٤	أبو مكدت	بسيط	ناما
١٦٢	عمرو بن يربوع	وافر	أغاما
٨٨	يزيد بن عمرو	»	الطعاما
٨٨	—	»	مداما
١٨٥	الوليد بن عقبة	طويل	الجراضم
١٧٣	—	»	هائم
١٩٥	المتنبى	بسيط	سقم
٢٩	—	»	يضطرم
٦١	—	»	هرم
١٧٥	—	»	والندم
١٧٨	أبو الأسود	كامل	عظيم
١١٥ ، ٥٨	الكيت بن معروف	خفيف	حمام
٧٩	—	طويل	السلم
١١٥	حميد بن ثور	»	تكلمى
١١٢	زهير	»	وجرهم
١٦٩	»	»	ومبرم
١٨٥	—	»	تظلم
٨٧	الفرزدق	»	العمائم
٥٠	عمارة النخعي	بسيط	كلمى
٤٣	المتنبى	»	مبتسم
١٦٨	—	»	سلم
١٧٣	—	»	سلم

١٩٠	—	بسيط	الأكم
٣٧	—	خفيف	وغرام

(ن)

١٧٥	—	رمل	سَنَنُ
٣٢	جرير	بسيط	تحنانا
١٩	ابن قيس الرقيات	مجزو الكامل	إنه
١٧١	خليفة بن بَرَاذ	»	تكونه
٤٦	الأعشى	خفيف	وكانا
١٥٥	المعطل الهذلي	طويل	متماينُ
١٨	—	»	سكان
١٤٠	—	كامل	عدنان
٤٢	—	خفيف	مبين
١٣٤	الفرزدق	طويل	يلتقيان
١١٥	—	»	أبوان
١٧٦	—	بسيط	البدن
١٩١	عبد الرحمن بن حسان	»	مثلان
٤١	جحدر بن مالك	وافر	تداني
١٧٨	دثار بن شيان	»	داعيان
١٠٧	رجل من سلول	كامل	يعنيني
٧٨	عمر بن أبي ربيعة	خفيف	يلتقيان
١٤٤	—	»	وهوان

(هـ)

٩٠	مزاحم بن عمرو السلولي	بسيط	تثنيا
١٩١ ، ١٦٧	المجنون	وافر	فاما
١٤٧	—	هزج	الزبيراه
١٧٦ ، ١٦	—	بسيط	يفنيه

(ى)

١٣٩	عبد يغوث	طويل	تلاقيا
١٦٥	—	وافر	سميًا

(ا)

٩٠	الراعى النيرى	طويل	فتى
----	---------------	------	-----

أنصاف أبيات

٥٨	(المتغيب)	ألا ليت شعرى كيف جادت بوصلها
٨٨	(مدرع)	ألكنى إلى سلمى بآية أومأت
٨٩	(تثنيها)	بآيه الخال منها عند برقعها
١٩١	(والجهري)	بعيشك يا سلمى ارحمى ذا صباية

٤ - فهرس الأرجاز

(ت)		(ك)	
يا أنتنا	سالم بن دارة ١٣٨	تراكها	طفيل بن يزيد ١٥٧
دولاتها	— ١٧٦		
(ث)		(ل)	
الحارث	— ١٤٠	الجميل	— ١٥٠
(ح)		(م)	
فسيحا	أبو النجم ١٧٥	ألمّا	أبو خراش الهذلي ١٣٨
		صائما	رؤبة ٤٩، ٤٦، ٣٢
		دائما	» ٤٧
كرا	— ١٣٨	قائما	— ١١٦
دارهما	منظور بن مرثد ١٨٢	قتمه	رؤبة ١٢٦
(ط)		(ن)	
قط	العجاج ١٠٨، ٣٢	بالغريين	خطام المجاشعي ١٩٠
واختلط	العجاج ١٠٨	علينا	عامر بن الأكوع ١٧٢
طالعا	— ٨٧		
(ق)		(هـ)	
الفليقه	— ١٤٥	واها	أبو النجم ٩٣

٥ - فهرس الأعلام

أمية بن أبي عائذ الهذلي ١٦٣
ابن الأنباري ٣٦ ، ٥٠ ، ٩٧ ،

١٠٠ ، ١٨٠

الأندلسي (١) ٦٢

أنس بن زنيم ٩١

أنس بن مالك ١٨٣

أهل الحجاز = (الحجازيون)

(ب)

البخاري ١٧٧ ، ١٨٣

بلدر ٥٩

ابن برهان ١٢٨

البصريون ٤٧ - ٤٩ ، ٩٧ - ١٠٠ ،

١٥٤ ، ١٥٩ ، ١٧٥ ، ١٧٧

١٩٤

البغدادى ٤١ ، ١١٤ ، ١٣٨ ، ١٦٥

أبو البقاء العكبرى ١٧ ، ١٣٤

البلاغيون ١٣ ، ١٩٣

البيت الحرام ١٦٢

بئر زمزم ١٤٧

(ت)

تغلب ٣٢

بنو تميم ٨٨ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٥٦

(١)

إبراهيم (عليه السلام) ٨٨

إبراهيم بن هرمة القرشي ١٥٣

أبجر بن أبجر ١٣٨

أبي القارئ ١٨٣

الأحوص ٧٦ ، ٩٣ ، ١٦٧

الأخفش ٥٠ ، ٥٨ ، ٨٨ ، ١٥٠ ، ١٥٧

١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٩١ ، ١٩٥

إدريس النحوى ٦٩

أسامة بن الحارث الهذلي ٨١

بنو أسد ١٥٧

بنو إسرائيل ٢١ ، ٥٢

إسماعيل بن باجة الشيرازي ١٨

أبو الأسود الدؤلى ١٧٨

الأسود بن يعفر ١٢٢

ابن الأعرابي ٦٤

الأعرج المغنى ١٥٠

الأعشى ٤٢ ، ٤٦ ، ٨٣ ، ٨٨ ،

٩٤ ، ١٨٣

أعشى همدان ٧٦

إمام (إمامة) ٣٦٢

امرؤ القيس ٥٨ ، ٥٩ ، ٩٣ ،

١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٣

الأمين الحلى ٨٥

(١) هو الإمام علم الدين الورق شارح

المفصل كما في الأشباه والنظائر للسيوطى ٧٦: ٢.

(ث)

الثريا ٧٨

ثعلب ٣٧ ، ٦٩ ، ١١٠ ، ١٥٦

(ج)

جابر الصباحي ١٥

جحدر بن مالك الحنفي ، اللص ٤١

الجرمي ٦٢ ، ٩٦

جرهم ١٦٢

جيرير ٣٢ ، ٧٦ ، ١٢٨ ، ١٤٠ ،

١٩٥ ، ١٤٦

جَزُؤَة ٦٢

الجَزُولي ٦٢

أبو جعفر القارئ ١٤٢

الجميع الأسدي ٥٤ ، ٩٤

جميل ٣١

ابن جني ١٨ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ،

١٧٨ ، ١٣٤

أبو جهل ١٦٥

الجوهري ٧٨ ، ٩٣

(ح)

أبو حاتم ١٦٠ ، ١٦١

ابن الحاجب ٨١

حارث ١٤٠

الحارث الضببي ١٥٠

الحارث بن ورقاء الصيدأوى ١٢٥

حبستر ٩٠

الحجاج بن يوسف ١٦٥

الحجازيون ١٥٦

الحرميان ٣٣

الحريري ٥٩

حسان بن ثابت ١٢٠ ، ١٨٣ ، ١٩٥

أبو الحسن الأخفش = (الأخفش)

الحسن البصري ١٤٢ ، ١٦٥ ، ١٧٦

الحسن بن قاسم ، ابن أم قاسم ١٥٨

الحسين بن عبد الله ٩٧

حفص ١٧٦ ، ١٧٩

حمزة القارئ ٥٤ ، ١٧١

حميد بن ثور ١١٥

حميد القارئ ١٤٢

أبو حيان ٦١ ، ٨٢ ، ١٢٠ ،

١٢٩ ، ١٣٤ ، ١٣٨ ،

١٤٢ ، ١٧٨

(خ)

أبو خراش الهذلي ١٣٩ ، ١٤٠ ،

خرنق ١٧٣

ابن خروف ٣٠ ، ٣٣ ، ٩٨

خطام المجاشعي ١٩٠

أم خليل ١٧٦

خليفة بن براز ١٧١

الخليل ٦٢ ، ١١٤ ، ١٥٩ ،

١٦٠ ، ١٦٤ ، ١٧٦

(د)

دثار بن شيان النمرى ١٧٨

الدجال ١٧٢

أبو الدرداء ٨٥

ابن درستويه ٩٦ ، ١٦٧

الدسوقي ١٥٩

الدمامينى ٢١ ، ٩٩ ، ١٠٧ ، ١٢٤

دمشق ١٨٥

الدنوشرى ٦٤ ، ١٧٧

دوَّار (صنم) ١٨٥

الديرين ٣٢

(ذ)

ذو الرمة ٤٢ ، ٩١ ، ٩٧

ذو سلم ١٦٨ ، ١٧٣

(ر)

الراعى النمرى ٩٠

ربيعة بن مقروم ١٨٧

الرضى ٣٠ ، ٤٠ ، ٥١ - ٥٣ ،

٥٥ ، ٦٠ ، ٨٤ ، ١١٧ ،

١٢٩ ، ١٦٠ ، ١٦٤ ، ١٦٨ ،

١٨٦ ، ١٩٠

رؤبة ٤٦ ، ١٢٦

(ز)

الزباء ٤٨

أبو زيد الطائى ٧٧

الزجاج ٥٨ ، ٨٨ ، ١٥٩

الزرقانى ١١٣

بنو زريق ٧٦

الزنجشرى ٢٥ ، ٥١ ، ٨٨ ، ٩٨ ،

١٠٩ ، ١٣٤ ، ١٧٦

زهراء أم قاسم ١٥٨

الزهرى ١٤٢

زهير بن أبى سلمى ٩١ ، ١٢٤ ،

١٦٢ ، ١٦٩

أبوزيد ، سعيد بن أوس ٤٥ ، ١٢٨

زيد بن ثابت ١٨٣

زيد بن سهل ، أبو طلحة ١٨١

(س)

سالم بن دارة ١٣٨

السرقسطى ٤٦

ابن سعدان = (محمد)

ابن سعيد ١٠٩

سلمى ١٦ ، ٦١ ، ٨٨ ، ٩٣ ،

١٧٦ ، ١٩١

السلمى ١٤٢

بنو سليم ١٨٢

سليان (بن عبد الملك) ١٧٥

أبو السمال القارئ (قعنب) ١٢٨

سمعان ١٤٢

سنان ٨١

سهيل (بن عبد الرحمن) ٧٨

سوّال ١٤٢

سيبويه ٢٩ ، ٤٠ ، ٥٢ ، ٦٢ ،

ابن طريف ٤٦
 طفيل بن يزيد الحارثي ١٥٧
 ابن طلحة ١٥٧
 أبو طلحة = (زيد بن سهل)
 أبو الطيب = (المتنبي)
 (ع)

عاد ١٧١
 عاصم القارئ ٥٤ ، ١٧٦
 ابن عامر ٥٤ ، ١٢٠ ، ١٧٩
 عامر بن الأكوخ ١٧٢
 عامر بن الطفيل ٧٩
 العامة ١٥٠
 عباد (بن زياد^(١)) ١٥٨
 ابن عباس ٢١ ، ١٤٢
 العباس بن مرداس ٩٥
 عباس الملك ١٤٠
 عبد الرحمن بن حسان ١٩١
 بنو عبد شمس ٤٦
 عبد القاهر الجرجاني ٤٦
 عبد الله بن مسعود ١٦٥
 عبد يغوث بن وقاص ١٣٩
 أبو عبيدة ١٢١
 عثمان بن عفان ١٨٣
 العجاج ٣٢
 عدنان ١٤٠

٨١ ، ٨٣ ، ٨٩ ، ٩٦ ،
 ١٢٠ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٤٢ ،
 ١٥٥ ، ١٥٩ ، ١٦٣ ، ١٦٦ ،
 ١٨٥ ، ١٨٦
 السيد الشريف الجرجاني ١٠٢ ، ١٩١
 سهم ١٢٢
 السيرافي ٧٢ ، ١٦٧ ، ١٨٦
 السيوطي ٢٩ ، ٤٦ ، ٨٩ ، ٩٥ ،
 ١٢١ ، ١٣٦ ، ١٣٩ ، ١٤٣ ،
 ١٥٨ ، ١٦٣
 (ش)

الشاطبي ١٢٧
 الشام ١٣٤
 ابن الشجري ٨٦
 شعيث ١٢٣
 الشلوين ٦١ ، ٦٩ ، ٧٢
 الشهاب الخفاجي ٦٨

(ص)
 ابن صريم اليشكري ٣٣
 الصفار ١٢٠
 الصوفية ١٣٨

(ض)
 بنو ضبة ١٥٠

(ط)
 أبو طالب ١٨٣
 الطبري ١٦٠

(١) الخزانة ٢ : ٥١٥ .

(ف)

الفارسی = (أبو علی)
 القراء ٨٥ ، ٩١ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ١٦١ ،
 ١٧٦ ، ١٩٥
 الفرزدق ٣١ ، ٨٧ ، ١٣٤ ، ١٠٤ ،
 ١٨٥
 فرعون ٢١ ، ٥١
 الفضل بن عبد الرحمن القرشي
 ١١٤ ، ١٥٢
 الفقهاء ١٤١

(ق)

ابن قاسم = (الحسن بن قاسم)
 ابن أم قاسم = (الحسن بن قاسم)
 أم قاسم = (زهراء)
 ابن قتبية ٤١
 قريش ١٦٢
 القطاى ٩١
 قطرب ٥١ ، ٥٢ ، ١٣٢
 ابن قيس الرقيات ١٩
 قيس المجنون = (المجنون)
 قيس بن الملوحي = (المجنون)

(ك)

كامل الثقفي ٩٧
 ابن كثير المكي ٣٣
 الكسائي ٣٠ ، ٥٠ ، ٧٧ ، ١٤٢ ،
 ١٦٠ ، ١٧٨ ، ١٨١ ، ١٨٤

العرجي ٨٦

ابن عصفور ٣٨ ، ٨٨ ، ١٢٠ ،
 ١٢٥ ، ١٣٦ ، ١٧٨
 عفارة ٨٣ ، ٩٤
 عكرمة القارئ ١٩٥
 بنو علي ١٥٥
 علي بن أبي طالب ٩٦ ، ١٩٠
 أبو علي الفارسي ٢٩ ، ٥١ ، ٨٢ ،
 ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٧٣ ، ١٧٨
 عمار بن ياسر ٩٦
 عمارة اليمنى ٥٠
 عمر بن الخطاب ١٤٦ ، ١٤٧ ،
 ١٥٠ ، ١٥٢
 عمر بن أبي ربيعة ٧٨ ، ١٦٧ ، ١٧٠
 أم عمرو ٤١
 عمرو بن الزبير بن العوام ١٤٧ ، ١٩٤
 عمرو بن شأس الأسدى ٨٩
 أبو عمرو بن العلاء ١٧٦
 عمرو بن قعاس المرادي ٦٣
 عمرو بن يثربي ١٥٠
 عمرو بن يربوع بن حنظلة ١٦٢
 ابن عمرو ١٠٩
 عيسى القارئ ١٩٥

(غ)

الغريان ١٩٠
 الغوير ٤٨

١٥٩ ، ١٥٧
 متمم بن نويرة ٥٩ ، ٧٨
 المتنبى ١٧ ، ٤٣ ، ٩٨ ، ١٩٥
 المتوكل الكنانى ١٧٨
 المنجون ٣١ ، ٦١ ، ٩٧ ، ١٤٦ ،
 ١٧٦ ، ١٩١
 محمد (صلى الله عليه وسلم) ١٨٣
 محمد بن سعدان ١٢٩ ، ١٤٠
 محمد بن مسعود الغزنى ١٢١
 ابن محيصن ١٧٦
 المدينة ١٣٤ ، ١٦٠
 ابن مرة ١٤٠
 مزاحم بن عمرو السلولى ٨٩
 مسكين الدارمى ١١٣ ، ١٥٣
 مسلم صاحب الصحيح ١٧٧ ، ١٨٣
 معاوية بن أبى سفيان ١٨٥
 المعطل الهذلى ١٥٥
 المعلوط ٤١
 المعلى ٤٨
 المغاربة ١٢٤
 مقنع ١٧٣
 أبو مكعت ٥٤
 مكة ١٦٠
 المناطق ٢٥
 المناوى ٥١
 منظور بن مرثد الأسدى ١٨٢
 منقر ١٢٣

كعب بن مالك ١٥٥ ، ١٩١
 الكعبة ١٦٣
 الكمال بن الهمام ١٨٧
 الكميت بن معروف ٥٨ ، ١١٥
 كندة ٣٧٣
 الكوثر ١٢٠
 الكوفيون ، الكوفية ١٨ ، ٣٦ ،
 ٤٨ ، ٤٩ ، ٩١ — ٧٩ ،
 ١٠٠ ، ١٢٨ ، ١٣١ ، ١٣٨ ،
 ١٦٤ ، ٦٧ ، ١٨١
 ابن كيسان ٦٩ ، ٩٦ ، ٩٨ ،
 ١٢٥ ، ١٦٧

(ل)

لطيفة ١٤٢
 لىلى ١٧٦
 لىلى الأخيلية ١٥٦ ، ١٩١

(م)

ابن ماجه ١٧٧
 المازنى ٦١
 المالى ١٧
 مالك ١٢٢
 ابن مالك ٥٦ ، ٥٦ ، ٦٢ ، ٨٨ ،
 ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٣٤
 ١٤٠ — ١٤٢ ، ١٧٨ ، ١٩١
 مالك بن أنس ١٨٣
 مالك بن خالد الخناعى ١٦٣ ، ١٧٠
 المبرد ٥٨ ، ٦١ ، ٦٩ ، ٨٨ ،

أبو موسى الحامض ١٧٧

المولدون ٨٦

مى ٤٢

ميسون بنت بحدل الكلاية ١٧٧

مية ٩١

(ن)

النابعة ٥٨ ، ١٨٥

نافع القارئ ٣٢ ، ٣٣ ، ٥٦

نافع بن لقيط الأسدى ٩٣

نجران ١٣٩

أبو النجم العجلى ٩٣ ، ١٧٥

النخعية ١٤٢

النسائى ١٧٧

النضر بن شميل ١٦٠ ، ١٦١

نعمان الأراك ١٨

التمر بن تولب ٧١

بنو نهشل ٤٥

نوفيع بن نفييع الفقعسى ٩٤

(ه)

هدبة بن خشرم ٤٦

ابن هرمة = (إبراهيم)

هشام ٣٠

ابن هشام ١٧ ، ٣٧ ، ٥٥ ، ٥٩ ،

١٠٩ ، ١٢٠ ، ١٢٧ ، ١٣٤ ،

١٨٦ ، ٧٨

ابن الهمام = (الكمال)

(و)

ابن ورقاء - (الحارث)

الوليد بن عقبة ١٨٥

(ى)

يزدبيل ٨٣

يربوع ١٩٠

يزيد بن عمرو بن الصعق ٨٨

يزيد بن مفرغ ١٥٨

اليزيدى ١٥٩

يَسّ العليمى الحمصى ٣٣ ، ٦٥ ،

١١٣ ، ١٣١ ، ١٣٥ ، ١٥٤

ابن يعيش ١٢٣

أبوالبقظان = عمار بن ياسر

يوسف (عليه السلام) ١٣٧

يونس بن حبيب ١٢٥

٦ - فهرس الكلمات النحوية

- ألاً ١٦ - ١٧
إلاً (في جواب القسم) ١٦٧ - ١٦٨
الإلغاء ٦٥
أم ١٩ ، ٢٠ ، ١٢١ - ١٢٤
أن ٢٩ ، ٧٠
أنَّ ٢٩ ، ٥٦
إنَّ ٥٣ ، ٥٤ وفي الجواب ١٩
أنَّي ١٨ ، ٢٠
أو ٥٢ ، ٦٩ ، ١٢١ ، ١٢٧ ،
١٢٨
إي (في الجواب) ١٩
أي (في الاستفهام) ٢١ ، ٩٠
(في النداء) ١٤٩ ، ١٥١
إيا ولواحقها ١١٤
إيا وتصرفها في التحذير ١٥٢ ،
١٥٣
أيان ١٨ ، ٢٠
أمن ١٤٩
آين ١٨ ، ٢٠
أية (في النداء) ١٤٩ ، ١٥٠
(ب)
باء القسم ١٥٢
بل ١٢٥ - ١٢٦
بل (الابتدائية) ١٢٦
- (١)
همزة الاستفهام ١٨ ، ١٩ ، ٢٦ ،
٧٠ ، ٧١ ، ١٢٣ ، ١٦٤ ،
١٦٥ ، ١٨٩ ، ١٩٠
همزة التسوية ١٢١ - ١٢٢
همزة الصيرورة ٩٩
همزة النقل ٩٨
آ (للنداء) ١٣٦
آية (الترام لإضافتها) ٨٨
أجل ١٩
أخلولق ٤٦ - ٤٧
أدوات النداء أسماء أفعال ١٥٤
إذ ٨٧ - ٨٨
إذا ٨٨
إذا الفجائية ٨٨
أرأيتك ٦٨
الإضراب الإبطالي والانتقال ١٢٥ - ١٢٦
أفعل به ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٨ ، ٩٩
أل (الجنسية) ١٠٦ - ١٠٧
أل (للعهد) ١٤٠
أل (للعهد الذهني) ١٠٧
أل (للغلبة) ١٤٠
أل (للمح الصفة) ١٤٠
ألاً ١٦ ، ١٧ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٧٢

(ش)
 الشبه الوضعي والمعنوي والافتقاري ٢٦
 (س)
 ساء ، وساء ما ١٠٣
 (ع)
 عسى ١٧ ، ٤٦ - ٤٩ ، ٢٥
 (ف)
 الفاء (وقوعها في الجواب) ١٨٥ - ١٩١
 (ق)
 قد ١٦٩
 (ك)
 كان ٤٢ - ٤٥ ، ٧٠
 كأن ٥٧
 كأن ٥٦ - ٥٨
 كلا ١٥٩ - ١٦١
 كم الاستفهامية ١٨ ، ٢٠ ، ٢٧
 كم الخبرية ١٣ ، ٢٧ ، ٩٠ - ٩٢ ، ١٠٨
 كى ٢٩
 كيف ١٨ ، ٢٠ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ١٣٢
 (ل)
 لام الاستغاثة ١٨
 لام الأمر أو الطلب ١٤ ، ٢٧ ، ١٨٢ -
 ١٨٤
 لام القسم ١٦٣
 لام المستغاث به أو له ١٤٤
 اللام الموطئة ١٧٠

بل (الإضرابية) ١٢٥ ، ١٢٦
 بله ٧٦ ، ١٥٥
 بلى (الجوابية) ١٩
 بثس وبثس ما ١٠٠ - ١٠٤
 (ت)
 تاء القسم ١٦٢ ، ١٦٣
 التعليق ٦٥
 (ج)
 جبر ١٩ ، ١٦٧
 (ح)
 حب ١٠٤
 حبذا ١٠٤ ، ١٠٥
 حرى ٤٦ ، ٤٧
 حرى ٤٧
 حرى ٤٧
 حبسك ١٧٧ ، ١٧٨
 حيث ٨٧
 حيّهل ١٥٦
 (د)
 دام ٤١
 (ذ)
 ذو ، في قولك : ذو تسلم ٨٩
 (ر)
 رب ١٣ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٩٢ ، ١١٥
 ١٨٧
 رويد ١٥٥

ماذا ٣٢	لا العاطفة ١٢٩
متى ١٨ ، ٢٠ ، ٢٧	لا النافية (في الجواب) ١٩
المركب الإسنادى والاضافى والمزجى	لا الناهية ١٥ - ١٦ ، ١٨٤ - ١٨٥
١١٣	لعل ١٧ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٥٩ ،
المصدر المتصيّد أو المتوهّم ٨٥ ، ٨٦ ،	١٧٧
١٢٢	لكن ٥٥ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ومع
من ١٨ ، ٢٠ ، ٢٧ ، ١٣٢	الواو ١٢٤ ، ١٢٥
من (في القسم) ١٦٢ ، ١٦٤	لكن ٥٥
(ن)	لمّا (في جواب القسم) ١٦٧
نعم ١٩	لن (في الدعاء) ٤٢
نعم ونعم ما ١٠٠ - ١٠٣	اللهم ١٣٨ ، ١٤١
نون الوقاية ٩٧	لو ١٧
(هـ)	لو المصدرية ٣٥
هاء السكت ١٤٧ ، ١٩٤ ، ١٥٩	لولا ١٦ - ١٧
هل ١٧ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٧١ ، ١٢٣ ،	لوما ١٦ - ١٧
وبمعنى قد ١٩٠	ليت ١٧ ، ٥٠ ، ٥٧ ، ٥٨
هلاً ١٥٦	ليتماً ٥٨ ، ٧١ ، ٧٢
هلاً ١٦ ، ١٧	ليس ٤٠ ، ٤١
هلم ١٥٦	(م)
(و)	ميم القسم ١٦٤
واو القسم ١٦٢ ، ١٦٣	ما ١٨ ، ٢٠ ، ٢٧ ، ١٩٥
واو اللصوق ١١٦	ما التعجبية ٩٦ ، ٩٧
واو المعية أو المصاحبة ٨٠ ، ٨٢ ، ١٧٨	ما المصدرية ٢٩
وا (للنسبة) ١٧٣ ، ١٤٧	ما الملحقه بأفعال المدح والذم ١٠٣
(ي)	ما أفعله ٩٤ - ٩٦
يا (للدعاء) ١٧ ، ١٨ ، ١٣٦ - ١٣٨ ،	
١٤١ - ١٤٣ ، ١٤٦ - ١٥١	

٧ - فهرس أبواب الكتاب

صفحة

- تمهيد ٩
- ١ - باب الكلام ٢٣-٢٥
- تعريفه - تأليفه - قول من قال إن الكلام خبر وإنشاء
وطلب - الكلام الإنشائي والجملة الإنشائية .
- ٢ - المعرب والمبنى ٢٦-٢٨
- علة البناء - الشبه المعنوي - علة بناء أسماء الاستفهام -
علة بناء فعل الأمر .
- ٣ - الموصول ٢٩-٣٤
- تقسيمه إلى موصول حرفي وموصول اسمي - صلة الموصول
الحرفي - صلة الموصول الاسمي - الوصل بالجملة القسمية -
الوصل بجملة التعجب - الوصل بجملة الدعاء .
- ٤ - المبتدأ والخبر ٣٥-٣٩
- الخبر وأنواعه وروابطه - الخلاف في الإخبار بالجملة
الإنشائية - مناقشة ابن الأنباري - الإخبار بالجملة القسمية -
الكلام على الخبر إذا كان المبتدأ من ألفاظ القسم .
- ٥ - كان وأخواتها ٤٠-٤٥
- عدها وشروطها وأقسامها - دام وليس - زال وبرح
وانفك وفتى - ما يتصرف تصرفا تاما - مدخول هذه
الأفعال - ما يشترط في أخبارها .
- ٦ - أفعال المقاربة ٤٦-٤٩
- عدها ودلالة كل منها - أفعال الرجاء - حري - عسى .
- ٧ - إن وأخواتها ٥٠-٦٠
- الخلاف في معانيها من زاوية الإنشاء - اشتراكها في أمرين -
(١٥- الأساليب الإنشائية)

خبر إنَّ ولكنَّ - خبر أنَّ وكأنَّ - ليت ولعل .

٨ - لا النافية للجنس ٦٣-٦١
دخول الهمزة على لا ومذاهب النحاة في معناها ومعاملتها
الإعرابية .

٩ - الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ٦٩-٦٤
أنواعها - الإلغاء والتعليق - صيغها الإنشائية - معمولاتها -
الهمزة الواقعة بعد علم لمجرد الاستفهام .

١٠ - باب الاشتغال ٧٣-٧٠
أسلوب الاشتغال - أحكامه - الأساليب الإنشائية في
بعض أحواله .

١١ - المفعول المطلق ٧٩-٧٤
أنواعه - مظاهر الإنشاء فيه - ما يراد به الأمر أو النهي
أو الدعاء أو القسم .

١٢ - المفعول معه ٨٢-٨٠
تعريفه وأقسامه - ما يقع بعد الاستفهام .

١٣ - الحال ٨٦-٨٣
تعريفه - ما يتعلق بعامل الحال - ما يتعلق بالحال نفسها -
وقوع الحال جملة إنشائية .

١٤ - الإضافة ٩٢-٨٧
كلمات ملازمة للإضافة - الجمل التي يضاف إليها -
كلمتان من الإنشاء ملازمتان للإضافة إلى المفرد .

١٥ - التعجب ٩٩-٩٣
صيغ التعجب السماعية - الأحكام العامة - صيغة ما أفعل -
صيغة أفعل به .

١٦ - نعم وبئس ١٠٥-١٠٠
الخلاف فيهما - توضيح إفادتهما لمعنى الإنشاء - ملحقات
نعم وبئس .

- ١٧ - النعت ١٠٦-١١١
وقوع النعت جملة - النعت بالجملة الإنشائية .
- ١٨ - التوكيد ١١٢-١١٧
أقسامه - التوكيد اللفظي في الاسم ، في الفعل ، في الحرف ،
في الجمل .
- ١٩ - عطف النسق ١١٨-١٣٠
العامل - عطف الإنشائي على الإنشائي - عطف الخبري
على الإنشائي ، والعكس - بعض حروف العطف يغلب أن
يتقدمها أسلوب انشائي : أم ، لكن ، بل ، أو ، لا .
- ٢٠ - البدل ١٣١-١٣٥
أقسامه - بدل الخبري من الإنشائي والإنشائي من الخبري .
- ٢١ - النداء ١٣٦-١٤٣
هو من الإنشاء - استعمال حروف النداء - ما لا يصح
نداؤه - ما لا يكون إلا في أسلوب النداء - الأسلوب الناقص .
- ٢٢ - الاستغاثة والتعجب ١٤٤-١٤٥
هما ضربان من ضروب النداء - أحكامهما .
- ٢٣ - الندبة ١٤٦-١٤٨
أسلوب الندبة - ما لا يندب .
- ٢٤ - الاختصاص ١٤٩-١٥١
الخلاص في خبريته وإنشائيته .
- ٢٥ - التحذير والإغراء ١٥٢-١٥٣
أساليب كل منهما .
- ٢٦ - اسم الفعل والصوت ١٥٤-١٥٨
اسم فعل الأمر وأقسامه - القول في : رويد ، بله ،
جهل ، هلم - ما جاء على وزن فعال - ما ألحق من أسماء
الأصوات باسم الفعل .

- ٢٧ - الردع ١٥٩-١٥١
معناه - تأصيل كلمة كلا - اختلاف النحاة في معناها .
- ٢٨ - القسم ١٦٢-١٧١
معناه - أدواته : الباء ، الواو ، التام ، اللام ، من ، الميم - التعويض عن حرف القسم - أنواع القسم - الجملة القسمية - حذف المقسم به - جواب القسم - الجواب بالجملة الاسمية - الجواب بالجملة الفعلية - اجتماع الشرط والقسم - حذف النافي الوارد في جواب القسم - حذف جواب القسم
- ٢٩ - نون التوكيد ١٧٤-١٧٢
كثرة لحاقها بالأفعال الإنشائية أو التي لها علاقة بالإنشاء .
- ٣٠ - نواصب الفعل ١٧٥-١٧٩
فاء السببية وواو المعية وسبقهما ببعض أنواع الطلب ، والقول الفصل في ذلك .
- ٣١ - الجوازم ١٨٠-١٩٢
الجزم في جواب الطلب - الجزم بلام الأمر ولا الناهية - اقتران جملة جواب الشرط الإنشائية بالفاء - حذف فاء الجواب - جواب القسم الاستعطافي المجتمع مع الشرط .
- ٣٢ - الوقف ١٩٣-١٩٥
الوقف بهاء السكت في الأفعال الإنشائية التي أعل آخرها بالحذف - في المنادى المندوب الذي لحقته الألف - في ما الاستفهامية .

مراجع البحث

- إنحاف فضلاء البشر ، للدمياطى . مطبعة حنفى ١٣٥٩ .
- الأشياء والنظائر ، للسيوطى . طبع حيدر آباد ١٣٥٩ .
- الاشتقاق ، لابن دريد ، بتحقيق عبد السلام هارون . مطبعة السنة ١٣٧٨ هـ .
- الأغاني ، لأبي الفرج الأصبهاني . التقدم ١٣٢٣ .
- الأمالي ، لابن الشجرى . حيدر آباد ١٣٤٩ .
- الإنصاف ، لابن الأنبارى . الاستقامة ١٣٤٦ :
- البحر المحيط ، لأبي حيان . السعادة ١٣٢٨ .
- تاريخ الطبرى ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم . دار المعارف ١٩٦٩
- تحقيق النصوص ونشرها ، تأليف عبد السلام هارون . لجنة التأليف ١٣٧٤ هـ
- التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى . الأزهرية ١٣٤٤ هـ :
- تفسير أبى حيان = البحر المحيط .
- حاشية الدسوقي على المغنى . مطبعة حنفى ١٣٥٨ .
- حاشية ابن سعيد على الأشموني . تونس ١٢٩٣ .
- حاشية الصبان على الأشموني . عيسى الحلبي ١٣٦٦ هـ
- حاشية يس على التصريح . بهامش التصريح .
- الحيوان للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون . الحلبي ١٣٦٦ هـ
- خزانة الأدب . للبغدادى . بولاق ١٢٩٩ .
- ديوان جرير . الصاوى ١٣٤٥ .
- ديوان حسان . الرحمانية ١٣٤٧ .
- ديوان الحماسة ، للبحترى . الرحمانية ١٩٢٩ م .
- ديوان الحماسة بشرح التبريزى ، تحقيق محمد محي الدين . مطبعة حجازى سنة ١٣٥٨ .
- ديوان الحماسة بشرح المرزوقى ، تحقيق عبد السلام هارون . لجنة التأليف سنة ١٣٧٢ .
- ديوان حميد بن ثور . دار الكتب ١٣٧١ .

- ديوان زهير . طبع دار الكتب ١٣٦٣ .
- ديوان المتنبي ، بشرح العكبري . العامرة الشرفية ١٣٠٨ .
- ديوان الهذليين . طبع دار الكتب . دار الكتب ١٣٦٩ .
- سنن ابن ماجه . عيسى الحلبي ١٣٧٣ .
- سنن النسائي . المطبعة المصرية ١٣٤٨ .
- السيرة ، لابن هشام . جوتجن ١٨٥٩ م .
- شذور الذهب ، لابن هشام . الاستقامة ١٣٦٥ .
- شرح الألفية ، للأشموقي . عيسى الحلبي .
- شرح الألفية ، لابن عقيل . السعادة ١٣٦٧ .
- شرح شواهد الألفية ، للعيني . بهامش خزائن الأدب .
- شرح شواهد المغني ، للسيوطي . البهية ١٣٢٢ .
- شرح الكافية ، للرضي . العامرة ١٢٧٥ .
- شرح المفصل ، لابن يعيش . طبع محمد منير .
- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة . بتحقيق الشيخ أحمد شاكر . الحلبي ١٣٧٠ .
- الصاحبي ، لابن فارس . المؤيد ١٣٢٨ .
- صحيح البخاري . بولاق ١٣١١ .
- صحيح مسلم . عيسى الحلبي ١٣٧٥ .
- الكامل ، للمبرد . ليسك ١٨٦٤ م .
- الكتاب ، لسيبويه . بولاق ١٣١٧ .
- الكشاف ، للزمخشري . البهية ١٣٤٥ .
- مغني اللبيب ، لابن هشام . التقدم ١٣٤٨ .
- المفصل ، للزمخشري . التقدم ١٣٢٣ .
- المفضليات ، للضبي ، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون . دار المعارف ١٣٧١ .
- الموطأ ، لمالك . عيسى الحلبي ١٣٧٠ .
- نهج البلاغة ، للشريف الرضي ، بشرح الشيخ محمد عبده . بيروت ١٨٨٥ م .
- نواذر أبي زيد . بيروت ١٨١٤ م .
- همع الهوامع ، للسيوطي . طبع السعادة ١٣٢٧ .

مؤلفات ومحققات أخرى
للمؤلف
تطلب من مكتبة الخانجي بالقاهرة

مجلدات

- | | |
|---|---|
| الميسر والأزلام (بحث تاريخي اجتماعي أدبي لغوي) | ١ |
| تحقيق النصوص ونشرها (أول كتاب عربي في هذا الفن) . | ١ |
| الألف المختارة من صحيح البخارى | ٢ |
| قواعد الإملاء | ١ |
| معجم شواهد العربية | ٢ |
| فهارس معجم تهذيب اللغة للأزهري | ١ |
| فهارس المخصص ، لابن سيده | ١ |
| المصون ، لأبي أحمد العسكري | ١ |
| تهذيب سيرة ابن هشام | ١ |
| تهذيب الحيوان للجاحظ | ١ |
| تهذيب إحياء علوم الدين للغزالي | ٢ |
| الحيوان ، للجاحظ (شرح وتحقيق) | ٨ |
| البيان والتبيين ، للجاحظ » » | ٤ |
| العثمانية ، للجاحظ » » | ١ |
| رسائل الجاحظ » » | ٢ |
| مقاييس اللغة ، لابن فارس » » | ٦ |
| مجالس ثعلب » » | ٢ |
| شرح الحماسة ، للمرزوقي » » | ٤ |
| وقعة صفين ، لنصر بن مزاحم » » | ١ |
| همزيات أبي تمام » » | ١ |
| كتاب سيويه وفهارسه » » | ٥ |

٦	خزانة الأدب ، للبغدادى (شرح وتحقيق)
١	الاشتقاق ، لابن دريد » »
١	أمالى الزجاجى » »
١	مجالس العلماء ، للزجاجى » »
١	جمهرة أنساب العرب ، لابن حزم » »
١	شرح القصائد السبع الطوال ، لابن الأنبارى » »
٢	نوادير المخطوطات » »
١	المفصليات . . (بالاشتراك مع الشيخ أحمد شاكر) » »
١	الأصمعيات » » » » » » » »
١	إصلاح المنطق » » » » » » » »
١	تعريف القدماء . (بالاشتراك مع لجنة أبي العلاء) » »
٥	شروح سقط الزند » » » » » » » »